IsDB 50
Cherishing our Past
Charting our Future

التقرير السنوي 2023

الاعتزاز بماضينا واستشراف مستقبلنا

أصالة وتضامن وازدهار

التقرير السنوي 2023

IsDB

البنك الإسلامي للتنمية" ("البنك") بنكٌ إنمائي متعدد الأطراف أنشئ بموجب اتفاقية التأسيس التي أبرمت في 21 رجب 1394 (الموافق 12 أغسطس 1974) بمدينة جدة (المملكة العربية السعودية)

الاعتزاز بماضينا

1974 1975 1976 1977 1978 1979 1980 1981 1982 1983 1984 1985 1986 1987 1988 1989 1990 1991 1992 1993 1994 1995 1996 1997 1998

1975

وعُقد الاجتماع التمهيديّ لمجلس المحافظين في شهر رجب 1395 (شهر يوليو 1975)، وبدأ البنك أنشطته رسميّاً في 15 شوال 1395 (20 أكتوبر 1975).

1981

المعهد ISDBI

أنشئ معهد البنك الإسلامي للتنمية سنة 1401 (1981) لمساعدة البنك على أداء مهامه في مجالي البحث والتدريب المنوطين به، وذلك بموجب اتفاقية تأسيسه.

1994

ICIEC

أنشئت المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات سنة 1415 (1994)، وذلك من أجل توسيع نطاق المعاملات التجارية والتدفقات الاستثمارية بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

IsDB 50
Cherishing our Past
Charting our Future

أنشئت المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص في شهر رجب 1420 (شهر نوفمبر 1999) بصفتها كياناً مستقلاً داخل مجموعة البنك الإسلامي للتنمية. وتتمثل مهمة هذه المؤسسة في تكملة البنك الإسلامي للتنمية بتطوير وتشجيع القطاع الخاص، بصفته وسيلة لتحقيق النموّ الاقتصاديّ والتنمية في البلدان الأعضاء.

بدأت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة عملياتها في شهر يناير 2008. وكان الهدف الأساسي من ذلك هو النهوض بالمبادلات التجارية بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

في 1 يناير 2016 غُيّرت سنة البنك المالية إلى السنة الهجرية الشمسية، التي تبدأ من اليوم الحادي عشر من شهر الجدي (الموافق للأول من شهر يناير) وتنتهي في اليوم العاشر من شهر الجدي (الموافق للحادي والثلاثين من شهر ديسمبر) من كل سنة.

1999 2000 2001 2002 2003 2004 2005 2006 2007 2008 2009 2010 2011 2012 2013 2014 2015 2016 2017 2018 2019 2020 2021 2022 2023 2024

واستشراف مستقبلنا

أنشأ البنك الإسلامي للتنمية الهيئة العالمية للوقف سنة 1422 (2001) من أجل سدّ الحاجة إلى إنشاء كيان عالمي للوقف. وكان ذلك بالتعاون مع منظمات الوقف الحكومية والمنظمات غير الحكومية والمحسنين من القطاع الخاص.

أنشئ صندوق التضامن الإسلامي للتنمية في شكل صندوق وقفي خاص سنة 2007، وذلك من أجل التخفيف من وطأة الفقر في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

يعمل البنك على تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية في البلدان الأعضاء السبعة والخمسين وفي أوساط الجاليات الإسلامية في البلدان غير الأعضاء.

وانتقل البنك، على مرّ السنين، من كيان واحد أنشئ سنة 1974 إلى مجموعة من خمسة كيانات، يقدم كل منها لأعضائه منتجات وخدمات متنوعة وذات قيمة مضافة.

وتكمن رسالة البنك في النهوض بالتنمية البشرية الشاملة، مع إيلاء اهتمام خاص للمجالات ذات الأولوية التي تتمثل في التخفيف من وطأة الفقر، والارتقاء بالصحة، والنهوض بالتعليم، وتحسين الحوكمة، وتحقيق الازدهار للناس.

نبذة عن
البنك الإسلامي للتنمية

إنشاؤه
البنك الإسلامي للتنمية (البنك) بنكٌ إنمائي متعدد الأطراف أنشئ بموجب اتفاقية التأسيس التي أبرمت في 21 رجب 1394 (الموافق 12 أغسطس 1974) بمدينة جدة (المملكة العربية السعودية). وعُقد الاجتماع التمهيديّ لمجلس المحافظين في شهر رجب 1395 (شهر يوليو 1975)، وبدأ البنك أنشطته رسميّاً في 15 شوال 1395 (20 أكتوبر 1975).

رؤيته
يعمل البنك على أن يكون بنكاً إنمائياً عالميَّ الطراز، إسلاميَّ المبادئ، يساهم في تغيير وجه التنمية البشرية الشاملة في العالم الإسلامي إلى حد بعيد ويساعد هذا العالَمَ على استعادة كرامته.

رسالته
تكمن رسالة البنك في النهوض بالتنمية البشرية الشاملة، مع إيلاء اهتمام خاص للمجالات ذات الأولوية التي تتمثل في التخفيف من وطأة الفقر، والارتقاء بالصحة، والنهوض بالتعليم، وتحسين الحوكمة، وتحقيق الازدهار للناس.

أعضاؤه
يضم البنك 57 بلداً عضواً من مختلف مناطق العالَم. والشروط الأساسية للانضمام إليه هي: أن يكونَ البلد المرشح لذلك عضواً في منظمة التعاون الإسلامي (منظمة المؤتمر الإسلامي سابقاً)، ويسددَ القسطَ الأولَ من الحد الأدنى من اكتتابه في أسهم رأسمال البنك، ويقبلَ ما قرره مجلس المحافظين من شروط.

رأسماله
وافق مجلس محافظي البنك الإسلامي للتنمية- في اجتماعه السنوي الخامس والأربعين- على قرار الزيادة العامة السادسة في رأس المال بمبلغ قدره 5.5 مليار دينار إسلامي. وفي نهاية سنة 2023، بلغ رأسمال البنك المكتتب فيه 55.3 مليار دينار إسلامي.

مجموعة البنك الإسلامي للتنمية
تتألف مجموعة البنك من خمسة كيانات، هي البنك الإسلامي للتنمية، ومعهد البنك الإسلامي للتنمية، والمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص، والمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات، والمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة.

مقره ومراكزه الإقليمية
يتخذ البنك مدينة جدة (المملكة العربية السعودية) مقرّاً له. وله 10 مراكز إقليمية في: أبوجا (نيجيريا)، وألماتي (قازاقستان)، وأنقرة (تركيا)، والقاهرة (مصر)، وداكار (السنغال)، ودكا (بنغلاديش)، وجاكرتا (إندونيسيا)، وكمبالا (أوغندا)، وباراماريبو (سورينام)، والرباط (المغرب). وله كذلك مركز تميُّز في كوالالمبور (ماليزيا).

سنته المالية
كانت سنة البنك المالية هي السنة الهجرية القمرية. غير أنها غُيِّرت في 1 يناير 2016 إلى السنة الهجرية الشمسية، التي تبدأ من اليوم الحادي عشر من شهر الجدي (الموافق للأول من شهر يناير) وتنتهي في اليوم العاشر من شهر الجدي (الموافق للحادي والثلاثين من شهر ديسمبر) من كل سنة.

وحدته الحسابية
وحدة البنك الحسابية هي الدينار الإسلامي، الذي يعادل وحدة من وحدات حقوق السحب الخاصة في صندوق النقد الدولي.

لغته
العربية هي اللغة الرسمية في البنك، ولكن الإنكليزية والفرنسية تُتخذان أيضاً لغتين للعمل.

بسم الله الرحمن الرحيم

الفهرس

شكر وتقدير 03
خطاب الإحالة 04
رسالة رئيس البنك 05
مجلس المديرين التنفيذيين 06
الموجز: حصيلة سنة 08
سنة 2023 بإيجاز 11
سنة 2023 بالأرقام 16

الفصل الأول
أنشطة مجموعة البنك الإسلامي للتنمية 18

1.1 الأداء الاقتصاديّ في الآونة الأخيرة 19
2.1 أبرز النتائج التشغيلية 20
3.1 التقدم المحرَز في تنفيذ استراتيجية البنك المعاد مواءمتها (2023-2025) 22
4.1 برنامج معالجة قضية الأمن الغذائي 24
5.1 برنامج التدخل في حالات الطوارئ 24
6.1 إنجازات مجموعة البنك 26
1.6.1 الأنشطة الإنمائية الأساسية 26
2.6.1 تعزيز تنمية القطاع الخاص 27
3.6.1 تمويل التجارة والتنمية 27
4.6.1 التأمين من المخاطر الائتمانية والقُطرية 29
5.6.1 الريادة الفكرية في الاقتصاد والمالية الإسلاميين 30
6.6.1 الشراكة من أجل الحدّ من الفقر 30
7.6.1 تسخير الأوقاف لخدمة التنمية 32
8.6.1 نقل الحلول الإنمائية فيما بين بلدان الجنوب 32
- آلية تبادل المعارف والخبرات 32
- التكامل الإقليميّ 34

الفصل الثاني
النهوض بالتنمية الشاملة وغير المضرة بالبيئة والقادرة على الصمود والمستدامة 36

1.2 المساهمة في التنمية البشرية الشاملة 37
1.1.2 التعليم 37
2.1.2 الصحة 39
3.1.2 تمكين النساء والشباب 39
4.1.2 المنظمات غير الحكومية 41
5.1.2 المنح الدراسية 41
6.1.2 المعونة الخاصة 42
7.1.2 مشروع الأضاحي 45

2.2 حفز النموّ غير المضر بالبيئة والمستدام والقادر على الصمود 46
1.2.2 الهشاشة والقدرة على الصمود 46
2.2.2 التمويل المستدام 46
3.2.2 تمويل العمل المناخي 48
4.2.2 تطوير البنى التحتية 48
- الزراعة 48
- الطاقة 50
- العلوم والتكنولوجيا والابتكار 50
- النقل 52
- المياه والتوسع الحضري والصرف الصحّي 52

الفصل الثالث
تعزيز الفعالية المؤسَّسية 54

1.3 مجلس المحافظين 55
2.3 مجلس المديرين التنفيذيين 56
3.3 الحوكمة الشرعية 56
4.3 تدبير المخاطر 57
5.3 أنشطة المراجعة 57
6.3 الامتثال 57
7.3 الحوكمة المؤسسية 58
8.3 التصنيف الائتماني 58
9.3 دعم البلدان المساهمة 59
10.3 استراتيجيّة الشراكة القُطريّة وإطارُ المشاركة القُطرية 59
11.3 تقييم العمليات 60
12.3 الفعالية الإنمائية 60
13.3 تمكين النشاط المعلوماتي 61
14.3 إدارة تدبير الموارد البشرية 62
15.3 الأنشطة الإدارية الأخرى 63

الملاحق 1 - 6: القوائم المالية 66
الملاحق 7 - 10: التمويل 94
الملحق 11: الهيكل التنظيمي 101
الملحق 12: أين نعمل 102

شكر وتقدير

هذا التقرير السنوي للبنك الإسلامي للتنمية عن سنة 2023 أعدته شعبة البحوث الاقتصادية التابعة لإدارة كبير الاقتصاديين في مجموعة البنك، وذلك بتوجيه عامّ من مجلس المديرين التنفيذيين

وبإشراف من:

كبير الاقتصاديين في مجموعة البنك

وبدعمٍ استشاريٍّ من:

المكتب التنفيذي لرئيس البنك والأمانة العامة لمجموعة البنك

وبمساهمةٍ من:

مختلف إدارات وكيانات مجموعة البنك

منسق التقرير: بخاري م. س. سيلا

الفريق المكلف بالبيانات: أبو كمارا، ومحمد القوسي، وعلي راشد، ونوفيا بودي باروانتو

الترجمة: شعبة الخدمات اللغوية بالأمانة العامة لمجموعة البنك

فريق المالية: فاتح كزان، وعبد القادر فرح، وعبد اللهِ محمد الفق المك

فريق الدعم الإداري: عبد الرشيد عبد المجيد

البنك الإسلامي للتنمية
Islamic Development Bank

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي رئيس مجلس محافظي البنك الإسلامي للتنمية

صاحب المعالي،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

يشرفني أن أنوب عن مجلس المديرين التنفيذيين في رفع التقرير السنوي عن عمليات البنك الإسلامي للتنمية وأنشطته خلال سنة 2023 إلى مجلس المحافظين الموقر، وذلك طبقا للفقرتين 1 و3 من المادة 32 والفقرة 1 من المادة 41 من اتفاقية تأسيس البنك الإسلامي للتنمية، والمادة 11 من النظام الداخلي للبنك.

ويتضمن هذا التقرير السنوي أيضاً القوائم المالية المراجَعة للبنك ولعمليات صندوق الوقف على حدٍّ سواء، وذلك وفقاً لأحكام المادة 13 من النظام الداخلي للبنك. فأرجو التفضل بالاطلاع.

والله الموفِّق.

د. محمد سليمان الجاسر
رئيس البنك الإسلامي للتنمية
رئيس مجلس المديرين التنفيذيين

رسالة رئيس البنك

يحتفل البنك الإسلامي للتنمية (البنك)، سنة 2024، بخمسين (50) سنة من التدخلات الإنمائية المتواصلة التي يُتوخّى منها النهوض بكرامة الإنسان وتوطيد التعاون والتضامن. وقد تطور البنك، منذ بداياته المتواضعة سنة 1974، من كيان واحد إلى مجموعة من خمسة كيانات إنمائية، ذات شبكة من 10 مراكز إقليمية. وانتقل عدد بلدانه الأعضاء من 22 إلى 57 بلداً عضواً. كذلك، زاد رأسماله واعتماداته التمويلية السنوية زيادة كبيرة. وبلغت اعتماداته التراكمية 182.1 مليار دولار أمريكي، وذلك منذ إنشائه وحتى نهاية سنة 2023.

وفي سنة 2023، شرع البنك في تنفيذ استراتيجيته المعاد مواءمتها (2023-2025) واستحدَث إطاراً للإدارة القائمة على النتائج من أجل رصد التقدُّم المحرَز في التنفيذ وإعداد تقارير عنه بطريقة شفافة. وصار، بفضل استراتيجيته تلك، قادراً على الوفاء بالاحتياجات الإنمائية المتجدّدة لبلدانه الأعضاء والتصدّي لمشكلات واقع الحال الجديد، ومنها تأثير جائحة كوفيد - 19، وازدياد الفقر، وانعدام الأمن الغذائي، والكوارث الطبيعية، والانقسامات الجيوسياسيّة. وهذه الاستراتيجية يكمّلها برنامجُ معالجة قضية الأمن الغذائي وبرنامجُ التدخُّل في حالات الطوارئ، وذلك بتقديم دعم مالي كبير للبلدان الأعضاء حتى يتسنى لها التعافي والقدرة على الصمود.

واعتمدت مجموعة البنك تمويلاً إجماليّاً قدره 12 مليار دولار أمريكي (9 مليارات دينار إسلامي) سنة 2023، وهو ما يمثل زيادة قدرها 1.6 مليار دولار أمريكي على إجمالي تمويل السنة السابقة. ومن مجموع هذه الاعتمادات، ساهم البنك بمبلغ قدره 4.3 مليار دولار أمريكي (3.2 مليار دينار إسلامي)، والمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة بمبلغ قدره 6.9 مليار دولار أمريكي (5.2 مليار دينار إسلامي)، والمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص بمبلغ قدره 531.7 مليون دولار أمريكي (396.3 مليون دينار إسلامي)، وصندوق التضامن الإسلامي للتنمية بمبلغ قدره 213.6 مليون دولار أمريكي (159.2 مليون دينار إسلامي). وقدَّمت المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات تأميناً للأعمال بمبلغ قدره 13.3 مليار دولار أمريكي (9.9 مليار دينار إسلامي).

إنّ حرص البنك على الوفاء بالتوقعات العليا قد أكسبه الثقة المستمرة من بلدانه الأعضاء، كما يتبيَّن من تأييدها الكامل للزيادة العامة السادسة في رأس المال بمبلغ قدره 5.5 مليار دينار اسلامي والزيادة الخاصة الأخيرة لإندونيسيا في رأس المال بمبلغ قدره 881.7 مليون دينار إسلامي (1.2 مليار دولار أمريكي). هذا الدعم الشديد والمطَّرد من البلدان المساهمة مكَّن البنك من الحفاظ على تصنيف ائتماني ممتاز (AAA) طوال 21 سنة متتالية حتى سنة 2023.

تجسّد جهودُ البنك تفانيَه في النهوض بكرامة الإنسان، والتنمية المستدامة، والقدرة على الصمود في مواجهة الصعوبات العالمية المتجدّدة.

ولما كان البنك يدرك الدور المهمّ لموظفيه في مهمته الإنمائية، فإنه وضع سياسة جديدة لتدبير الحياة المهنية توفِّر إطاراً شاملاً لتقدُّم الموظفين المهنيّ وتطوير قدراتهم وإشراكهم واستبقاءهم. وبموازاة ذلك، بُذلت جهود في سبيل تحسين التنوُّع والتمثيل الجغرافيّ داخل المؤسسة، وتحقيق الراحة والإنصاف للموظفين.

وفي الختام، لقد اتّسمت الخمسون سنة المنصرمة من وجود البنك بنموّ كبير والتزامات مالية مهمة للوفاء بتطلعات البلدان الأعضاء. وتجسّد جهودُ البنك تفانيَه في النهوض بكرامة الإنسان، والتنمية المستدامة، والقدرة على الصمود في مواجهة الصعوبات العالمية المتجدّدة.

د. محمد سليمان الجاسر
رئيس البنك الإسلامي للتنمية
رئيس مجلس المديرين التنفيذيين

مجلس المديرين التنفيذيين

معالي الدكتور محمد سليمان الجاسر
رئيس البنك الإسلامي للتنمية
رئيس مجلس المديرين التنفيذيين

سعادة الأستاذ حامد العربي الحضيري
الجنسية: ليبيا
البلدان الممثلة: ليبيا

سعادة الأستاذ عثمان ثشليق
الجنسية: تركيا
البلدان الممثلة: تركيا

سعادة الأستاذ سيد عباس حسيني
الجنسية: إيران
البلدان الممثلة: إيران

سعادة الأستاذ عبد الغفار العوضي
الجنسية: الكويت
البلدان الممثلة: الكويت

معالي الدكتور حمد سليمان البازعي
الجنسية: السعودية
البلدان الممثلة: السعودية

سعادة الدكتورة ندى مسعود
الجنسية: مصر
البلدان الممثلة: مصر

سعادة الأستاذ سعيد راشد اليتيم
الجنسية: الإمارات العربية المتحدة
البلدان الممثلة: الإمارات العربية المتحدة

سعادة حمد ماضي الهاجري
الجنسية: قطر
البلدان الممثلة: قطر

سعادة الدكتور محمود عيسى دوتسي
الجنسية: نيجيريا
البلدان الممثَّلة: نيجيريا

سعادة الأستاذ إيريك ميهاسرا
الجنسية: تشاد
البلدان الممثَّلة: الاتحاد القُمري وأوغندا وتشاد وجيبوتي وموزمبيق والصومال والغابون

سعادة الأستاذ مالك با
الجنسية: السنغال
البلدان الممثَّلة: بوركينافاسو وتوغو وغامبيا والسنغال ومالي والنيجر

سعادة الأستاذ عيسى جاندي
الجنسية: غينيا بيساو
البلدان الممثَّلة: بنين وغينيا وغينيا بيساو وسيراليون والكاميرون وكوت ديفوار

سعادة الأستاذ سمير حايي
الجنسية: الجزائر
البلدان الممثَّلة: تونس والجزائر والمغرب وموريتانيا

سعادة الدكتور عمار حمد خلف إبراهيم
الجنسية: العراق
البلدان الممثَّلة: الأردن وسوريا والعراق وفلسطين ولبنان

سعادة الأستاذ حسن جعفر عبد الرحمن
الجنسية: السودان
البلدان الممثَّلة: البحرين والسودان وسلطنة عمان واليمن

سعادة الدكتور كاظم نياز
الجنسية: باكستان
البلدان الممثَّلة: أفغانستان وباكستان وبنغلاديش وجزر المالديف

سعادة الأستاذة أنوشكا رمضاني
الجنسية: سوريناام
البلدان الممثَّلة: إندونيسيا وبروناي دار السلام وسوريناام

سعادة الأستاذ تامرلان تاغييف
الجنسية: أذربيجان
البلدان الممثَّلة: أذربيجان وألبانيا وأوزبكستان وتركمانستان وطاجيكستان وقازاقستان وقرقيزستان

الموجز
حصيلة سنة

حقق البنك الإسلامي للتنمية (البنك) مجموعةً من الإنجازات الإنمائية الهائلة خلال الخمسين سنة الماضية. وفي غضون ذلك، ازدادت الصعوبات الإنمائية تعقيداً، فأعاد البنك مواءمة استراتيجيته مع هذا الواقع الجديد. وقد شهدت سنة 2023 إطلاق هذه الاستراتيجية المعاد مواءمتها. وقدم البنك معونة طارئة للبلدان الأعضاء المتضررة من الزلازل والنزاعات سنة 2023، إضافةً إلى التنفيذ الجاري لبرنامج معالجة قضية الأمن الغذائي.

واعتمدت مجموعة البنك 12 مليار دولار أمريكي (9 مليارات دينار إسلامي) لتمويل التنمية، وهو ما يمثل زيادة قدرها 15.3% على إجمالي اعتمادات سنة 2022. ومن مجموع هذا المبلغ المعتمَد، ساهم البنك بمبلغ قدره 4.3 مليار دولار أمريكي (3.2 مليار دينار إسلامي)، والمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة بمبلغ قدره 6.9 مليار دولار أمريكي (5.2 مليار دينار إسلامي)، والمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص بمبلغ قدره 531.7 مليون دولار أمريكي (396.3 مليون دينار إسلامي)، وصندوق التضامن الإسلامي للتنمية بمبلغ قدره 213.6 مليون دولار أمريكي (159.2 مليون دينار إسلامي)، وقدمت المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات تأميناً للأعمال بمبلغ قدره 13.3 مليار دولار أمريكي (9.9 مليار دينار إسلامي). وستوجَّه هذه الاعتمادات للتعافي، والأمن الغذائي، والقدرة على الصمود، والنمو غير المضرّ بالبيئة، والتنمية البشرية الشاملة. وفضلاً على ذلك، نفّذ البنك خلال سنة 2023 عدة أنشطة لتعزيز السلامة المؤسسية والمالية. وفيما يلي عرض لأهمّ عملياتنا خلال سنة 2023.

تعزيز التعافي والأمن الغذائي

- تواصل مجموعة البنك تنفيذ برنامج معالجة قضية الأمن الغذائي الذي اعتُمد في شهر يوليو 2022. والمبلغ الذي خُصّص لهذا البرنامج هو 10.54 مليار دولار أمريكي، و500 مليون دولار أمريكي للتأمين من المخاطر الائتمانية والسياسية.
- في سنة 2023، بلغ إجمالي التمويل المعتمَد في إطار هذا البرنامج 4 مليارات دولار أمريكي، أي 46% من المبلغ المتعهَّد به (دون احتساب اعتمادات "المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات" في مجال التأمين). وهو مبلغ اعتمد منه البنك 906.3 مليون دولار أمريكي، واعتمدت منه المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة 3 مليارات دولار أمريكي، والمؤسسةُ الإسلامية لتنمية القطاع الخاص 100 مليون دولار أمريكي، وصندوقُ التضامن الإسلامي للتنمية 19.1 مليون دولار أمريكي. كذلك، اعتمدت المؤسسةُ الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات 788.5 مليون دولار أمريكي للتأمين من المخاطر الائتمانية والسياسية في إطار برنامج معالجة قضية الأمن الغذائي.
- سُرّع صرف 581.9 مليون دولار أمريكي من تمويلات البنك لفائدة 85 مشروعاً جارياً ذا صلة ببرنامج معالجة قضية الأمن الغذائي.
- في سنة 2023، دعم البنك بلدانه الأعضاء دعماً كبيراً بمِنَح التدخل في حالة الطوارئ. فقدَّم معونة مالية سريعة لتركيا وسوريا والسودان وليبيا والمغرب، بلغ مجموعها 7 ملايين دولار أمريكي. وهو ما يدل على الجهد المخلص الذي يبذله لمساعدة البلدان الأعضاء المتضررة من الأزمات الإنسانية.

حفز القدرة على الصمود والنمو غير المضرّ بالبيئة

- قدم البنك بما اتخذه من مبادرات خلال سنة 2023 دعماً شاملاً للبلدان الأعضاء التي تواجه صعوبات شتى، كالكوارث الطبيعية والنزاعات والهشاشة. فأبان بذلك عن حرصه على أن يكونَ شريكاً يُعوَّل عليه في الأوقات العصيبة، ويدعمَ المساهمات المؤثرة التي تمكّن من التصدي للمشكلات العالمية المعقدة.
- شارك البنك مشاركةً فعالةً في الدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (COP 28)، فتعهَّد بمبلغ مليار دولار أمريكي لتمويل التكيف مع تغير المناخ في البلدان الأعضاء الهشة. وكان ذلك علامةً فارقةً في جهوده الرامية إلى التصدي للمشكلات المناخية.
- في سنة 2023، استحدث البنك نظاماً محاسَبياً لغازات الدفيئة مشفوعاً بإرشاداتٍ للموظفين من أجل اكتشاف انبعاثات غازات الدفيئة التشغيلية والتنظيمية وقياسها والإبلاغ عنها. وهي مبادرةٌ تتواءم مع أهداف اتفاق باريس وأهداف التنمية المستدامة.

قدم البنك بما اتخذه من مبادرات خلال سنة 2023 دعماً شاملاً للبلدان الأعضاء التي تواجه صعوبات شتى، كالكوارث الطبيعية والنزاعات والهشاشة.

- حقّق البنك الإسلامي للتنمية حصة تمويل للعمل المناخي بلغت 37% من الالتزامات الاجمالية سنة 2023، وهو ما يتجاوز هدف 35% المقرّر تحقيقه سنة 2025.
- اعتمد البنك 200 مليون دولار أمريكي لإنشاء نظام فرعي جديد بجهد 400 كيلوفولت في الجسرة (البحرين)، وذلك في إطار برنامج تطبيقات الطاقات المتجددة الصغيرة النطاق في المناطق الريفية.
- في سنة 2023، وافق البنك على 13 مشروعاً للنقل بمبلغ إجماليّ قدره 1.2 مليار دولار أمريكي، وذلك من أجل إنشاء أنظمة نقل مستدامة وموثوقة وفعالة من حيث التكلفة وقادرة على الصمود تمكّن من تسريع الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية، والنموّ، والحدّ من الفقر في البلدان الأعضاء في البنك.
- في سنة 2023، اعتُمد لمشاريع التنمية الحضرية مبلغ إجمالي قدره 392.3 مليون دولار أمريكي، منه 298 مليون دولار أمريكي لتمويل السكن شبه الحضري والريفي في بنغلاديش، و15.3 مليون دولار أمريكي لبرنامج تطوير الأحياء العشوائية والتنمية الحضرية المتكاملة في جيبوتي، و79 مليون دولار أمريكي لتمويل مساكن لفائدة السكان المحرومين في جمهورية قرقيزستان تكون ميسورة التكلفة وقادرة على الصمود ومقتصدة للطاقة.
- شرع البنك كذلك في تقليص الفجوة الرقمية في بلدانه الأعضاء السبعة والخمسين، فأطلق "برنامج التعاون في مجال استخدام التكنولوجيا" كي يساعد على نقل واستخدام التكنولوجيات الفعالة من حيث التكلفة اللازمة لحل مشكلات التنمية وتحسين الشمول الرقمي.
- قام البنك، بالتعاون مع شركة مايكروسوفت، بدعم جهود مبادرة "التكنولوجيا من أجل التغيير الاجتماعي والتنمية"، وذلك بتنفيذ "برنامج المِنَح المخصَّصة لرائدات التكنولوجيا". وهو برنامج يرمي إلى تمكين خمسة ملايين امرأة في البلدان الأفريقية الأربعة والخمسين قبل سنة 2030.

التطوير الشامل لرأس المال البشريّ

- في سنة 2023، عزز البنك تمويله الإنمائي مساهمةً منه في توفير التعليم للجميع، والرعاية الصحية الشاملة، والحدّ من الفقر، وذلك في إطار سعيه لبناء رأسمال بشريّ شامل في البلدان الأعضاء.
- ترمي استثمارات البنك في التعليم إلى تشجيع التحوُّل من التمدرس إلى التعلُّم. وقد بلغت الاعتمادات الموجَّهة للتعليم سنة 2023 رقماً قياسيّاً جديداً هو 420.59 مليون دولار أمريكي، مكّن من حشد منح بقيمة 71.67 مليون دولار أمريكي، منها 65 مليون دولار أمريكي قدّمته "الشراكة العالمية من أجل التعليم"، و21.72 مليون دولار أمريكي من التمويل المشترك قدّمته الجهات الشريكة في مجموعة التنسيق العربية.
- شملت الاعتمادات الموجَّهة للتعليم 86 مليون دولار أمريكي لفائدة طاجيكستان في إطار "الشراكة العالمية من أجل التعليم"، و220.25 مليون دولار أمريكي لفائدة أوزبكستان من أجل تحسين نوعية وكفاءة خدماتها التعليمية.
- إضافةً إلى ذلك، اعتُمد أوّل مشروع تجريبيّ- في إطار مبادرة البنك لتطوير رأس المال البشري بالشراكة مع برنامج الأغذية العالميّ ("الاستثمار في مستقبل المتعلمين")- لفائدة بنين، وذلك بتمويل مختلط قدره 25.51 مليون دولار أمريكي.
- في سنة 2023، قدم البنك منحاً دراسية إلى 524 طالباً من 57 بلداً، منهم 180 مرشَّحاً من 27 جالية إسلامية في البلدان غير الأعضاء. وفي شهر ديسمبر 2023، واصل برنامج المنح الدراسية دعم 1,804 طلاب وباحثين، منهم 1,321 مستفيداً من 98 بلداً يدرسون في 68 بلداً، و483 طالباً في طور الحصول على القبول من أجل بدء برامجهم الدراسية.
- في سنة 2023، اعتمد البنك 12 مشروعاً بتمويل قدره 2.64 مليون دولار أمريكي، وذلك لدعم التعليم، والتعليم والتدريب الفنيين والمهنيين، وتطوير القدرات في البلدان غير الأعضاء.
- في سنة 2023، اعتمد البنك أيضاً 1.4 مليار دولار أمريكي لتمويل مشاريع متعلقة بالصحة. وشمل ذلك المبلغُ 846 مليون دولار أمريكي لتمويل إحداث تحوُّل في القطاع الصحّي في إندونيسيا.
- من هذا المنظور، فإن البنك طرف أساسيّ في ميثاق التمويل العالميّ الجديد الرامي إلى توفير الصحة والراحة للجميع بفضل تغطية صحية شاملة في البلدان المنخفضة الدخل وفي الشريحة الدنيا من البلدان المتوسطة الدخل.
- في سنة 2023، دعم البنك الرعاية الصحية عن بُعد بمشروع لتبادل المعارف والخبرات بين الصومال ومصر. وسيكون بمقدور المرضى الذين يعانون أمراضاً خطيرة في منطقة يبلغ عدد سكانها 700,000 نسمة أن يستفيدوا- بعد اكتمال هذا المشروع- من وحدة للعناية المركّزة يديرها بطريقة فعالة طاقم طبيّ صوماليّ في مستشفى جامعة شرق أفريقيا.
- فضلاً على ذلك، وضع البنك- في إطار مشاركته في التحالف من أجل مكافحة العمى الممكن تفاديه- برنامجاً لرعاية العيون يرمي، بمكافحة العمى الممكن تفاديه، إلى تمكين 10 ملايين طفل في 13 بلداً أفريقيّاً.
- في سنة 2023، اعتمد صندوق التضامن الإسلامي للتنمية 213.6 مليون دولار أمريكي لتمويل مشاريع الحد من الفقر في البلدان الأعضاء.
- واصل البنك أيضاً تيسير تناقُل الحلول الإنمائية بين البلدان الأعضاء بواسطة آليات مثل برنامج التعاون الفني وآلية تبادل المعارف والخبرات، وهي آليات تجمَع البلدان الأعضاء على التصدي للصعوبات المشتركة.

يواصل البنك اعتناءه بموظفيه، ثروته الأكثر أهمية. وقد وضع سياسة جديدة لتدبير الحياة المهنية توفِّر إطاراً شاملاً لتقدم الموظفين المهني، وتطوير قدراتهم، وإشراكهم، واستبقائهم.

- في سنة 2023، اعتمد البنك 38 عملية، في إطار برنامج التعاون الفني، بمبلغ قدره 0.9 مليون دولار أمريكي. وفضلاً على ذلك، اعتُمدت منحة قدرها 2.93 مليون دولار أمريكي، في إطار آلية تبادل المعارف والخبرات، لفائدة تشاد وجيبوتي وموريتانيا وموزمبيق في مجالات، كالتعليم والتنمية الريفية والحضرية.
- ضاعف البنك جهوده الرامية إلى دمج التكامل الإقليمي في عملياته. ولذلك خصص مبلغاً قدره 0.96 مليون دولار أمريكي خلال سنة 2023 لدعم التكامل الإقليمي وتشجيع الاستثمار، وحشد 2.15 مليون دولار أمريكي لعملياته المتعلقة بالتكامل الإقليمي وتشجيع الاستثمار في البلدان الأعضاء.

تعزيز السلامة المؤسسية والمالية

- في سنة 2023، نفّذ البنك عدة برامج تتعلق بالسلامة المؤسسية والمالية، وذلك من أجل تعزيز حوكمته الرشيدة واستدامته المالية.
- في هذا السياق، بلغ تنفيذ مشروع تدبير المخاطر المؤسسية في عموم البنك، وإجراء تحليلات متقدمة للمخاطر والشؤون المالية- منها مستودع بيانات متكامل (DataMart)- مرحلة متقدمة في تحديد مدى قدرة المؤسسة واستعدادها لتحمل المخاطر.
- نفذ البنك مشروع التحوّل عن سعر الليبور، وذلك لضمان انتقال سلس إلى أسعار مرجعية بديلة.
- في سنة 2023، أكمل البنك 11 تقييماً للمشاريع في 10 بلدان أعضاء، وتقييماً واحداً للمعونة الخاصة، واستكمل ثمانية تقييمات مؤسَّسية وقُطرية ومحورية كان قد بدأها سنة 2022.
- ساهمت البلدان الأعضاء في البنك في استدامته المالية. فقد واصلت دعمها له بدفعات متعددة في أسهم رأس المال، اتخذت شكل زيادات عامة وخاصة في رأس المال.
- في الاجتماع السنوي 2023، تعززت قاعدة رأسمال البنك مرة أخرى. ذلك بأن مجلس المحافظين الموقر وافق لجمهورية إندونيسيا على زيادة خاصة في رأس المال تمثلت في دفعة نقدية قدرها 881.7 مليون دينار إسلامي (1.2 مليار دولار أمريكي).
- تُعزز مستوياتُ الرسملة المرتفعةُ ومعدلاتُ الاكتتاب المرتفعةُ جدّاً استدامةَ البنك المالية وقدرتَه على الصمود في مواجهة الأزمات المالية. وهي مكانة تنظر إليها وكالات التصنيف الائتماني العالمية أيضاً بعين الرضا، وكانت سنة 2023 السنة الحادية والعشرين على التوالي التي تؤكد فيها هذه الوكالات للبنك تصنيفه الائتماني الممتاز (AAA).
- كذلك، يواصل البنك اعتناءه بموظفيه، ثروته الأكثر أهمية. وقد وضع سياسة جديدة لتدبير الحياة المهنية توفِّر إطاراً شاملاً لتقدم الموظفين المهني، وتطوير قدراتهم، وإشراكهم، واستبقائهم.
- كان التزامنا بالتنويع جليّاً، ولا سيما في اجتذاب المهنيين المهرة ذكوراً وإناثاً على حدٍّ سواء، وفي تحسين التمثيل الجغرافيّ. وفي سنة 2023، زادت طلبات شغل المناصب الشاغرة بنسبة 38%، وترشَّح لها مترشحون من 166 بلداً. ومُنحت موظفاتُنا فرصاً متكافئة في الحصول على مزايا، كالمنح التعليمية وأبدال الإعالة.
- في سنة 2023، حلّ البنك 1,231 مشكلة تتعلق بالامتثال، وتابع تنفيذ خطط عمل هيئة الإدارة متابعة صارمة. وبدأت المحكمة الإدارية نشاطها؛ وهي أعلى هيئة في نظام العدل الداخلي لمجموعة البنك، وقراراتُها نهائية وملزمة.

سنة 2023
بإيجاز

استراتيجية البنك المعاد مواءمتها

شهدت سنة 2023

إطلاق استراتيجية البنك المعاد مواءمتها

ساهمت الاستراتيجية المعاد مواءمتها في تجديد سيرورة استراتيجية الشراكة القُطرية، مما أدى إلى إطلاق سبع استراتيجيات شراكة قطرية سنة 2022 وإعداد ست استراتيجيات إضافية سنة 2023.

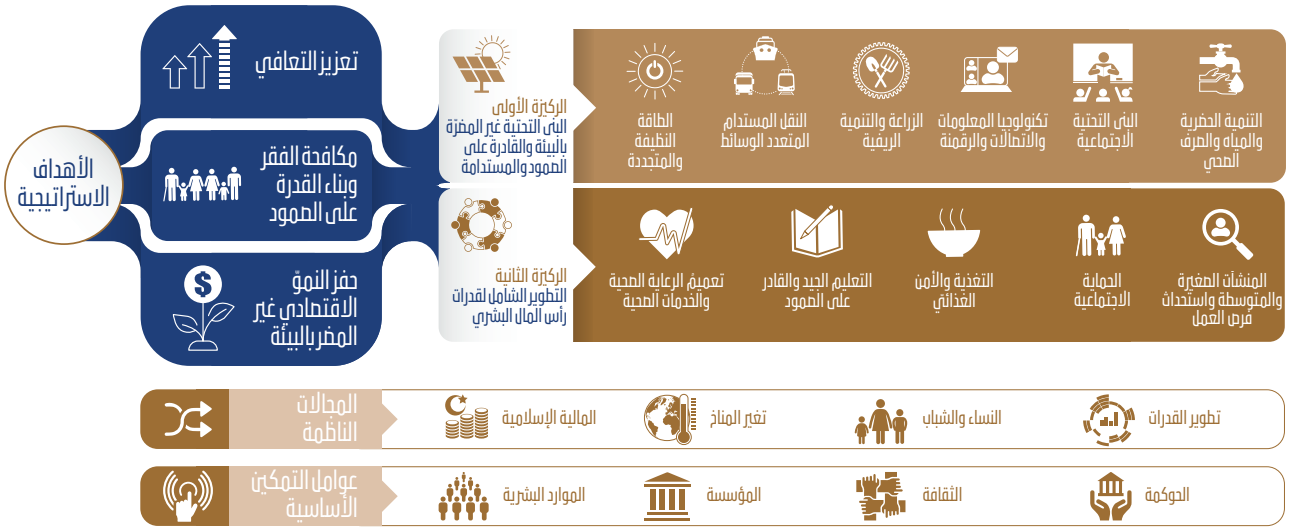

السياق الاقتصادي

تشير التوقعات الحالية إلى أن الاقتصاد العالمي سيشهد تباطؤاً. ويُتوقَّع أن ينخفض النموّ في البلدان الأعضاء في البنك

من 5.6% سنة 2022 إلى 3.3% سنة 2023،

قبل أن يرتفع ارتفاعاً طفيفاً إلى 3.9% سنة 2024.

انخفض متوسط الدَّين الحكومي في البلدان الأعضاء في البنك انخفاضاً طفيفاً

من 43.8% من إجمالي الناتج المحلي سنة 2022 إلى 43% سنة 2023، ويُتوقَّع أن يستمر في الانخفاض حتى 40.5% سنة 2024.

كانت بلدان أعضاء عديدة متفاوتة المستوى في التخلص البطالة الناجمة عن جائحة كوفيد-19،

وانخفضت معدلات البطالة انخفاضاً مطّرداً من 6.9% سنة 2020 إلى 5.9% سنة 2022، وازدادت انخفاضاً إلى 5.8% سنة 2023، ولكنها ارتفعت بين النساء إلى 6.9% وبين الشباب إلى 12.8% سنة 2023.

يُتوقَّع أن ينخفض التضخم العالمي من 8.7% سنة 2022 إلى 6.9% سنة 2023، وأن يزداد انخفاضاً إلى 5.8% سنة 2024.

وتشهد البلدان الأعضاء في البنك تضخُّماً أعلى، قُدِّر بنسبة

17.7% سنة 2023،

قبل أن ينخفض انخفاضاً طفيفاً إلى 17.0% سنة 2024، بسبب أسعار المواد الغذائية والطاقة.

التدخل في حالات الطوارئ

قدّم البنك معونة مالية سريعة
لتركيا وسوريا والسودان وليبيا
والمغرب، بلغ مجموعها
7 ملايين دولار أمريكي.

تركيا

في تركيا، وُزع أكثر من
372,000
حزمة غذائية على
128,000 أسرة
في إطار التصدي لأضرار الزلزال.

السودان

خُصِّص
1.5 مليون دولار أمريكي
لدعم 125,000 متضرر من النزاع في السودان.

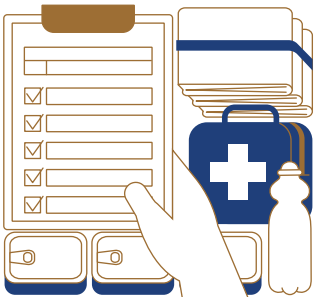

سوريا

أطلِقت مشاريع بقيمة
مليوني دولار أمريكي
في إطار التصدي لأضرار الزلزال الذي ضرب سوريا، وذلك بالشراكة مع جمعية الهلال الأحمر القطري.

المغرب

في أعقاب الزلزال الذي ضرب المغرب، قدم البنك تمويلاً في شكل منحة قدره
1.5 مليون دولار أمريكي
من أجل الترميم المعجَّل.

ليبيا

قُدِّمت مساعدة قدرها
1.5 مليون دولار أمريكي
لليبيا في سبيل التخفيف من آثار فيضانات شهر سبتمبر 2023، وتمثلت في توفير الملاجئ والرعاية الصحية والمياه وخدمات الصرف الصحي.

الأمن الغذائيّ

برنامجُ مجموعة البنك المتعلقُ بمعالجة قضية الأمن الغذائي حزمةٌ شاملةٌ تبلغ قيمتها

10.54 مليار دولار أمريكي.

ويرمي هذا البرنامج إلى تقديم الدعم الضروريّ للبلدان الأعضاء في مكافحتها للأزمات الغذائية.

في نهاية سنة 2023، بلغ إجماليّ التمويل المعتمَد في إطار برنامج معالجة قضية الأمن الغذائي

4.0 مليارات دولار أمريكي،

وهو ما يمثل 46% من المبلغ المتعهَّد به قيد الاعتماد.

التزمت المؤسسةُ الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، أحدُ كيانات مجموعة البنك، بمبلغ قدره

4.5 مليار دولار أمريكي

من إجمالي المبلغ الملتزم به (10.54 مليار دولار أمريكي) خلال 3.5 سنوات (شهر يوليو 2022- شهر ديسمبر 2025).

الصحة

في سنة 2023، وافق البنك على تخصيص

1.4 مليار دولار أمريكي

لتمويل قطاع الصحة في

6

بلدان أعضاء.

خصص البنك

846 مليون دولار أمريكي

لبرنامج التحول الصحي في إندونيسيا، وذلك في إطار شراكة بقيمة

4.2 مليار دولار أمريكي

مع بنوك إنمائية أخرى متعددة الأطراف.

في إطار التحالف من أجل مكافحة العمى الممكن تفاديه، وضع البنك برنامجاً لرعاية العيون يرمي، بمكافحة العمى الممكن تفاديه، إلى تمكين

10 ملايين طفل

في 13 بلداً أفريقيّاً.

وسيمكّن هذا البرنامج من توفير أكثر من 320,000 نظارة تصحيحية للأطفال.

البنى التحتية

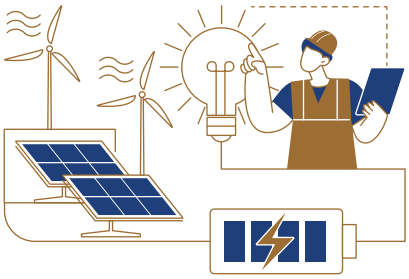

في سنة 2023، وافق البنك على مبلغ قدره

387.9 مليون دولار أمريكي

لتطوير قطاع الطاقة.

نفذت مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، منذ إنشائها، ما مجموعه

90 عملية في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

بقيمة تزيد على

936 مليون دولار أمريكي.

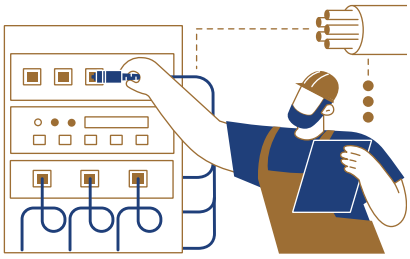

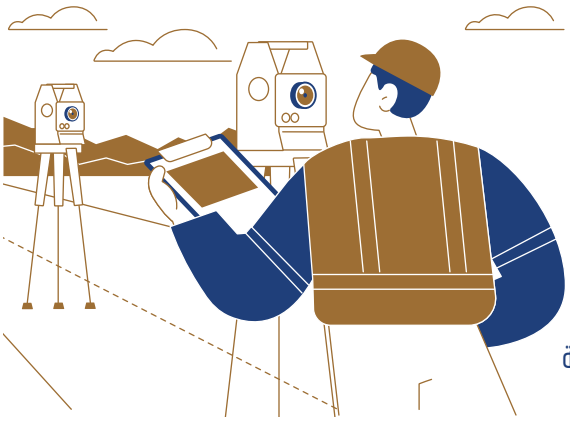

في سنة 2023، اعتمد البنك

13 مشروع نقل

بقيمة إجمالية قدرها

1.2 مليار دولار أمريكي،

وقد صُمّمت تلك المشاريع بغية تطوير أنظمة نقل مستدامة وموثوقة وفعّالة من حيث التكلفة وقادرة على الصمود.

في سنة 2023، اعتُمد ما مجموعه

392.3 مليون دولار أمريكي

لمشاريع التنمية الحضرية.

في سنة 2023، وافق البنك على مشاريع بقيمة

365.72 مليون دولار أمريكي

في مجالات الزراعة والموارد المائية والتنمية الريفية..

التعاون الإنمائيّ فيما بين بلدان الجنوب

اعتُمدت

38

عملية في إطار برنامج التعاون الفني

بمبلغ قدره

900,000 دولار أمريكي.

ومُنحت الأولوية فيها للبلدان الأعضاء الأقل نموّاً، وللتدخلات في مجالات الزراعة والتعليم والصحة والمالية الإسلامية واستخدام التكنولوجيا.

خُصصت منحة قدرها

2.93 مليون دولار أمريكي،

في إطار آلية تبادل المعارف والخبرات، استفادت منها تشاد وجيبوتي وموريتانيا وموزمبيق في مجالات، كالتعليم والتنمية الريفية والحضرية.

المعونة الخاصة

في سنة 2023، اعتمد برنامج مساعدة الجاليات

12 مشروعاً

بمبلغ إجماليّ قدره

2.638 مليون دولار أمريكي،

وذلك لدعم التعليم، والتعليم والتدريب الفنيَّين والمهنيَّين، وتطوير القدرات.

في سنة 2023، أُنجز ما مجموعه

38 مشروعاً

موزَّعة بين
أفريقيا 19
وأوروبا 2
وآسيا 12
وأمريكا 5.

اعتُمد في إطار برنامج مساعدة الجاليات

1,869 مشروعاً

بمبلغ إجماليّ قدره

908 ملايين دولار أمريكيّ،

وذلك منذ إنشائه سنة 1981. وتشمل المشاريع المعتمدة 1,096 مشروعاً إنمائياً و773 مشروعاً إغاثياً.

النساء والشباب

خُصِّص

55.6 مليون دولار أمريكي

لتنفيذ ستة برامج ترمي إلى دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة التي تملكها أو تديرها نساء في تسعة بلدان.

ترمي مبادرة "رائدات التكنولوجيا"- بالتعاون مع شركة مايكروسوفت- إلى تمكين

5 ملايين امرأة

في البلدان الأفريقية الأربعة والخمسين قبل سنة 2030.

سنة 2023 بالأرقام

12
مليار دولار أمريكي
2023

10.4
مليار دولار أمريكي
2022

اعتمدت مجموعة البنك

12 مليار دولار أمريكي (9 مليارات دينار إسلامي)

لتمويل التنمية، وهو ما يمثل زيادة قدرها

%15.3

ومن مجموع هذا المبلغ المعتمد،
ساهم البنك بمبلغ قدره 4.3 مليار دولار أمريكي (3.2 مليار دينار إسلامي)،
والمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة بمبلغ قدره 6.9 مليار دولار أمريكي (5.2 مليار دينار إسلامي)،
والمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص بمبلغ قدره 531.7 مليون دولار أمريكي (396.3 مليون دينار إسلامي)،
وصندوق التضامن الإسلامي للتنمية بمبلغ قدره 213.6 مليون دولار أمريكي (159.2 مليون دينار إسلامي).

استمرت الاعتمادات الصافية الإجمالية لمجموعة البنك في الارتفاع منذ سنة 2020، وذلك بإمداد البلدان الأعضاء بموارد أكثر تساعدها على التصدي لعدد متزايد من الصعوبات. وارتفعت الاعتمادات التراكمية الصافية لمجموعة البنك من 170.1 مليار دولار أمريكي سنة 2022 إلى

182.1 مليار دولار أمريكي

سنة 2023.

صافي اعتمادات مجموعة البنك سنة 2023

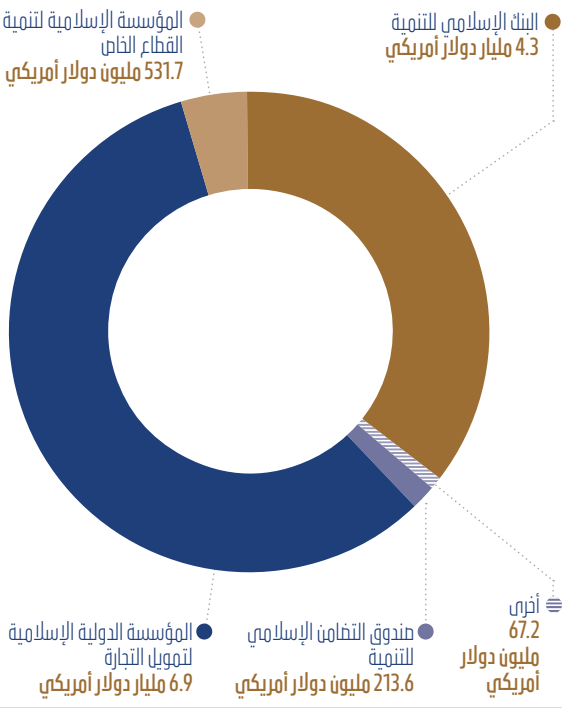

صافي اعتمادات مجموعة البنك الإسلامي للتنمية بحسب البلدان والكيانات (بملايين الدولارات الأمريكية)

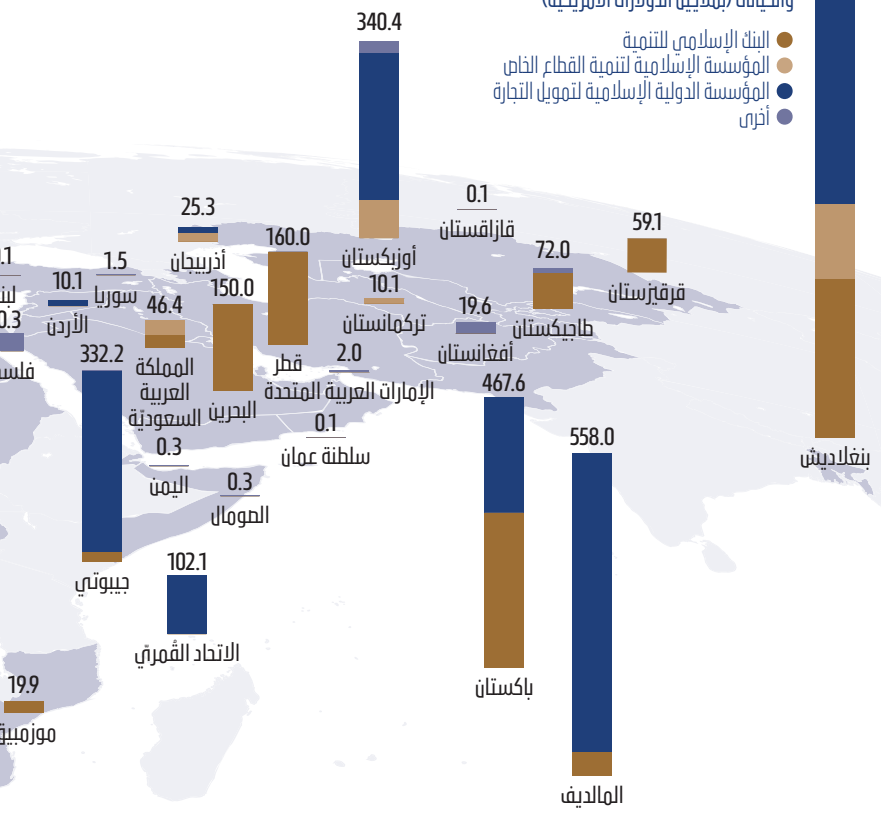

توزيع حافي اعتمادات مجموعة البنك بحسب المناطق سنة 2023

الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
%28.5

آسيا وأمريكا اللاتينية وأوروبا
%42.2

أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى
%26.3

المشاريع الإقليمية
%2.6

البلدان غير الأعضاء
%0.4

انخفضت حصة اعتمادات مجموعة البنك المخصَّصة لأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى من 31.2% سنة 2022 إلى 26.3% سنة 2023. وارتفعت الحصة المخصَّصة لمنطقة آسيا من 37% سنة 2022 إلى 42.2% سنة 2023.

تشير التقديرات إلى أن النموّ سينخفض في البلدان الأعضاء في البنك من 5.6% سنة 2022 إلى

%3.3

سنة 2023، قبل أن يرتفع ارتفاعاً طفيفاً إلى 3.9% سنة 2024.

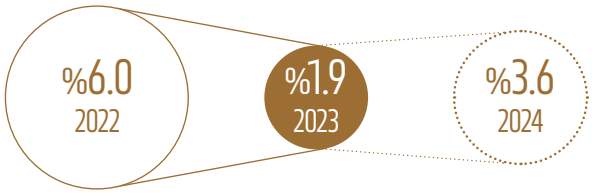

أما البلدان الأعضاء في البنك بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فتشير التقديرات إلى أن النموّ سينخفض فيها انخفاضاً حاداً من 6% سنة 2022 إلى 1.9% سنة 2023، ثم يقفز إلى 3.6% سنة 2024.

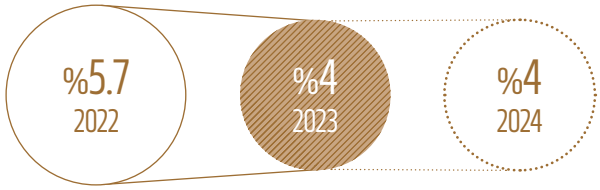

يُتوقَّع أن يتباطأ النموّ في البلدان الأعضاء بآسيا وأمريكا اللاتينية وأوروبا من 5.6% سنة 2022 إلى 4% سنتي 2023 و2024.

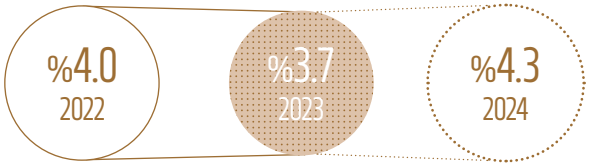

انخفض النموّ في البلدان الأعضاء في البنك بمنطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى من 4.0% سنة 2022 إلى 3.7% سنة 2023، ويُتوقَّع أن يرتفع إلى 4.3% سنة 2024.

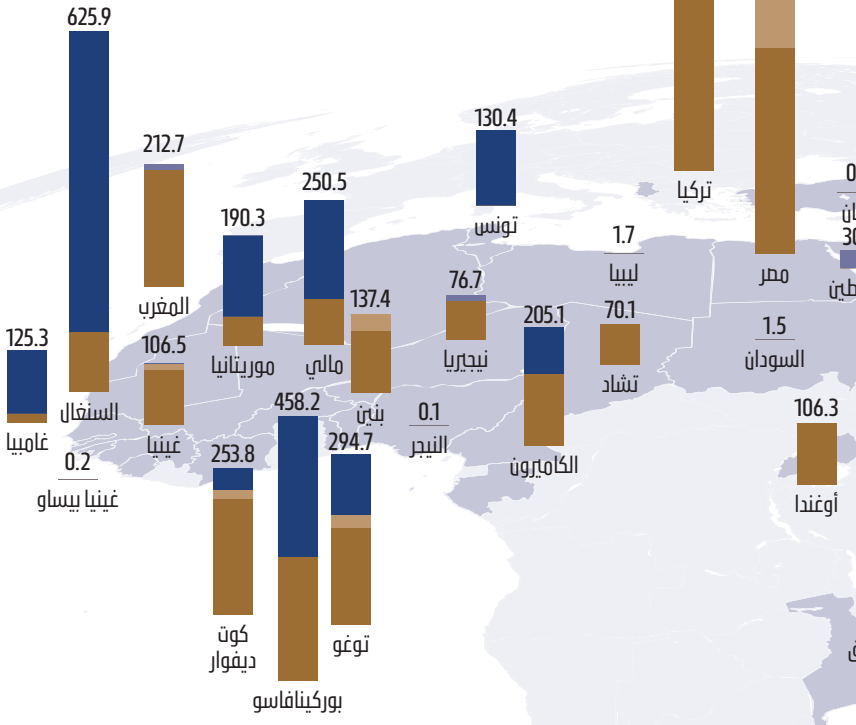

الفصل الأوّل
أنشطة مجموعة البنك الإسلامي للتنمية

يسلّط هذا الفصل الضوء على الإنجازات الرئيسة لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية ("مجموعة البنك")، هذه المنظمة التي تضمّ البنك الإسلامي للتنمية، ومعهد البنك الإسلامي للتنمية، والمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات، والمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص، والمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة. وإذا كانت المؤسسة الإنمائيّة الرئيسة هي البنك الإسلامي للتنمية، فإن المؤسسات الأخرى تكمل عمله المتمثل في تنفيذ مجموعة شاملة من المشاريع والأنشطة الرامية إلى دعم تنمية اجتماعية واقتصادية مستدامة في البلدان الأعضاء.

1.1: لأداء الاقتصاديّ في الآونة الأخيرة

النموّ

في سنة 2023، ازداد النموّ الاقتصاديّ العالميّ انخفاضاً عما كان عليه سنة 2022. وتشير التوقعات الحالية إلى أن الاقتصاد العالمي سيزداد تباطؤاً سنة 2024. ويُتوقَّع أن ينخفض النموّ العالميّ من 3.5% سنة 2022 إلى 3% سنة 2023، ثم إلى 2.9% سنة 2024. ويُعزى هذا التباطؤ أساساً إلى النزاعات والانقسامات الجيوسياسية. ويُتوقَّع أن يشهد اقتصاد البلدان المتقدمة تراجعاً، في حين يُتوقع أن تحافظ الأسواق الناشئة والبلدان النامية على نموّ قويّ. وتواجه البلدان الأعضاء في البنك الإسلامي للتنمية (البنك) أيضاً صعوبات، كارتفاع معدلات التضخم، واضطراب سلاسل الإمداد، وانخفاض أسعار السلع الأساسية. وتشير التقديرات إلى أن النموّ سينخفض في البلدان الأعضاء في البنك من 5.7% سنة 2022 إلى 3.3% سنة 2023، قبل أن يرتفع ارتفاعاً طفيفاً إلى 3.9% سنة 2024. ويُتوقَّع أن يتباطأ النموّ في البلدان الأعضاء بآسيا وأمريكا اللاتينية وأوروبا من 5.6% سنة 2022 إلى 4% سنتي 2023 و2024. أما البلدان الأعضاء في البنك بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فتشير التقديرات إلى أن النموّ سينخفض فيها انخفاضاً حادّاً من 6% سنة 2022 إلى 1.9% سنة 2023، ثم يقفز إلى 3.6% سنة 2024. ويُتوقع أن تشهد البلدان المصدّرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تباطؤاً حادّاً في النموّ من 6.7% سنة 2022 إلى 1.7% سنة 2023، وذلك نتيجة لضعف الإمدادات من النفط وانخفاض أسعاره. وانخفض النموّ في البلدان الأعضاء في البنك بمنطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى من 4.0% سنة 2022 إلى 3.7% سنة 2023، ويُتوقع أن يرتفع إلى 4.3% سنة 2024.

حالة الدَّين

لا يزال الانتعاش الاقتصاديّ العالميّ ضعيفاً بعد جائحة كوفيد - 19، إذ تواجه البلدان المنخفضة الدخل تدهوراً محتمَلاً لديونها في سياق تباطؤ النموّ وتشديد شروط التمويل. وقد انخفض متوسط الدَّين الحكومي في البلدان الأعضاء في البنك انخفاضاً طفيفاً من 43.8% من إجمالي الناتج المحلي سنة 2022 إلى 43% سنة 2023، ويُتوقَّع أن يستمر في الانخفاض حتى 40.5% سنة 2024. غير أن بين المناطق والبلدان تبايناً كبيراً. فالبلدان الأعضاء المنخفضة الدخل تتحمَّل عبء ديون هو الأعلى وبلغ 83.1% من إجمالي الناتج المحلي سنة 2023، وهي أعلى قليلاً من نسبة 81.0% سنة 2022، وذلك على الرغم من أنه يُتوقع أن تنخفض تلك النسبة إلى 78.1% سنة 2024. أمّا في مناطق البنك، فسجلت البلدان الأعضاء في منطقة آسيا وأمريكا اللاتينية وأوروبا مستوى ديون هو الأدنى وبلغ 40.8% من إجمالي الناتج المحلي سنة 2023 (مقابل 41.3% سنة 2022)، تلتها البلدان الأعضاء في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بنسبة 45.3% (مقابل 46.4% سنة 2022)، فالبلدان الأعضاء في البنك في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بنسبة 47.4% (مقابل 46.8% سنة 2022).

اتجاهات التضخم

يُؤدّي تشديدُ السياسات النقدية في البلدان المتقدمة وانخفاضُ أسعار الطاقة إلى انخفاض معدلات التضخم على الصعيد العالمي. ويُتوقَّع أن ينخفض التضخم العالمي من 8.7% سنة 2022 إلى 6.9% سنة 2023، وأن يزداد انخفاضاً إلى 5.8% سنة 2024. وتشهد البلدان الأعضاء في البنك تضخُّماً أعلى، قُدِّر بنسبة 17.7% سنة 2023، قبل أن ينخفض انخفاضاً طفيفاً إلى 17.0% سنة 2024، بسبب أسعار المواد الغذائية والطاقة. وقد شهدت منطقة آسيا وأمريكا اللاتينية وأوروبا أعلى تضخم سنة 2023 بلغ 21.6%، تلتها منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بمعدل تضخم قدره 16.4% سنة 2023، وهو معدل يُتوقَّع أن ينخفض إلى 14.3% سنة 2024. وكانت البلدانُ الأعضاءُ في مجموعة البنك الأكثرُ تضرراً من ارتفاع أسعار المواد الغذائية والطاقة هي البلدان المنخفضة الدخل، إذ تواجه ارتفاعاً فريداً في معدل التضخم بلغ 42.8% سنة 2023 قبل أن ينخفض انخفاضاً طفيفاً إلى 29.8% سنة 2024.

مشكلات البطالة

يُتوقَّع حدوث مشكلات البطالة أيضاً، لأنه يُحتمَل أن يؤدي خطر انخفاض النموّ في العديد من البلدان إلى تناقص فرص العمل. وكانت بلدان أعضاء عديدة متفاوتة المستوى في التخلص من البطالة الناجمة عن جائحة كوفيد - 19، وانخفضت معدلات البطالة انخفاضاً مطّرداً من 6.9% سنة 2020 إلى 5.9% سنة 2022، وازدادت انخفاضاً إلى 5.8% سنة 2023، ولكنها ارتفعت بين النساء إلى 6.9% وبين الشباب إلى 12.8% سنة 2023. ويتطلب التغلب على هذه المشكلات تعظيم تأثير المشاريع الإنمائية، ومن ثم تحسين اقتصاد البلدان وتعميم نفعه.

2.1: أبرز النتائج التشغيلية

على الرغم من اضطرابات السنين الأخيرة وظهور صعوبات جديدة خلال سنة 2023، ظل البنك مصمّماً على توفير موارد مالية كبيرة للبلدان الأعضاء من أجل حفز الانتعاش والأمن الغذائي، وتشجيع القدرة على الصمود والنمو غير المضر بالبيئة، وتكوين رأسمال بشري شامل يحقق مستقبلاً أكثر استدامة. وقد استمرت الاعتمادات الصافية الإجمالية لمجموعة البنك في الارتفاع منذ سنة 2020، وذلك بإمداد البلدان الأعضاء بموارد أكثر تساعدها على التصدي لعدد متزايد من الصعوبات. وارتفعت الاعتمادات التراكمية الصافية لمجموعة البنك من 170.1 مليار دولار أمريكي سنة 2022 إلى 182.1 مليار دولار أمريكي سنة 2023.

وفي الوقت الذي ينتهي فيه البنك من برنامجه القصير المدة الرامي إلى التصدي لجائحة كوفيد - 19، أعاد تركيز عملياته وضاعفها دعماً للانتعاش والأمن الغذائي في بلدانه الأعضاء، وحفزاً للقدرة على الصمود والنموّ غير المضر بالبيئة، وتطويراً لرأسمال بشري شامل يحقق مستقبلاً أكثر استدامة.

وفي سنة 2023، ارتفعت الاعتمادات الصافية السنوية لمجموعة البنك من 10.4 مليار دولار أمريكي (7.9 مليار دينار إسلامي) سنة 2022 إلى 12 مليار دولار أمريكي (9 مليارات دينار إسلامي)، وهو ما يمثّل زيادة بنسبة 15.3% (الشكل 1-1).

وارتفعت حصة موارد البنك الرأسمالية العادية من صافي اعتمادات مجموعة البنك زيادة واضحة من 28.4% سنة 2022 إلى 35.7% سنة 2023، في حين انخفضت حصة المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة من 5.0% سنة 2022 إلى 4.4% سنة 2023، وانخفضت حصة المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص من 65.2% سنة 2022 إلى 57.6% سنة 2023 (الشكل 1-2).

وواصلت كيانات مجموعة البنك زيادة اعتماداتها استجابةً لطلبات البلدان الأعضاء المتزايدة. وفي سبيل مواكبة الزيادة في طلب البلدان الأعضاء، واصلت مؤسسات مجموعة البنك مضاعفة اعتماداتها. ففي سنة 2023، بينما كانت سلاسل التوريد تعود بالتدريج إلى حالتها الطبيعية، زادت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة من حجم تمويلاتها المخصَّصة للتجارة بمبلغ قدره 6.9 مليار دولار أمريكي (5.2 مليار دينار إسلامي)، وذلك من أجل دعم الطاقة، وتجارة المنتجات الزراعية، والأمن الغذائي. وارتفع صافي اعتمادات البنك إلى 4.3 مليار دولار أمريكي (3.2 مليار دينار إسلامي)، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 45% عن مبلغ السنة الماضية، وذلك من أجل دعم التعافي، والحد من الفقر، وبناء القدرة على الصمود، وتحقيق الأمن الغذائي. كذلك، زادت المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص اعتماداتها الصافية زيادة طفيفة من 525.8 مليون

الشكل 1.1: صافي اعتمادات مجموعة البنك

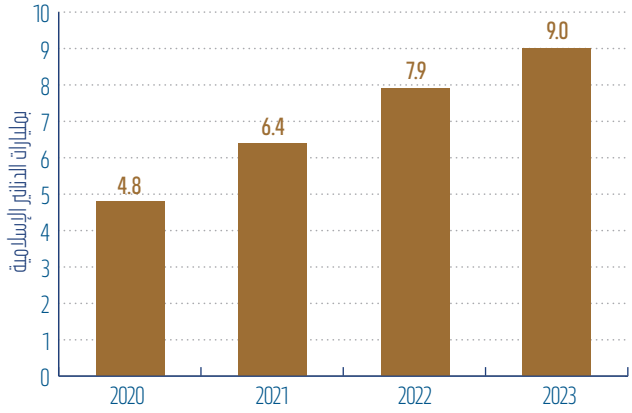

الشكل 2.1: اتجاهات حصص الكيانات من إجمالي صافي اعتمادات مجموعة البنك

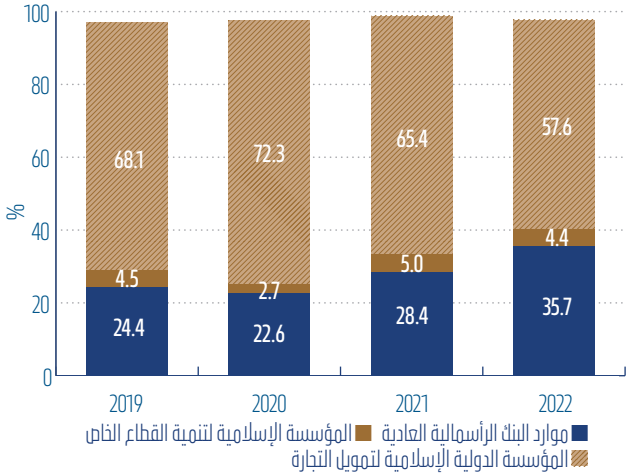

الشكل 3.1: صافي الاعتمادات بحسب الكيانات والصناديق

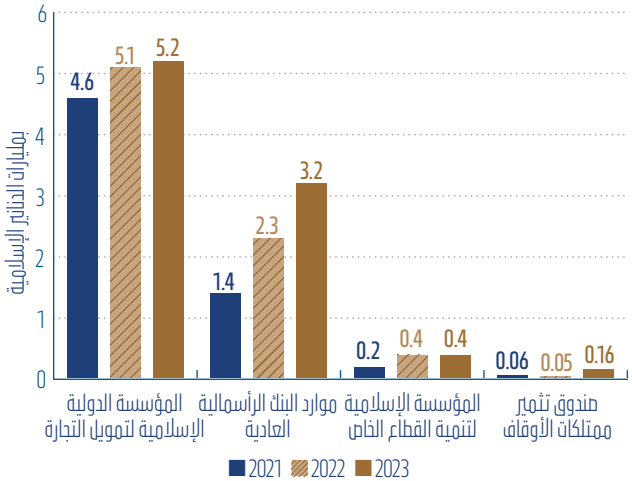

الشكل 4.1: اتجاهات الصرف والسداد في "مجموعة البنك"

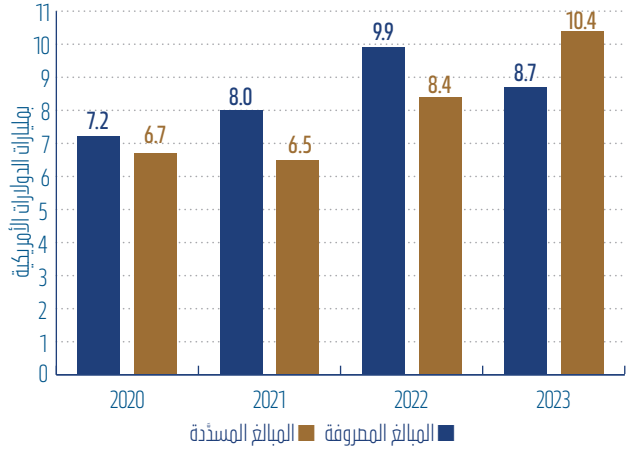

دولار أمريكي (395.1 مليون دينار إسلامي) في السنة الماضية إلى 531.7 مليون دولار أمريكي (396.3 مليون دينار إسلامي) (الشكل 1-3).

ولم تواكب تدفقاتُ الصرف الزيادةَ السريعة للاعتمادات، فتجاوزت المبالغُ المسدَّدة المبالغَ المصروفة سنة 2023. غير أنه يُتوقَّع ألا يستمر ذلك التفاوت وأن يختفي بمجرد تحوُّل الاعتمادات المتزايدة إلى مبالغَ مصروفة جديدة. وقد انخفضت المبالغ المصروفة من 9.9 مليار دولار أمريكي سنة 2022 إلى 8.7 مليار دولار أمريكي سنة 2023، وهو ما يمثل 72.5% من صافي اعتمادات مجموعة البنك. ومع أن التعافي في مرحلة ما بعد كوفيد - 19 كان متفاوتاً وغير مكتمل في بعض البلدان، فإن الدعم الذي تلقته مجموعة البنك من بلدانها الأعضاء كان هائلاً. واستمر مستوى السداد في الارتفاع وبلغ 10.4 مليار دولار أمريكي سنة 2023 مقابل 8.4 مليار دولار أمريكي سنة 2022 (الشكل 1-4).

وإذا كانت البلدان الأعضاء قد اصطدمت بأزمة غذائية بعد أن بدأت تتعافى من الجائحة، فإن البنك ظل يقظاً وقدَّم لها الدعم اللازم لمساعدتها على مواجهة هذه المشكلة الجديدة. واحتلت الصحة والزراعة مكانة بارزة في عملياته خلال السنتين الماضيتين. فقد واجه الملايين من الناس شبح الجوع سنة 2022، فسارع إلى تقديم تمويل للقطاع الزراعيّ. وهو إجراء يمكّن من سدّ الاحتياجات الفورية وتوفير أمن غذائي مستدام للأجيال المقبلة على حدّ سواء. أضف إلى ذلك أن النموّ غير المضر بالبيئة والتطوير الشامل لرأس المال البشري هما الركيزتان اللتان ترفدان "الاستراتيجية المعاد مواءمتها"، وتوجّهان التمويل الإنمائي للبنك.

ونتيجةً لذلك، لا تزال حصة تمويل الطاقة من صافي اعتمادات البنك السنوية مرتفعة بنسبة 9% سنة 2023 (الشكل 1-5)، وإن انخفضت قليلاً عن نسبة 11.7% المسجَّلة سنة 2022. أمّا تمويل النقل، فقد انخفض من 40.5% سنة 2022 إلى 28.5% سنة 2023. واستحوذ قطاع الصحة على الحصة العظمى التي مثلت 32.8% من إجمالي اعتمادات البنك سنة 2023 مقابل 13.3% في السنة الماضية.

وارتفع صافي اعتمادات المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص من 525.8 مليون دولار أمريكي سنة 2022 إلى 531.7 مليون دولار أمريكي سنة 2023، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 1.1% (الشكل 1-6). وقد تحقق ذلك نتيجة التوجُّه المعدَّل الرامي إلى تركيز نموذج عمل المؤسسة على التمويل الائتماني من أجل تطوير القطاع الخاص. ويمثل تطوير القطاع المالي 77.3% من تمويلات المؤسسة، تليه الصناعة والتعدين بنسبة 13.2%، فالطاقة بنسبة 4.7%.

الشكل 5.1: توزيع صافي اعتمادات البنك من موارده الرأسمالية العادية بحسب القطاعات سنة 2023

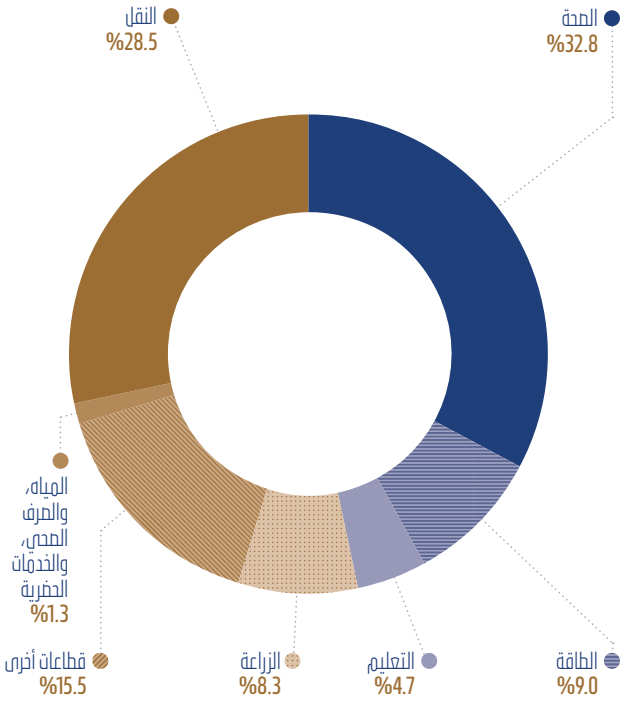

الشكل 6.1: اتجاهات صافي اعتمادات ومصروفات المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص

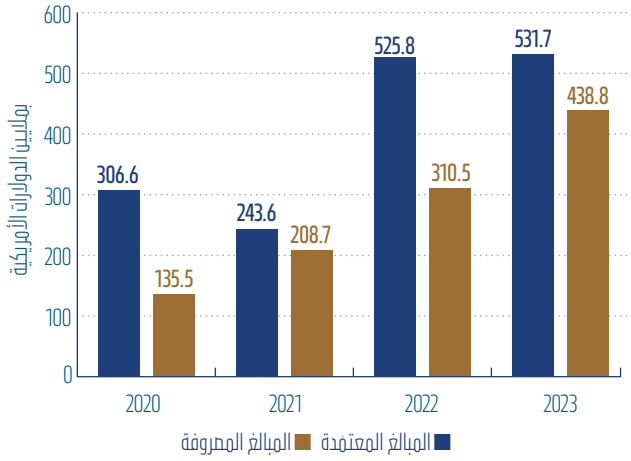

إذا كانت البلدان الأعضاء قد اصطدمت بأزمة غذائية بعد أن بدأت تتعافى من الجائحة، فإن البنك ظل يقظاً وقدَّم لها الدعم اللازم لمساعدتها على مواجهة هذه المشكلة الجديدة.

الشكل 7.1: اتجاهات صافي اعتمادات ومصروفات المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة

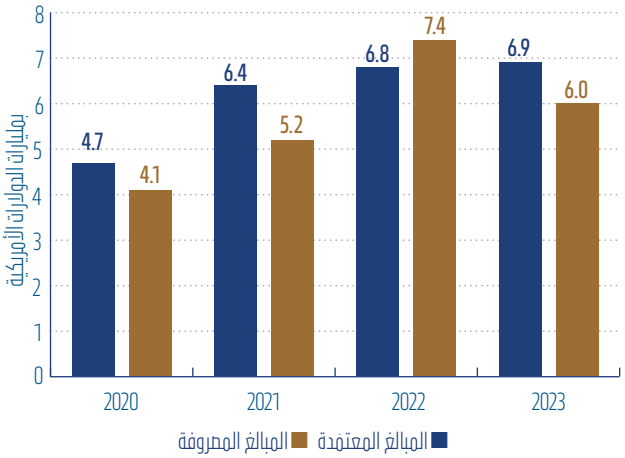

الشكل 8.1: اتجاهات الأعمال المؤثِّرة والاتفاقات التأمينية الهيدئية الجديدة للمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات

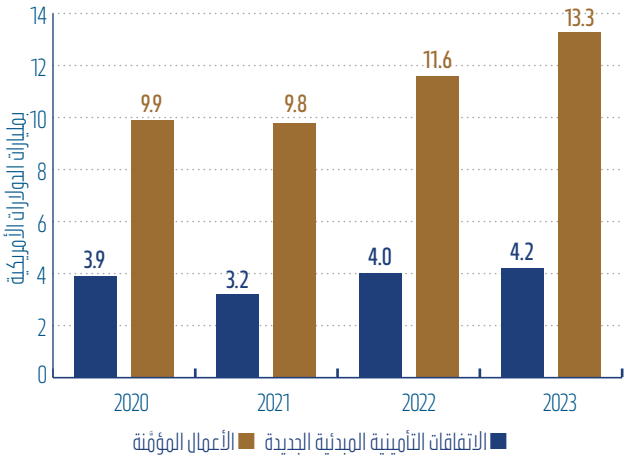

الشكل 9.1: توزيع صافي اعتمادات مجموعة البنك بحسب المناطق سنة 2023

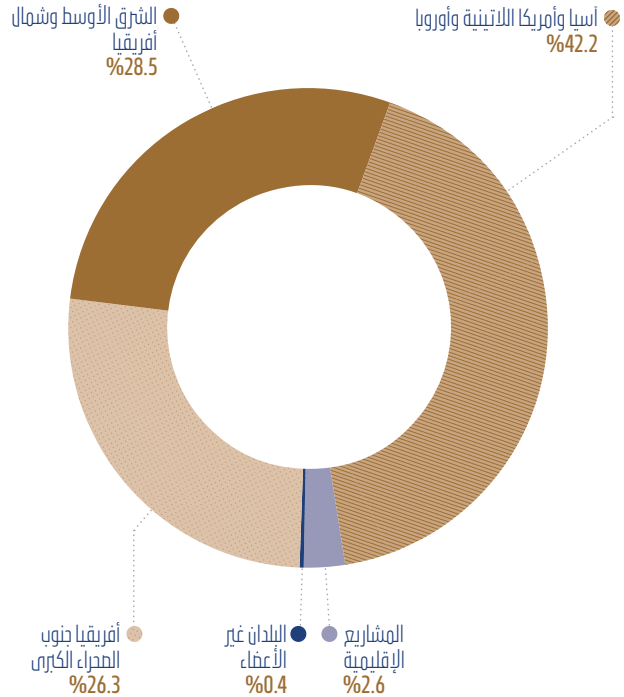

وفي الوقت الذي بدأت فيه سلاسل التوريد تعود إلى حالتها الطبيعية بدرجة معيَّنة، تلقى تمويل التجارة مزيداً من الدعم من المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، فبلغت الاعتمادات 6.9 مليار دولار أمريكي سنة 2023 مقابل 6.8 مليار دولار أمريكي سنة 2022 (الشكل 1-7). وانخفض صرف التمويل، بنسبة -18.2%، إلى 6 مليارات دولار أمريكي سنة 2023، وهو ما يمثل 87.3% من صافي الاعتمادات.

وفي سنة 2023، قدمت المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات ما مجموعه 13.3 مليار دولار أمريكي لتأمين الأعمال، التي كان معظمها في المتاجرة القصيرة المدة بمختلف السلع والخدمات في معظم البلدان الأعضاء في هذه المؤسسة وفي العديد من البلدان غير الأعضاء (الشكل 1-8). وتُقدم هذه المؤسسة خدمات التأمين التي لها تأثير إيجابيّ على مبادرات الحدّ من الفقر والأمن الغذائيّ والعمل المناخيّ. وقد زادت اعتمادات المؤسسة بنسبة 4.6% عما كانت عليه سنة 2022.

وانخفضت حصة اعتمادات مجموعة البنك المخصَّصة لأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى من 31.2% سنة 2022 إلى 26.3% سنة 2023 (الشكل 1-9). وارتفعت الحصة المخصَّصة لمنطقة آسيا من 37% سنة 2022 إلى 42.2% سنة 2023.

3.1: التقدم المحرَز في تنفيذ استراتيجية البنك المعاد مواءمتها (2023-2025): استعادة النشاط وتعزيز الثقة

أقرَّ محافظو البنك "استراتيجية معاداً مواءمتها" للبنك خلال اجتماعه السنوي السابع والأربعين (47) الذي عُقد في شهر يونيو 2022 بمصر. وقد أطلقت المرحلة الثانية من سيرورة إعادة مواءمة الاستراتيجية سنة 2022، حتى تكون المؤسسة مستعدة لما يحدث من تغيرات في الهيكل التنظيميّ، والموارد البشرية، والثقافة، والنُّظُم، وآليات العمل. وفي سنة 2023، انطلقت المرحلة الثالثة وانصبّت على تنفيذ الاستراتيجية المعاد مواءمتها. وجرى دعم سيرورة التنفيذ على ثلاثة محاور كبرى هي: دمج الاستراتيجية في دورات برامج البنك ومشاريعه؛ ودمج الاستراتيجية في النموذج الثقافي للبنك بفضل تحسين التواصل الداخلي؛ والاستفادة من قيمة مجموعة البنك المقترَحة عن طريق أدوات تمويل جديدة. ويعرض الشكل 1-10 المراحل الثلاث لإعادة مواءمة الاستراتيجية.

ووُضع إطار للإدارة القائمة على النتائج من أجل الرصد الفعال للتقدم المحرز في تنفيذ الاستراتيجية المعاد مواءمتها ورفع تقارير عن هذا التقدم. ويمكّن هذا الإطار من قياس وتتبع التقدم الذي يحرزه البنك في تحقيق الأهداف والأولويات الاستراتيجية بطريقة شفافة، وقابلة للقياس، ومترابطة. وتُنشَر المعلومات عن أداء هذه المؤشرات داخليّاً وخارجيّاً كلَّ سنة في تقارير البنك السنوية عن الفعالية الإنمائية.

الشكل 10.1: مراحل إعادة مواءمة الاستراتيجية

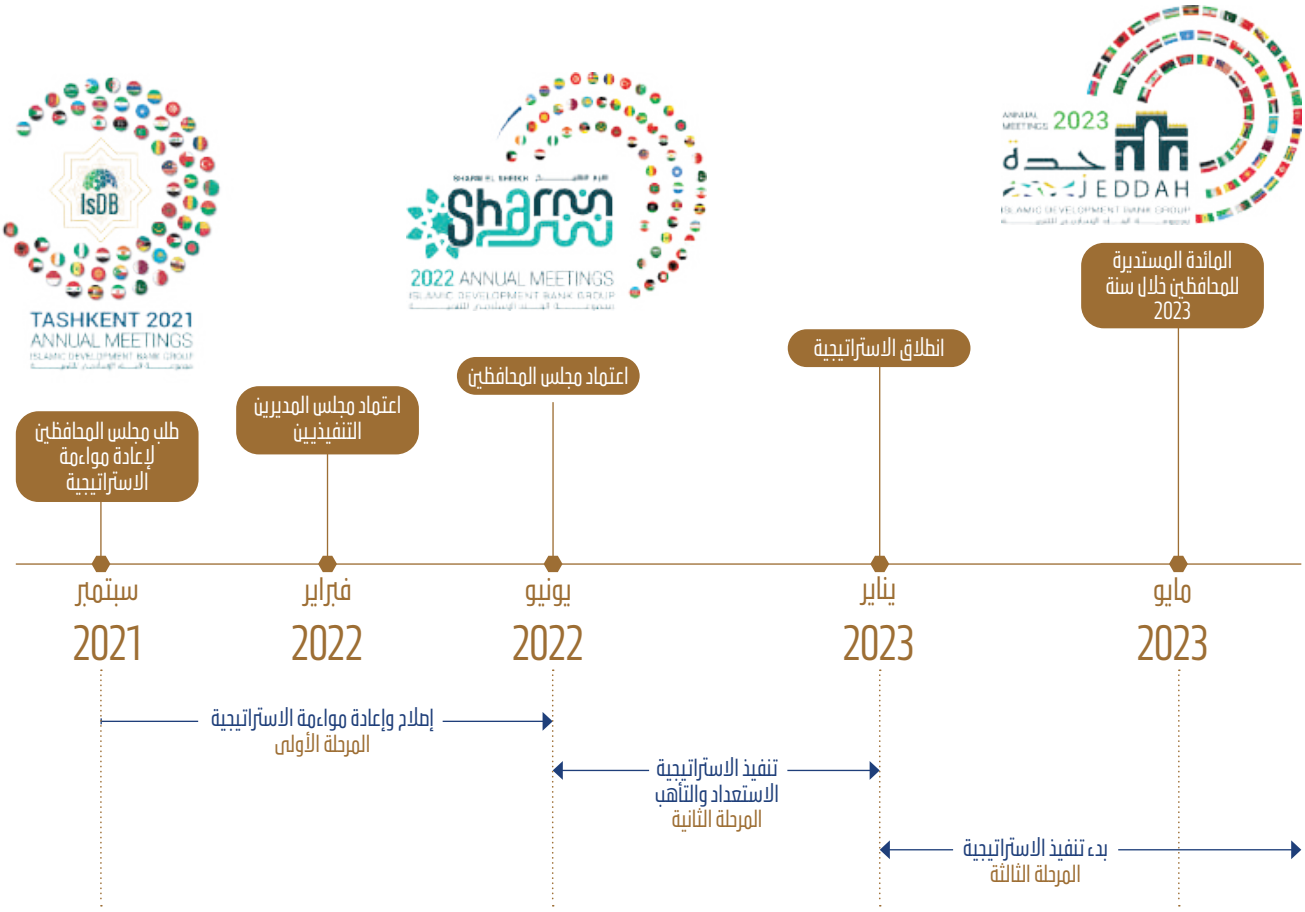

وقد أعطت سيرورةُ إعادة مواءمة الاستراتيجية دفعة جديدة لعمل البنك، وعززت الثقة بينه وبين الأطراف المعنية. وساهمت كذلك في تجديد سيرورة استراتيجية الشراكة القُطرية، وهو ما أدى إلى إطلاق سبع استراتيجيات شراكة قُطرية سنة 2022 وإعداد ست استراتيجيات إضافية سنة 2023. وقد تجلى تعزيز الثقة هذا في نجاح البنك في الحفاظ على تصنيفه الائتماني الممتاز (AAA) من وكالات التصنيف الائتماني الكبرى، وفي موافقته لجمهورية إندونيسيا خلال شهر مايو 2023 على زيادة خاصة في رأس المال أدت إلى زيادة حصتها في رأسمال البنك زيادة كبيرة. وقد تجلّى تعزيز الثقة أيضاً في التقدم الملحوظ المُحرز في تجديد التواصل داخل البنك بغية اعتماد نموذج ثقافي جديد.

أعطت سيرورةُ إعادة مواءمة الاستراتيجية دفعة جديدة لعمل البنك، وعززت الثقة بينه وبين الأطراف المعنية.

ويواصل البنك إجراء اتصالات مع بلدانه الأعضاء ومع الأطراف المعنية الأساسية من أجل تنفيذ الاستراتيجية المعادة مواءمتها. وقد نُظِّمت مائدة مستديرة للمحافظين خلال الاجتماعات السنوية لمجموعة البنك التي عقدت سنة 2023 بجدة، فأكد محافظو البنك أهمية الاستفادة من الشراكات فيما بين بلدان الجنوب درءاً للأزمات، وحثوا البنك على استغلال مزاياه النسبية سواءً في التعاون بين بلدان الجنوب أو في المالية الإسلامية.

يواصل البنك إجراء اتصالات مع بلدانه الأعضاء ومع الأطراف المعنية الأساسية من أجل تنفيذ الاستراتيجية المعادة مواءمتها.

4.1: برنامج معالجة قضية الأمن الغذائيّ

تُواصِل مجموعة البنك تنفيذ برنامج معالجة قضية الأمن الغذائي، الذي اعتُمد في شهر يوليو 2022، من أجل دعم البلدان الأعضاء فيما تبذله من جهود لتفادي الأزمات الغذائية الحالية وتعزيز قدرتها على الصمود في مواجهة الصدمات المستقبلية. وقد خُصِّصت 10.54 مليار دولار أمريكي لهذا البرنامج، و500 مليون دولار أمريكي للتأمين من المخاطر الائتمانية والسياسية.

الجدول 1.1: تمويل برنامج معالجة قضية الأمن الغذائي

مصدر التمويل	مبلغ التمويل
الاعتمادات	
البنك (تمويلات جديدة)	4 مليارات دولار أمريكي
المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص	269 مليون دولار أمريكي
مساهمة المؤسسة الدولية الإسلامية لتنمية التجارة	4.5 مليار دولار أمريكي
مساهمة صندوق التضامن الإسلامي للتنمية	75 مليون دولار أمريكي
المبالغ المعجَّل صرفُها	
البنك: المبالغ المعجَّل صرفُها	1.7 مليار دولار أمريكي
المجموع	**10.54 مليار دولار أمريكي**

واعتمد البنك إجراءات توريد تناسب الغرض، وتراعي القيمة مقابل المال في كل عملية، وتفضِّل التوريد الفعال والتنفيذ السلس. وفيما يخص التدخلات المحدَّدة المتعلقة بالقطاع الخاص، يجوز لكيانات مجموعة البنك اتّباع إجراءاتها الداخلية ما دام قد قبل بها البنك، وفرض الممارسات التجارية التي تمكِّن من تسريع سيرورات التوريد.

وفي نهاية سنة 2023، بلغ إجمالي التمويل المعتمَد في إطار هذا البرنامج 4 مليارات دولار أمريكي، وهو ما يمثل 46% من المبلغ المتعهَّد به قيد الاعتماد (دون احتساب اعتمادات "المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات" في مجال التأمين). وهو مبلغ اعتمد منه البنك 906.3 مليون دولار أمريكي، واعتمد منه صندوق التضامن الإسلامي للتنمية 19.1 مليون دولار أمريكي، والمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة 3 مليارات دولار أمريكي، والمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص 100 مليون دولار أمريكي. واعتمدت المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات مبلغاً إضافيّاً قدره 788.5 مليون دولار أمريكي لتأمين التجارة الدولية والاستثمار الأجنبي. وإضافةً إلى ذلك، سُرِّع صرف 581.9 مليون دولار أمريكي من تمويلات البنك لفائدة 85 مشروعاً جارياً ذا صلة ببرنامج معالجة قضية الأمن الغذائي.

5.1: برنامج التدخل في حالات الطوارئ

في سنة 2023، دعم البنك بلدانه الأعضاء دعماً كبيراً بمِنَح التدخل في حالة الطوارئ. فقدَّم معونة مالية سريعة لتركيا وسوريا والسودان وليبيا والمغرب، بلغ مجموعها 7 ملايين دولار أمريكي. وهو ما يدل على الجهد المخلص الذي يبذله لمساعدة البلدان الأعضاء المتضررة من الأزمات الإنسانية. ويتعاون البنك تعاوناً وثيقاً مع المنظمات الدولية، والمنظمات غير الحكومية، والجهات المحلية الشريكة من أجل تعظيم تأثير تدخُّله الإنساني.

سوريا

عمل البنك- بالشراكة مع جمعية الهلال الأحمر القَطَريّ- على التصدي لأضرار الزلزال الذي وقع في 6 فبراير 2023 غرب سوريا وخلَّف 8,476 قتيلاً. وقد أُطلق مشروع بقيمة 1.5 مليون دولار أمريكي (مليون دولار أمريكي واحد من البنك و0.5 مليون دولار أمريكي من جمعية الهلال الأحمر القطري) في إطار هذا التدخل. واستفاد من هذا المشروع 71,095 مستفيداً مباشراً (منهم 39,100 امرأة وامرأتان) و162,000 مستفيد غير مباشر (منهم 89,100 امرأة). ووُزِّعت سِلالٌ غذائية على 2,138 أسرة، وتلقت 2,564 أسرة مواد غير غذائية. ووُزعت خيام على 399 أسرة. وإضافةً إلى ذلك، وُزعت 2,250 حزمة من لوازم غسيل الكلى، ورُكِّب 12 جهاز لغسيل الكلى، ووُزعت ثماني حزم من لوازم علاج الرضوض.

تركيا

عمل البنك- بالشراكة مع الهلال الأحمر التركي (Kizilay)- على التصدي لأضرار الزلزال الذي ضرب تركيا في 6 فبراير 2023، وأدى دوراً حاسماً في إيصال المساعدات إلى المناطق المتضررة. وخلال ستة أشهر، وُزع أكثر من 372,000 حزمة غذائية تضمّ مواد أساسية (كالأرز، والعدس، والزيت، والسكر) على 128,000 أسرة. كذلك، قدّمت 20,000 مادة غذائية أخرى، منها بسكويت عالي الطاقة، وحبوب معزَّزة وغيرها من الأطعمة المغذية. ووُزعت أيضاً 124,000 حزمة من لوازم النظافة الصحية الأسرية.

السودان

عمل البنك- بالشراكة مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر- سنة 2023 على التصدي للأزمة الإنسانية التي أعقبت اندلاع أعمال العنف في السودان. وبلغت قيمة مشروع الإغاثة المقترح 1.5 مليون دولار أمريكي واستهدف تقديم مساعدة ضرورية لنحو 125,000 متضرر من الاندلاع المفاجئ للنزاع في البلاد. وشمل هذا المشروع 15,000 سلة غذائية، و20 حزمة لوازم صحية مشتركة بين الوكالات، و50 حزمة لوازم إسعافات أولية، وخمسة خزّانات مياه بسعة 15م3 لمساعدة ما لا يقل عن 15,000 شخص في منطقتي الخرطوم ودارفور.

عمل البنك بالشراكة مع الهلال الأحمر التركي (Kizilay) على التصدي لأضرار الزلزال الذي ضرب تركيا في 6 فبراير 2023، وأدى دوراً حاسماً في إيصال المساعدات إلى المناطق المتضررة.

ليبيا

عمل البنك- بالشراكة مع الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر- على التصدي للأزمة الإنسانية في شرق ليبيا في أعقاب الفيضانات التي وقعت في شهر سبتمبر 2023. وكان الهدف الرئيس من مقترح التدخل في حالات الطوارئ هو تقديم مساعدة فورية للسكان المتضررين، تمثلت في ملاجئ متكاملة تحفظ كرامة المقيمين فيها، ورعاية صحية وخدمات طبية جيدة، وتوفير مياه صالحة للشرب ومرافق ومواد صحية. وساهم ذلك التدخل في تحسين أحوال 100,000 رجل وامرأة وطفل تضرروا من العاصفة والفيضانات. وقدّرت التكلفة الإجمالية لحزمة التدخل في حالات الطوارئ بمبلغ قدره 1.5 مليون دولار أمريكي، ساهم فيه البنك بمبلغ قدره مليون دولار أمريكي وصندوق التضامن الإسلامي بمبلغ قدره 0.5 مليون دولار أمريكي.

المغرب

ضرب زلزال مدمّر المغرب في 8 سبتمبر 2023، فتسبب في دمار واسع النطاق في مناطق جبال الأطلس ومراكش. وقد خلّف هذا الزلزال 2,940 قتيلاً، و5,500 جريح، ومئات آخرين في حالة خطيرة. وكانت الأقاليم المتضررة هي الحوز وورزازات ومراكش وأزيلال وشيشاوة وتارودانت. وقدم البنك تمويلاً في شكل منحة قدره 1.5 مليون دولار أمريكي من أجل الترميم الاستعجالي وإصلاح ما تضرر من البنى التحتية للمياه والصرف الصحي والنظافة العامة. وقُدّمت المنحة لوكالة تنمية الأطلس الكبير، التي أنشأتها الحكومة المغربية، عن طريق وزارة المالية.

6.1: إنجازات مجموعة البنك

1.6.1: الأنشطة الإنمائية الأساسية

واصلت الاعتمادات من موارد البنك الرأسمالية العادية زيادتها بوضوح على مرّ السنين. وقد زادت من 3.0 مليار دولار أمريكي سنة 2022 إلى 4.3 مليار دولار أمريكي سنة 2023 وتجاوزت الهدف السنوي بنسبة 7.5%. ويشمل المبلغ المعتمَد هذه السنة 65 عملية في 27 بلداً عضواً، وبالأخص في قطاعي الصحة والنقل (الشكل 1-5)، وهو ما يدل على زيادة الحصة المخصَّصة من موارد البنك الرأسمالية العادية للنشاط الإنمائي في البلدان الأعضاء. ويُتوقَّع أن تُحقق الاعتمادات الجديدة نتائج إنمائية واعدة للبلدان الأعضاء وللجاليات الإسلامية في العالم أجمع. وفيما يلي أبرز النتائج المتوقَّعة، بعد اكتمال العمليات المعتمَدة سنة 2023:

تلقيح
41 مليون طفل
دون سن الخامسة ضدّ شلل الأطفال في باكستان.

بناء
13
مستشفى طوارئ غير مضر بالبيئة لفائدة السكان المتضررين من الزلزال في تركيا.

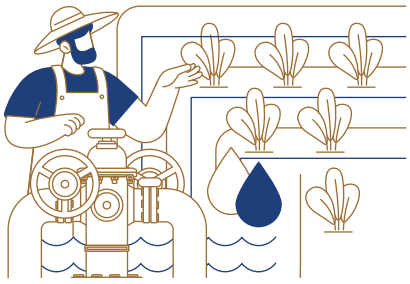

تهيئة
1,017 هكتاراً
من المجال المائي الزراعي، وحماية
200 هكتار
بالحفاظ على التربة، وإنشاء
27
شبكة هيدروليكية قروية في مالي.

بناء وتجهيز
42 فصلاً مدرسيّاً
في موزمبيق

زيادة قدرات التعليم العالي
بسبعمائة وعشرين (720)
طالباً إضافياً في موريتانيا.

حصول
40,000 طالب
في تشاد على التعليم العالي المنصف والجيد.

إمداد
885,000 شخص
في غينيا بمياه الشرب وخدمات الصرف الصحي.

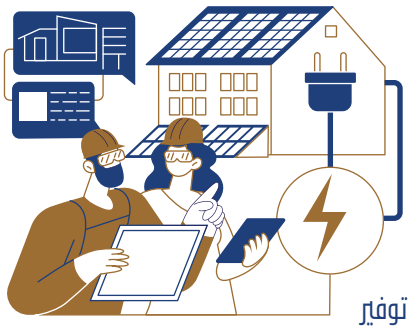

توفير
1,989
متعددة الطوابق لفائدة
70,632
شخصاً من ذوي الدخل المنخفض والمتوسط في بنغلاديش،
55
وحدة سكنيةً مقاوِمة لتغير المناخ،
39
وحدة سكنية محافظة على البيئة.

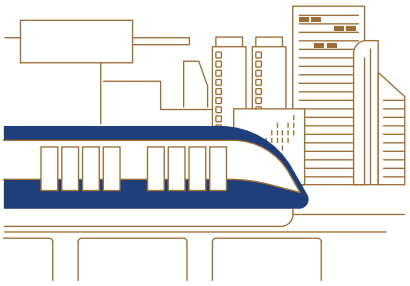

بناء خط سكة حديدي كهربائي سريع غير مضر بالبيئة ومقاوم للظروف المناخية في مصر بطول
660كلم.

إنشاء طريق سريع ذي مسارين في كل اتجاه طوله
117 كلم
في كوت ديفوار.

2.6.1: تعزيز تنمية القطاع الخاص

تحرص المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص على تعزيز نموّ هذا القطاع. وتدل أنشطة هذا الكيان المعنيّ بالقطاع الخاص في مجموعة البنك، على أهمية معالجة القضايا العالمية، كالحصول على الطاقة والبنى التحتية. وفي سنة 2023، بلغت اعتمادات مشاريع هذه المؤسسة 531.7 مليون دولار أمريكي، وقد أُنجزت هذه المشاريع بتقديم الدعم المالي للمؤسسات الشريكة وبالاستثمار في المبادرات. وتتألف اعتمادات هذه السنة من خطوط التمويل (77.0%)، والتمويل الآجل (22.7%)، وأسهم رأس المال (1.3%)، وذلك طبقاً للتحول الاستراتيجي للمؤسسة الرامي إلى تمويل الائتمان. وبذلك بلغت الاعتمادات التراكمية للمشاريع، منذ إنشاء المؤسسة حتى الآن، 6.9 مليار دولار أمريكي.

ومن حيث التوزيع القطاعي، خُصص 77.3% من اعتمادات المشاريع الجديدة لقطاع التمويل، وتلته الاستثمارات في قطاعات ذات تأثير كبير كالصناعة والتعدين (13.2%)، والنقل (4.7%)، والطاقة (4.7%).

3.6.1: تمويل التجارة والتنمية

كان أحد الإنجازات الكبرى التي حققتها المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة سنة 2023 هو اعتماداتها الكبيرة لتمويل التجارة، بفضل التمويلات الجماعية الناجحة والطلب المتزايد في البلدان الأعضاء. وقد بلغ إجماليّ اعتمادات تمويل التجارة 6.9 مليار دولار أمريكي، موَّلت 106 عمليات؛ وصُرِف منها 6 مليارات دولار أمريكي. وشملت هذه الاعتمادات قطاعات أساسية، كالطاقة والزراعة والقطاع الخاص. وحصل تقدم مهمّ في تنويع محفظة تمويل التجارة، إذ بلغت الاعتمادات خارج قطاع النفط والغاز 3.2 مليار دولار أمريكي. ومثلت تلك الاعتمادات 46% من إجمالي محفظة تمويل التجارة مقابل 42% سنة 2022. وبلغت اعتمادات المبادلات التجارية فيما بين دول منظمة التعاون الإسلامي 4.6 مليار دولار أمريكي، وهو ما يمثل 66.4% من إجمالي الاعتمادات.

زاد إجماليُّ اعتمادات القطاع الخاص من 757 مليون دولار أمريكي سنة 2022 إلى

905 ملايين دولار أمريكي

سنة 2023. وشملت هذه التمويلات 39 بنكاً شريكاً ومؤسسة مالية، ومؤسسة عميلة واحدة.

وزاد التمويلُ المقدَّم للبلدان الاعضاء الأقلّ نموّاً، فبلغ 3 مليارات دولار أمريكي (مقابل 2.5 مليار دولار أمريكي سنة 2022)، وهو ما يمثل 44% من إجمالي الاعتمادات. وزاد إجماليُّ اعتمادات القطاع الخاص من 757 مليون دولار أمريكي سنة 2022 إلى 905 ملايين دولار أمريكي سنة 2023. وشملت هذه التمويلات 39 بنكاً شريكاً ومؤسسة مالية، ومؤسسة عميلة واحدة. وواصلت المؤسسةُ ما حققته من إنجازات سنة 2022، فوسَّعت نشاطَ تأكيد خطاب الاعتماد، الرامي إلى تيسير المبادلات التجارية بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي وخارجَها.

وشرعت المؤسسة أيضاً في تسريع معاملات برنامج مجموعة البنك المتعلق بمعالجة قضية الأمن الغذائي، وأصدرت 10 خطابات اعتماد بمبلغ إجماليّ قدره 184 مليون دولار أمريكي، صُرفت منه 180 مليون دولار أمريكي. وفي سنة 2023، بلغت اعتمادات المؤسسة لذلك البرنامج 3 مليارات دولار أمريكي (مقابل مبلغ مستهدَف قدره 1.7 مليار دولار أمريكي)، صُرِف منها 2.3 مليار دولار أمريكي.

ستواصل المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة الوفاء بالاحتياجات الخاصة لبلدانها الأعضاء، سواءٌ في القطاع العام أو في القطاع الخاص، عن طريق تدخلاتها الموجَّهة.

الإطار 1: التعاون والتآزر بين البنك الإسلامي للتنمية والمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة في مجال الأمن الغذائي

برنامجُ مجموعة البنك المتعلقُ بمعالجة قضية الأمن الغذائي حزمةٌ شاملةٌ بمبلغ قدره 10.54 مليار دولار أمريكي. وهو برنامج يرمي أساساً إلى تقديم الدعم الضروريّ للبلدان الأعضاء من أجل التصدي للأزمة الغذائية القائمة وتعزيز قدرتها على الصمود في مواجهة صدمات الأمن الغذائي في المستقبل. وقد التزمت المؤسسة بمبلغ قدره 4.5 مليار دولار أمريكي من إجمالي المبلغ الملتزم به (10.54 مليار دولار أمريكي) خلال 3.5 سنوات (شهر يوليو -2022 شهر ديسمبر 2025). وقد اعتمدت المؤسسة نحو 3 مليارات دولار أمريكي في إطار برنامج معالجة قضية الأمن الغذائي، فساهم ذلك مساهمة مهمة في تحقيق أهداف مجموعة البنك.

ويمكّن التعاون مع المؤسسة من تعزيز الحلول المقدَّمة في إطار البرنامج. فالمؤسسة تستطيع، بفضل حلولها التجارية المتكاملة المتخصصة، أن تقدِّم دعماً تكميليّاً للبنك في العمليات المتعلقة بتمويل التجارة. وفي سبيل التنفيذ السلس لهذه الشراكة، وُسعت اتفاقية مستوى الخدمة الموقَّعة بين البنك والمؤسسة كي تشمل تنفيذ بعض عمليات تمويل التجارة في إطار "برنامج مجموعة البنك الاستراتيجي للتأهب والتصدي لجائحة كوفيد - 19"، وذلك من أجل استيعاب تنفيذ مشاريع "برنامج معالجة قضية الأمن الغذائي".

بفضل هذا التعاون والتآزر المعزَّزين، يحقق البنك والمؤسسة معاً تقدُّماً مهمّاً في طريق ضمان أمن غذائي مستدام للبلدان الأعضاء.

وكان مشروع الإمداد العاجل بالمواد الغذائية ووسائل الإنتاج الذي وافق عليه البنك للأردن، بمخصص قدره 200 مليون دولار أمريكي، أوّل عملية نُفذت في إطار اتفاقية مستوى الخدمة الموسعة. وقد أدت المؤسسة، بصفتها وكيل إنجاز ذلك المشروع، دوراً مهمّاً في دعم الأمن الغذائي بتيسير استيراد القمح والشعير إلى هذا البلد. وقد أصدرت المؤسسة، حتى الآن، 10 خطابات اعتماد في إطار هذا المشروع بمبلغ إجمالي قدره 184 مليون دولار أمريكي، صُرف منه نحو 180 مليون دولار أمريكي. وبذلك وُرّد 560,000 طن من القمح والشعير إلى الأردن.

وقد أثبت هذا التعاون بين البنك والمؤسسة فعاليته وكفاءته الكبيرتين في حل مشكلات الأمن الغذائي في الأردن. وبفضل هذا التعاون والتآزر المعزَّزين، يحقق البنك والمؤسسة معاً تقدُّماً مهمّاً في طريق ضمان أمن غذائي مستدام للبلدان الأعضاء.

4.6.1: التأمين من المخاطر الائتمانية والقُطرية

في سنة 2023، قدمت المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات مبلغاً إجمالياً قدره 13.3 مليار دولار أمريكي لتأمين الأعمال، وكان معظم ذلك المبلغ (10 مليارات دولار أمريكي) في العمليات التجارية القصيرة المدة التي تشمل السلع والخدمات في جميع البلدان الأعضاء في المؤسسة تقريباً وفي كثير من البلدان غير الأعضاء. وأمَّنت المؤسسةُ مشاريع استثمارية بما يناهز 3 مليارات دولار أمريكي سنة 2023.

وفي سنة 2023، واصلت المؤسسة تقديم الدعم للبلدان الأعضاء التي كانت قد تضررت من الأزمة الغذائية. وقد اعتمدت 788.5 مليون دولار أمريكي للمعاملات المتعلقة بالأغذية منذ إنشاء برنامج معالجة قضية الأمن الغذائي في شهر يوليو 2022 حتى شهر ديسمبر 2023، وهو مبلغ تجاوز ما تعهدت المؤسسة بتقديمه (500 مليون دولار أمريكي) حتى 31 ديسمبر 2025.

الإطار 2: تعزيز التنمية الزراعية في الضفة الغربية (فلسطين)

في 11 مايو 2023، أصدرت المؤسسة، في إطار صفقة هامّة، وثيقةَ تأمين تتعلق بتقاسم مخاطر الاستثمار الأجنبي بمبلغ قدره 7.6 مليون دولار أمريكي لمصلحة شركة نخيل فلسطين للاستثمار الزراعي (نخيل)- وكانت أول صفقة للمؤسسة في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وكانت هذه الصفقة أول شراكة بين المؤسسة ووكالة ضمان الاستثمار المتعدد الأطراف التابعة لمجموعة البنك الدولي في مشروع بالضفة الغربية (فلسطين).

وهذه الوكالة هي الجهة المسؤولة عن إدارة الصندوق الاستئماني لضمان الاستثمارات بالضفة الغربية وقطاع غزة نيابة عن الجهتين الراعيتين، وهما السلطة الفلسطينية وحكومة اليابان. وتشمل هذه الصفقة الأخيرة الاستثمارات الأجنبية في مشروع رائد لمزرعة تمور في الضفة الغربية (فلسطين).

وصَدرت الضمانات، التي موَّلها الصندوق الاستئماني لضمان الاستثمارات بالضفة الغربية وقطاع غزة، لفائدة كل من شركة فلسطين للتنمية والاستثمار المحدودة (باديكو القابضة) المسجلة في ليبيريا (10.38 مليون دولار أمريكي)، وصندوق سراج 1 (4.05 مليون دولار أمريكي)، وشركة سراج لإدارة الصناديق (2.18 مليون دولار أمريكي). وتُقدم المؤسسة مشاركة في المخاطر (وهي نوع من إعادة التأمين) تغطي الضمان الذي أُصدر لفائدة شركة فلسطين للتنمية والاستثمار المحدودة (باديكو).

ويتمثل الهدف الرئيس من مشروع شركة النخيل في زرع أشجار النخيل وإنتاج وبيع تمور رفيعة الجودة تلبيةً لطلب السوق المحلية وتوسُّعاً في الأسواق الدولية. ومنذ سنة 2018، صدَّرت شركة النخيل نحو 60% من إنتاجها السنويّ إلى عملاء من البلدان الأعضاء وغير الأعضاء في المؤسسة.

5.6.1: الريادة الفكرية في الاقتصاد والمالية الإسلاميين

معهد البنك الإسلامي للتنمية (المعهد) مؤسسة معرفية ترمي إلى تذليل الصعوبات الاقتصادية في البلدان الأعضاء وفي أوساط الجاليات الإسلامية الأخرى بفضل حلول مبتكرة في إطار الاقتصاد والمالية الإسلاميين. وتشمل أنشطته الأساسية برنامج تحويل قطاع المالية الإسلامية، الذي يدعم تحويل وتطوير قطاع الخدمات المالية الإسلامية عن طريق تنفيذ مشاريع منح المالية الإسلامية. وفي سنة 2023، قام المعهد ببرمجة واعتماد 14 مشروعاً جديداً من مشاريع المساعدة الفنية في نيجيريا وقرقيزستان والمغرب وتونس وموريتانيا، ومع المنظمات الدولية الشريكة.

ويشكّل "إطار التقييم القُطري للمالية الإسلامية" أداة مهمة لبناء أو تعزيز قطاع المالية الإسلامية في البلدان الأعضاء. وفي سنة 2023، اكتملت التقييمات الخاصة بأوزبكستان وقازاقستان؛ وأُجريت مناقشات أولية مع نيجيريا والمغرب وتركيا في إطار تقييمات سنة 2024. ويُقدّم المعهد معلومات عن السوق ويجري تحليلات عملية من أجل التصدي للصعوبات الإنمائية في البلدان الأعضاء بالبحث ونشر الكتب والتقارير والمقالات عن مختلف المواضيع المتعلقة بالمالية الإسلامية والتنمية المستدامة.

ويمثل بناء القدرات مجالاً أساسياً آخر من مجالات تدخُّل المعهد. وقد نظم المعهد أكثر من 10 برامج لبناء قدرات عدة بلدان أعضاء في مجال المالية الإسلامية خلال سنة 2023، وذلك باستخدام مناهج التعلم التقليدية والحديثة القائمة على التكنولوجيا. وشملت المشاريع الأساسية خلال سنة 2023 المناطق الحرة للأوقاف، والنظام الذكي لصفقات التجارة المكافئة بين دول منظمة التعاون الإسلامي، ومشروع الخدمات المالية الإسلامية البريدية الرقمية، ونظام التثبيت الذكي، والمساعد على فهم المالية الإسلامية المبنيّ على الذكاء الاصطناعيّ، وسوق خاص بجناح المالية الإسلامية. والهدف من هذه المشاريع هو تحقيق التآزر بين أحدث التكنولوجيات والمالية الإسلامية لاستحداث حلول مبتكرة تمكّن من تذليل الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية في البلدان الأعضاء في البنك الإسلامي للتنمية.

وفضلاً على ذلك، حصلت "الصكوك المرتبطة بالأوقاف النقدية" التابعة لوزارة المالية الإندونيسية على جائزة البنك للإنجاز المؤثّر في الاقتصاد الإسلامي (2023). و"الصكوك المرتبطة بالأوقاف النقدية" هي أول برنامج واسع النطاق لتمويل المشاريع الاجتماعية باستخدام أدوات غير ربحية، وهو ما يعزز تنوُّع أسواق رأس المال الإسلامية ويشجّع التكامل بين المالية الإسلامية التجارية والمالية الإسلامية الاجتماعية.

6.6.1: الشراكة من أجل الحد من الفقر

يُبيّن "تقرير سنة 2023 عن المؤشر العالميّ للفقر المتعدد الجوانب"، الذي نشره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومبادرة أكسفورد للفقر والتنمية البشرية، أن نحو 1.1 مليار شخص، أي ما يزيد قليلاً عن 18% من سكان العالم، يعيشون في فقر حادّ متعدّد الجوانب. ومنطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى موطن لأكبر عدد من الفقراء، ويعيش 452.1 مليون فقير في البلدان الأعضاء في البنك، وهم يمثلون 41% من فقراء العالم.

ويؤدي صندوق التضامن الإسلامي للتنمية (الصندوق) دوراً مهمّاً في الحد من الفقر في البلدان الأعضاء في البنك، ولا سيما في البلدان الاعضاء الأقل نموّاً. وقد خصَّص نحوَ 1.23 مليار دولار أمريكي في شكل قروض ميسَّرة ومِنَح، وذلك لتمويل مشاريع وبرامج مؤثّرة في قطاعات بالغة الأهمية كالتعليم، والصحة، والزراعة، والتنمية المجتمعية، والتمويل الأصغر.

واستحدث الصندوقُ- منذ إنشائه- محفظةً قوية تضم أكثر من 20 برنامجاً رائداً في مجالات متنوعة (كالتعليم الثنائي اللغة، ومحو الأمية المهنية، والوقاية من الإيبولا ومكافحتها)، ودعم التمويل الأصغر، واستغلال الأراضي الجافة، والطاقات المتجددة. وتتسق البرامج التي أُطلقت في الآونة الأخيرة مع رؤية الصندوق حتى سنة 2030، إذ تعطي الأولوية للمبادرات التي تتصدى للصعوبات الكبرى.

وفي سنة 2023، أبان الصندوق عن التزامه القاطع بالحد من الفقر في البلدان الأعضاء، فاعتمد 213.6 مليون دولار أمريكي للمشاريع والبرامج. وقد خُصّص معظم هذا التمويل، أي 150 مليون دولار أمريكي، لصندوق العيش والمعيشة، من أجل نقله إلى المرحلة الثانية، واجتذاب المزيد من دعم الجهات المانحة، وتوسيع تأثيره على الفئات السكانية المستضعفة.

وفي سنة 2023، نشط الصندوقُ في دعمه لمجالات إنمائية أساسية، منها التمكين الاقتصاديّ والتعليم. فموَّل مشاريع في أوزبكستان والمغرب ونيجيريا وطاجيكستان بقروض معتمَدة بلغ إجماليّها 50.5 مليون دولار أمريكي. وهو تمويل يشمل 20 مليون دولار أمريكي لصندوق التمكين الاقتصادي في أوزبكستان، و10 ملايين دولار أمريكي لمشروع تعزيز المنشآت الهشّة في المغرب، و10.5 مليون دولار أمريكي لبرنامج مكافحة تسرّب الأطفال من المدارس في نيجيريا، و10 ملايين دولار أمريكي لمشروع تحسين البيئات التعليمية في طاجيكستان. وفضلاً على ذلك، قدّم الصندوق 13 مليون دولار أمريكي في شكل منح لتمويل 31 مشروعاً وبرنامجين في مجالات الصحة وتمكين المنظمات غير الحكومية والأمن الغذائيّ والمنح الدراسية، ومشروعين للتدخل في حالات الطوارئ بسبب النزاع في السودان والفيضانات في ليبيا.

خُصّص

150 مليون دولار أمريكي لصندوق العيش والمعيشة،

من أجل دفعه إلى المرحلة الثانية، واجتذاب دعم إضافي من الجهات المانحة، وتوسيع تأثيره على المجتمعات المستضعفة.

7.6.1: تسخير الأوقاف لخدمة التنمية

ساهم البنك في تفعيل الدور الإنمائي للأوقاف بإنشاء صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف (الصندوق) سنة 2001. وهو صندوق يدعم ممتلكات الأوقاف، ويُدرّ عائدات تمكّن من تمويل المهمّة الاجتماعية للمؤسسة، ومساعدة الجهات المستفيدة منه على تحقيق الاستدامة المالية على المدى البعيد والمشاركة في إطار أوسع للتنمية الاجتماعية والاقتصادية.

ويتميز الصندوق بتكلفته المعقولة وتأثيره الكبير. فقد موّل 45 مشروعاً عقاريّاً في 21 بلداً بمبلغ إجماليّ قدره 798 مليون دولار أمريكي، ودعم مجموعة متنوعة من الجهات المستفيدة غير الربحية، بدءاً من الحكومات وانتهاءً بمراكز البحث والمنظمات الخيرية. وقد مكن ذلك من مساعدة أشخاص من مختلف الأوساط وتحقيق عدد كبير من المشاريع، وهو ما ساهم في رفع مستوى الخدمة العمومية في كل موقع.

ففي المملكة العربية السعودية، مثلاً، تدل عدة مشاريع مؤثّرة موّلها الصندوق على مدى تأثيره التحويليّ. ومن الأمثلة على ذلك بناءُ فندق في المدينة المنورة، اكتمل في شهر يونيو 2023. ويُتوقع أن يبدأ هذا الفندق مزاولة نشاطه في شهر فبراير 2024، وأن يُحقّق إيرادات إيجارية سنوية قدرها 2.13 مليون دولار أمريكي، تمكّن من تمويل المبادرات التعليمية لجمعية البيان الخيرية. وفضلاً على ذلك، موّل الصندوق شراء فندق في أبها لفائدة جمعية البرّ في دوقه. وقد بدأ هذا الفندق مزاولة نشاطه في شهر يونيو 2023 باسم ""Best Western Plus، ويُتوقّع أن يفوق دخله السنويّ مليون دولار أمريكي، وسيمكّن "جمعية البر" من تقديم المساعدة للأسر المحتاجة. واكتمل أيضاً برج تجاري في مكة المكرمة في شهر يناير 2023، وبدأ مزاولة نشاطه في شهر سبتمبر 2023، وسيدرّ دخلاً سنوياً يناهز 1.33 مليون دولار أمريكي لتمويل "جمعية زمزم للخدمات الصحية التطوعية الخيرية".

ويتجلى مثال آخر على قدرة الصندوق التحويلية في أوغندا، حيث سيساهمُ تمويلُ مجمّع إنمائيّ متعدّد الاستخدامات في كمبالا عمّا قريب في تحقيق الاستدامة المالية لجمعية التعليم الإسلامي بأوغندا. وقد أُنشئت هذه الجمعية سنة 1936 بصفتها أمانة للتعليم الإسلامي، وهي تؤدي دوراً مهمّاً في الإشراف على أكثر من 2,150 مدرسة في ربوع هذا البلد، فتساهم بذلك مساهمة كبيرة في الساحة التعليمية بأوغندا. وهذا المشروع مثال آخر على ما لمبادرات الصندوق من تأثير إيجابيّ واسع النطاق.

8.6.1: نقل الحلول الإنمائية فيما بين بلدان الجنوب

آلية تبادل المعارف والخبرات

واصل البنك تيسير تناقُل الحلول الإنمائية بين البلدان الأعضاء وبلدان أخرى من الجنوب بواسطة آليات، منها برنامجُ التعاون الفني وآليةُ تبادل المعارف والخبرات.

فأمّا برنامج التعاون الفنّي، فيدعم تدخلات تطوير القدرات القصيرة المدة، وذلك من أجل تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية في البلدان الأعضاء. وفي سنة 2023، اعتُمدت 38 عملية في إطار هذا البرنامج بمبلغ قدره 0.9 مليون دولار أمريكي. ومُنحت الأولوية فيها للبلدان الأعضاء الأقل نموّاً، وللتدخلات في مجالات الزراعة والتعليم والصحة والمالية الإسلامية واستخدام التكنولوجيا.

وأمّا آلية تبادل المعارف والخبرات، فتمكّن من الوصل بين البلدان الأعضاء وبينها وبين بلدان أخرى من جنوب العالَم من أجل التصدي للصعوبات الإنمائية المشتركة. وفي سنة 2023، خُصّصت- في إطار هذه الآلية- منحةٌ قدرها 2.93 مليون دولار أمريكي لدمج أربعة تدخلات في عمليات البنك العادية، واستفادت منها تشاد وجيبوتي وموريتانيا وموزمبيق في مجالات، كالتعليم والتنمية الريفية والحضرية.

واستمرت آلية تبادل المعارف والخبرات في حفز التآزر والتكامل بوسائل أخرى داخل مجموعة البنك سنة 2023. ومن ذلك، مثلاً، أن البنك والمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة تعاونا معاً على مساعدة الاتّحاد القُمري على تطوير قطاعه السياحي بالاستفادة من معارف وخبرات المغرب في هذا المجال. وواصل البنك أيضاً استلهام الخبرة الفنية والعملية لشركائه الحاليين. ومن ذلك، مثلاً، أن "البريد التونسي"- انطلاقاً من تنفيذه الناجح لمشروع آلية تبادل المعارف والخبرات في موريتانيا- عرض خدماته لمساعدة جيبوتي على استحداث منصة للخدمات المالية القائمة على الهاتف المحمول.

ودعمت مجموعة البنك أيضاً الرعاية الصحيّة عن بعد باستخدام أدوات مختلفة لتطوير القدرات، منها مثلاً مشروع آلية تبادل المعارف والخبرات بين الصومال ومصر في مجال تحسين الخدمات الصحية بالتطبيب عن بعد. وهو مشروع سيُمكّن مستشفى جامعة شرق أفريقيا في ولاية بونتلاند بالصومال من إنشاء وحدة جديدة للعناية المركّزة بدعم من المستشفى الافتراضي لجامعة عين شمس في مصر. وسيكون بمقدور المرضى الذين يعانون أمراضاً خطيرة في منطقة يبلغ عدد سكانها 700,000 نسمة أن يستفيدوا- بعد اكتمال هذا المشروع- من وحدة للعناية المركّزة يديرها بطريقة فعالة طاقم طبّي صوماليّ في مستشفى جامعة شرق أفريقيا.

واعتمد البنك على التعاون فيما بين بلدان الجنوب من أجل تعزيز دعمه للبلدان الأعضاء في مجال الطاقات المتجددة بواسطة برنامج إقليمي يُسمَّى "برنامج التعاون في مجال الطاقات المتجددة بأفريقيا". وسيُنفَّذ هذا البرنامج بناء على مبدأي التعاون والشراكة الإقليميّين. وستُستخدم آلية تبادل المعارف والخبرات لحشد الدعم من الجهات الفنية والمالية الشريكة.

كذلك، وضع البنك- في إطار مشاركته في التحالف من أجل مكافحة العمى الممكن تفاديه- برنامجاً لرعاية العيون يرمي، بمكافحة العمى الممكن تفاديه، إلى تمكين 10 ملايين طفل في أفريقيا. والهدف العامّ من هذا البرنامج هو تعزيز التعليم وتجويد حياة الأطفال ذوي الإعاقة البصرية في 13 بلداً مستفيداً. وسيمكّن من توفير أكثر من 320,000 نظارة تصحيحية للأطفال، وتزويد 20,500 معلّم ومفتش ومستشار تربويّ بالمهارات والأدوات اللّازمة لإجراء كشف أوليّ عن الأخطاء الانكسارية لدى التلاميذ.

تمكّن آلية تبادل المعارف والخبرات من الوصل بين البلدان الأعضاء وبينها وبين بلدان أخرى من جنوب العالَم من أجل التصدي للصعوبات الإنمائية المشتركة.

الإطار 3: الاستفادة من خبرة اليمن لتعزيز قدرات القطاع الخاص الصومالي في مجال التمويل الأصغر

شركة "كاه الدولية لخدمات التمويل الأصغر الإسلامي" هي أول شركة خاصة للتمويل الأصغر في الصومال تخدم السوق الصومالية بأكملها. وهي تُقدّم خدمات الائتمان والادخار الموافقة للشريعة للصوماليين ذوي الدخل المنخفض، ولكنهم نشطون من الناحية الاقتصادية، ولا سيما للمنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة التي يملكها النساء والشباب. وموَّلت الشركة أكثر من 34,000 منشأة صغرى وصغيرة بمبلغ قدره 32 مليون دولار أمريكي. وتعمل الشركة في بيئة صعبة، نظراً لمعاناة الصومال من النزاع طوال أكثر من 30 سنة. وفي الوقت الذي يزيد فيه طلب التمويل الأصغر بسرعة ويُتوقع أن يزداد أكثر، كانت الشركة تواجه صعوبات كبيرة في مجال تطوير القدرات البشرية والمؤسسية.

ولذلك قام البنك، فيما بين سنتي 2020 و2023، بتيسير التعاون بين شركة "كاه الدولية لخدمات التمويل الأصغر الإسلامي" في الصومال و"بنك الكريمي للتمويل الأصغر الإسلامي" في اليمن. وهذا التعاون، في إطار آلية تبادل المعارف والخبرات، هو الأول من نوعه بين بلدين من البلدان الهشة الأعضاء في البنك. وهو أيضاً تعاون فريد من نوعه، نظراً لاتفاق شركتين من القطاع الخاص مختصتين في التمويل الأصغر على العمل معاً بروح قوية من التضامن. وهذا المشروع دليل على الثروة الهائلة من المعارف والخبرات المتاحة في جميع البلدان الأعضاء في البنك، حتى تلك التي تواجه مشكلات داخلية عويصة.

وكان الهدف من هذا المشروع هو تعزيز القدرات المؤسسية والبشرية لشركة "كاه الدولية لخدمات التمويل الأصغر الإسلامي" في الصومال، وذلك بتوسيع نطاق وحجم منتجاتها المالية. وعند انتهاء المشروع، كانت الشركة قد وضعت خطة عمل جديدة، وحسّنت توجيهاتها، وعززت نظامها المتعلق بالمعلومات المساعدة على الإدارة. وفضلاً على ذلك، طوّر أكثر من 30 موظفاً من موظفي الشركة قدراتهم في مجالات التمويل الأصغر، وتحليل السوق، وتدبير المخاطر، والمراجعة الداخلية للحسابات، والافصاح عن المعلومات، والعلاقات مع العملاء، وإعداد التقارير المالية.

ولما كانت نتائج هذا المشروع إيجابية، تلقى البنك في شهر أغسطس 2023 خطاباً من وزير مالية الصومال أشاد فيه بما بذله البنك من جهود في سبيل تعزيز قدرات الشركة، وطلب منه التفكير في مرحلة ثانية تمكّن من تحويل الشركة إلى مركز للتميّز في مجال التمويل الأصغر في القرن الأفريقي.

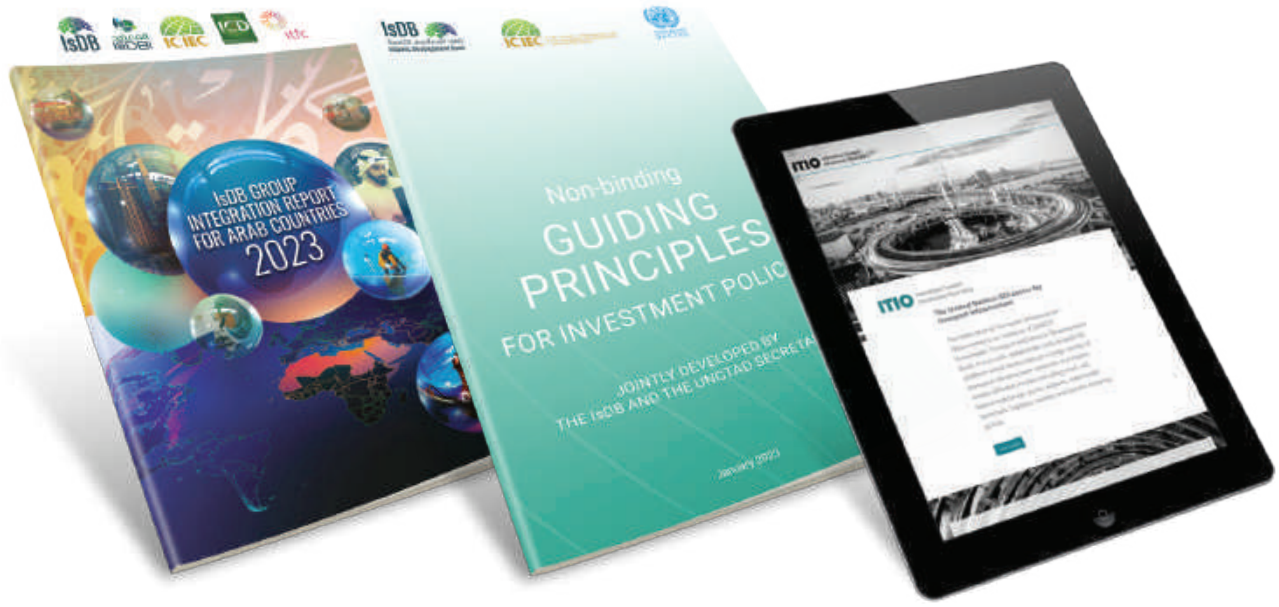

التكامل الإقليميّ

في عالم يتزايد فيه الترابط الاقتصاديّ، يقدّم التعاون والتكامل الإقليميان للبلدان الأعضاء في البنك طريقةً فعّالةً لتحسين التنافسية وتعزيز النموّ على المدى البعيد. ويحرص البنك على التصدي للمشكلات الجديدة التي تواجهها البلدان الأعضاء، فيواصل النهوضَ بالتكامل الإقليمي بصفته أداة لتحسين الترابط، وتشجيع المبادلات التجارية والاستثمارات، وتحسين المعايش طبقاً لمبدأي التضامن والتنافُع.

وخلال سنة 2023، ضاعف البنك جهوده الرامية إلى دمج التكامل الإقليمي في عملياته في إطار الركيزتين الأولى والثانية المنصوص عليهما في استراتيجيته المُعاد مواءمتها. وقد ساهمت عملياته المتعلقة بالتكامل الإقليمي مساهمةً مباشرة في المجال الناظم المتمثّل في تطوير القدرات. وقد جُمّعت عملياتُ البنك المتعلقةُ بالتكامل الإقليمي في إطار ثلاث ركائز هي: (1) النهوض بالترابط الإقليمي؛ (2) النهوض بالتجارة وتحسين الاندماج في السوق العالمية؛ (3) النهوض بالاستثمار.

وعمل البنك على تحسين هيكلة عمليات التكامل الإقليمي، فأطلق مبادرتين إقليميتين كبيرتين هما: مبادرة الترابط في آسيا الوسطى، ومبادرة الساحل الأفريقي. وقدَّم تقريراً تحليليّاً جديداً- هو "تقرير مجموعة البنك عن التكامل في البلدان العربية"-، وذلك من أجل توجيه عملياته ورصد التقدُّم المحرز في تحقيق المزيد من المبادلات التجارية والاستثمارات فيما بين البلدان العربية. وفي سنة 2023، نظّم، بالتعاون مع جهات إنمائية شريكة، 10 ورشات وفعاليات تناولت تطوير القدرات وشملت مختلف جوانب التكامل الإقليمي.

يحرص البنك على التصدي للمشكلات الجديدة التي تواجهها البلدان الأعضاء، فيواصل النهوضَ بالتكامل الإقليمي بصفته أداة لتحسين الترابط، وتشجيع المبادلات التجارية والاستثمارات، وتحسين المعايِش طبقاً لمبدأي التضامن والتنافُع.

وسعى لدعم التكامل الإقليمي وتشجيع الاستثمار في البلدان الأعضاء، فخصَّص 0.96 مليون دولار أمريكي، ونفَّذ 21 عملية في البلدان الأعضاء بالتعاون مع جهات شريكة إقليمية ودولية. وحشد 2.15 مليون دولار أمريكي لهذه العمليات سنة 2023.

الإطار 4: الشراكة من أجل تطوير البنى التحتية للنقل في البلدان الأعضاء

في 9 فبراير 2023، أطلق البنك ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا "المرصد الدولي للبنى التحتية للنقل"، وهو منصة على شبكة الإنترنت لنظام المعلومات الجغرافية تحتوي على بيانات عن شبكات البنى التحتية للنقل، ومنها الطرق، والسكك الحديدية، والممرات المائية الداخلية، والموانئ، والمطارات والمحطات المتعدّدة الوسائط، والمراكز اللوجستية، ومراكز العبور الحدودية في أوروبا وآسيا والشرق الأوسط وغرب البحر الأبيض المتوسط وشمال أفريقيا.

وهذا المرصد نتاج شراكة بين البنك، ولجنة الأمم المتّحدة الاقتصادية لأوروبا، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، ومنظمة التعاون الاقتصادي، ومركز دراسات النقل في غرب البحر الأبيض المتوسط.

ويعمل المرصد عملَ سوق افتراضية لتمويل البنى التحتية للنقل بتوفير واجهة إلكترونية بين أربع مجموعات من المستخدمين هي: الحكومات، والبنوك الإنمائية المتعددة الأطراف، ومنظمات التعاون الإقليمي، والجمهور. وهي بوابة إلكترونية تمكّن الجهات الشريكة في قطاع النقل من التعاون في فضاء رقميّ، وعرض شبكات النقل، واستكشاف خرائط تبين تأثيرات تغير المناخ، والتخطيط لبنى تحتية للنقل قادرة على الصمود.

ويمكن للمستخدمين الحكوميين استخدام المرصد لاقتراح مشاريع جديدة، وتحديث شبكات النقل القائمة، وطلب التمويل. أمّا المؤسسات المالية، فيمكنها أن تستخدمه لاكتشاف روابط النقل المفقودة، وتوفير فرص الاستثمار، وتقييم جدوى المشاريع، وذلك اعتماداً على الأدوات التفاعلية والبيانات الموثوقة المتاحة في نظام المعلومات الجغرافية.

يُزمَع توسيع النطاق الجغرافي للمرصد، وتحويله إلى أداة عالمية للتخطيط للنقل العابر للحدود والاستثمار فيه.

ويدعم المرصد، بفضل الشراكات العالمية، تحقيق عدة أهداف من أهداف التنمية المستدامة، كالهدف 9 المتعلق بالصناعة والابتكار والهياكل الأساسية، والهدف 13 المتعلق بالعمل المناخي، والهدف 17 المتعلق بتعزيز الشراكات من أجل تحقيق الأهداف العالمية.

ويُزمَع توسيع النطاق الجغرافي للمرصد، وتحويله إلى أداة عالمية للتخطيط للنقل العابر للحدود والاستثمار فيه.

الفصل الثاني
النهوض بالتنمية الشاملة وغير المضرة بالبيئة والقادرة على الصمود والمستدامة

يحرص البنك على التثبت من عدم إهمال أحد في المسيرة الإنمائية لبلدانه الأعضاء. ويشكّل التعليم والبنى التحتية والصحة والبيئة والمساواة بين الجنسين مكوِّنات أساسية للتنمية المستدامة. وفي سنة 2023، واصل البنك اهتمامه بجميع جوانب التنمية هذه من أجل ضمان إحراز تقدُّم شامل وبعيد الأمد في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

1.2: المساهمة في التنمية البشرية الشاملة

1.1.2: التعليم

ترتكز استثمارات البنك في قطاع التعليم على توجُّهه الاستراتيجيّ الرامي إلى الانتقال من التمدرس إلى التعلم، وذلك اتساقاً مع الجهود العالمية الرامية إلى إحداث تحوّل في التعليم والتصدي لأزمة التعلم. وقد بلغت اعتمادات البنك لقطاع التعليم خلال سنة 2023 رقماً قياسياً جديداً هو 420.59 مليون دولار أمريكي. وحشد البنك 71.67 مليون دولار أمريكي في شكل منح، منها 65 مليون دولار أمريكي من الشراكة العالمية من أجل التعليم، و21.72 مليون دولار أمريكي في شكل تمويل مشترك من الجهات الشريكة في مجموعة التنسيق العربية.

واعتُمدت المرحلة الثانية من العملية المشتركة بين البنك والشراكة العالمية من أجل التعليم في طاجيكستان بمبلغ قدره 86 مليون دولار أمريكي، شملت منحة قدرها 25 مليون دولار أمريكي قدّمتها "الشراكة العالمية من أجل التعليم" واستهدفت تحسين بيئة التعلم وتيسير تعزيز النظام من أجل التنفيذ المستدام لنظام تعليمي شامل قائم على الكفاءة يمكّن من تحسين نتائج تعلُّم الطلاب. وقدَّم صندوق منظمة البلدان المصدِّرة للبترول (الأوبك) للتنمية الدولية تمويلاً مشتركاً إضافياً قدره 8 ملايين دولار أمريكي.

وفي إطار مبادرة "التمويل الذكي من أجل التعليم"، اعتُمدت عملية أولية بمبلغ قدره 220.25 مليون دولار أمريكي لأوزبكستان من أجل تحسين نوعية وكفاءة الخدمات التعليمية. وهذا المشروع مستمد من ميثاق الشراكة الذي يرمي إلى إحداث تحوُّل في نظام التعليم بتطبيق التعلُّم القائم على الكفاءة لتحسين نتائج تعلُّم الطلاب.

واعتُمد أوّل مشروع تجريبيّ، في إطار مبادرة تطوير رأس المال البشريّ، مع برنامج الأغذية العالميّ ("الاستثمار في مستقبل المتعلمين") لفائدة جمهورية بنين، وذلك بتمويل مختلط قدره 25.51 مليون دولار أمريكي، يجمع بين منحة قدمتها مؤسسة "التعليم فوق الجميع" وتمويل ميسَّر قدّمه البنك. ويشمل هذا المشروع ذو التصوّر والنطاق المتعدّدي القطاعات بناء وتشغيل 40 مطعماً مدرسيّاً جديداً، وتحسين صحة الطلاب وتغذيتهم، وتعزيز سلاسل القيمة الغذائية المحلية، وإعادة إدماج الأطفال غير الملتحقين بالمدارس واستبقاءهم فيها، وتعزيز قدرات الجهات الفاعلة الحكومية. وتشكّل المدارس وسيلةً فعّالةً من حيث التكلفة لتوفير حزمة متكاملة من الخدمات الصحية والتغذوية للأطفال من أجل تعزيز تكافؤ الفرص في الحصول على التعليم وتحسين نتائج التعلُّم.

الإطار 5: أكاديمية التضامن للتمويل الجماهيريّ

تدخل منصة التضامن سنتها الرابعة من التنفيذ. وهذه المنصة يمولها البنك الإسلامي للتنمية وصندوق التضامن الإسلامي للتنمية وينفذها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وهي تقدّم العديد من المبادرات والبرامج التدريبية لتعزيز منظمات المجتمع المدني داخل دول منظمة التعاون الإسلامي. ومن هذه البرامج "أكاديمية التضامن للتمويل الجماهيريّ".

و"أكاديمية التضامن للتمويل الجماهيريّ" برنامج تدريبي تفاعلي يبني ويعزّز مهارات وقدرات منظمات المجتمع المدني من أجل إعداد وتنفيذ حملة تمويل جماهيريّ تمكّن من حشد الأموال لمشاريعها. وقد سلّط هذا البرنامج الضوء على اثنتي عشرة جهة رائدة من "الجهات الرائدة في التمويل الجماهيريّ" ونشر قصص نجاحها على الإنترنت. وتعرض هذه القصص الأفراد والمجتمعات التي تصدّرت العمل على تحسين فرص الحصول على التعليم والرعاية الصحية كماً وكيفاً، وتوفير الفرص الاقتصادية، وتعزيز المساواة، وغير ذلك كثير. ومن أبرز تلك الجهات الرائدة منظمة "روماه أسوه" في إندونيسيا.

لقد أُنشئت هذه المنظمة في مقاطعة "نوسا تينغارا الشرقية"، الواقعة في أقصى جنوب إندونيسيا، حيث تنتشر أكثر من 500 جزيرة في الأفق. ولكن ذلك الجمال الهادئ يخفي مشكلة تواجه أطفال هذه الجزر. فقد أجبرتهم محدودية فرص الحصول على التعليم على القيام برحلات شاقة وخطيرة كل يوم، إذ تستأجر الأسر قوارب صيد متهالكة للذهاب إلى مدارس نائية في الجزر الأخرى. وهذه الرحلات غير مأمونة وغير صالحة للأطفال. فتلك القوارب غالباً ما تنقلب، ولا تقي من الشمس ولا المطر، ولا تقوى على تكلفتها الأُسر. ولكن بصيص الأمل يُشعُّ بفضل جهود منظمات مثل "روماه أسوه"، المصمّمة على تدارك هذا النقص في التعليم. فقد جمعت هذه المنظمة، بفضل التمويل الجماهيريّ، زهاء 37,044 دولاراً أمريكيّاً لاقتناء قوارب مدرسية آمنة. وتمكّن هذه القوارب الطلاب والمعلمين من ارتياد المدارس بأمان، مما يهيّئ مستقبلاً أكثر إشراقاً لسكان تلك الجزر.

جمعت هذه المنظمة، بفضل التمويل الجماهيريّ، زهاء 37,044 دولاراً أمريكيّاً لاقتناء ثمانية قوارب مدرسية آمنة. وتمكّن هذه القوارب الطلاب والمعلمين من ارتياد المدارس بأمان، مما يهيّئ مستقبلاً أكثر إشراقاً لسكان تلك الجزر.

تشكّل المدارس وسيلةً فعّالةً من حيث التكلفة لتوفير حزمة متكاملة من الخدمات الصحية والتغذوية للأطفال من أجل تعزيز تكافؤ الفرص في الحصول على التعليم وتحسين نتائج التعلُّم.

ويواصل البنك العملَ مع الجهات الشريكة والمشاركة في هيكل المعونة العالمية في قطاع التعليم. فكما أنّ البنك ممثَّل في مجلس إدارة الشراكة العالمية من أجل التعليم، فكذلك هو الآن عضو في اللجنة التوجيهية لمبادرة التمويل المستدام التي تندرج في إطار جهود "المنتدى العالمي للتعليم" الرامية إلى جعل تحوُّل التعليم على مختلف المستويات حقيقة ملموسة.

2.1.2: الصحة

في سنة 2023، وافق البنك على تخصيص 1.4 مليار دولار أمريكي لتمويل قطاع الصحة في 6 بلدان أعضاء. ويشمل ذلك 120 مليون دولار أمريكي لإعادة بناء المستشفيات بعد الزلزال في تركيا، و49 مليون دولار أمريكي لتعزيز النظام الصحي في غينيا، و39 مليون دولار أمريكي للمرحلة الرابعة من حملة القضاء على شلل الأطفال في باكستان. كذلك، فإنه بفضل الشراكة مع البنوك الإنمائية المتعدّدة الأطراف الأخرى، يشمل تمويل البنك 846 مليون دولار أمريكي من أصل 4.2 مليار دولار أمريكي مخصصة لإحداث التحول في قطاع الصحة في إندونيسيا. والعمل في إندونيسيا- بمكوناته المتمثلة في الرعاية الأولية والمستشفيات والمختبرات- مثالٌ رائعٌ على كيفية تضافر جهود البنوك الإنمائية المتعددة الأطراف في سبيل توسيع نطاق العمل المناخي والصحي على المستوى القُطري. وقد خُصّص نصف المحفظة المجمَّعة، وقدرُها 4.2 مليار دولار أمريكي، للاستثمارات المناخية، وهي استثمارات من "البنك الآسيوي للاستثمار في البنى التحتية"، و"بنك التنمية الآسيوي"، و"البنك الإسلامي للتنمية".

وبالمثل، فإن البنك فاعل أساسي في ميثاق التمويل العالميّ الجديد الرامي إلى توفير الصحة والراحة للجميع بفضل التغطية الصحية الشاملة، والحصول على الأدوية واللقاحات المضمونة، والقضاء على الأمراض المعدية مثل متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والسل. وقد جدّد الشركاء الإقليميون ورؤساء الحكومات وأصحاب القرار، ورؤساء البنوك الإنمائية المتعدّدة الأطراف في العالم، التزامهم في إطار هذا الميثاق، واعتمدوا طريقة منسقة جديدة لتمويل الصحة في البلدان المنخفضة الدخل وفي الشريحة الدنيا من البلدان المتوسطة الدخل. وفي إطار الوفاء بهذا الالتزام، أطلق بنك التنمية الأفريقي وبنك التنمية الآسيوي والبنك الأوروبي للاستثمار والبنك الإسلامي للتنمية ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية، مع منظمة الصحة العالمية، منصة جديدة للاستثمار ذي التأثير الصحيّ. وستمكّن هذه المنصةُ الجهات الشريكة المؤسِّسة لها من توفير أكثر من 1.5 مليار يورو من التمويل الذي يجمع بين القروض الميسَّرة والمنح.

3.1.2: تمكين النساء والشباب

في إطار العمل على تمكين المرأة والشباب، صار البنك إحدى الجهات الموقِّعة على البيان المشترك لدعم تنفيذ قانون تمويل رائدات الأعمال. وحصل البنك أيضاً على منحة إضافية قدرها 0.5 مليون دولار أمريكي لتجربة مشروع ذي صلة في إندونيسيا، هو "قانون خديجة لتمويل رائدات الأعمال: تحفيز ريادة الأعمال النسائية في مجال المالية الإسلامية". وسيتعاون البنك الإسلامي للتنمية مع بنك التنمية الآسيويّ على تجريب هذا القانون في إندونيسيا من أجل تعزيز بيئة مواتية لدعم المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة التي تديرها النساء سواءٌ في إطار الصيرفة التقليدية أو في إطار الصيرفة الإسلامية. كذلك، حصل البنك على مبلغ قدره 55.6 مليون دولار أمريكي لتنفيذ ستة برامج ترمي إلى دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة التي تملكها أو تديرها نساء في تسعة بلدان.

ويتعاون البنك أيضاً مع المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة على دعم رائدات الأعمال في المغرب ومصر عن طريق برنامج "رائدات التجارة"، وهو جزء من "مبادرة المعونة من أجل التجارة للدول العربية". وتدل هذه الشراكة على التعاون والتآزر الحقيقيين بين كيانات مجموعة البنك. وتضافرت جهود البنك والمؤسسة سنة 2018 في سبيل تنفيذ مشاريع برنامج "رائدات التجارة" في المغرب ومصر. وفي سنة 2023، وافقت شعبة تمكين النساء والشباب على منحة قدرها 150,000 دولار أمريكي، من برنامج مِنَحها الموجَّهة لتمكين النساء والشباب، من أجل دعم المرحلة الثانية من برنامج "رائدات التجارة" في مصر، إضافةً إلى 350,000 دولار أمريكي ممنوحة في إطار "مبادرة المعونة من أجل التجارة للدول العربية".

ودعا البنك أيضاً الجهات الشريكة إلى الانضمام إلى "التحالف من أجل القضاء على ناسور الولادة" وتحسين صحة الأم بمكافحة ناسور الولادة والقضاء عليه قبل سنة 2030. ويستهدف هذا البرنامج أفغانستان وباكستان وسيراليون والصومال وغامبيا، وهي بلدان ترتفع فيها معدلات الوفيات النفاسية ومعدلات الإصابة بالناسور. وقد وافق البنك على تنفيذ البرنامج في أفغانستان، وذلك بتمويل مشترك من "الصندوق الاستئماني الإنساني لأفغانستان" و"مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية" و"برنامج الخليج العربي للتنمية".

ويدعم البنك- بالتعاون مع شركة مايكروسوفت- جهود "التكنولوجيا من أجل التغيير الاجتماعي والتنمية"، وذلك بتنفيذ "برنامج المِنَح المخصَّصة لرائدات التكنولوجيا" الذي يقدم خدمات فنية واستشارية للنساء في أفريقيا من أجل تحسين فرص حصولهن على العمل اللائق في مجال التكنولوجيا، ومساعدتهن على إنشاء وتسيير الشركات القائمة على التكنولوجيا أو شركات التكنولوجيا المعقَّدة. وتتمثل النتائج المتوقعة من مبادرة رائدات التكنولوجيا في تمكين خمسة ملايين امرأة في البلدان الأفريقية الأربعة والخمسين قبل سنة 2030.

الإطار 6: تعطُّش مصممة أزياء ليبية للمعرفة يؤتي أكلَه

زهرة أم لطفلين من ليبيا تبلغ من العمر 35 سنة، تخيط الملابس منذ طفولتها. وبمرور السنوات، عزّزت معارفها ومهاراتها في مجال التصميم بالمشاركة في عدّة دورات تدريب على الخياطة. ثمّ اشترت آلة خياطة صغيرة كي تطبّق ما تعلمته.

وُلدت زهرة في سبها، التي تبعد عن العاصمة طرابلس بنحو 600 كلم. وتخرجت من معهد الهندسة سنة 2014. وكانت قد اضطرّت إلى إهمال شغفها بتصميم الأزياء لتهتمّ بدراستها وحياتها الأسرية. ولكنها، خلال سنة 2016، قررت العودة إلى هوايتها الأثيرة بعد طول تفكير.

تقول زهرة: "بدأت بتصميم الملابس وبيعها للأسرة والأصدقاء. ثمّ تضاعف المشترون من غير معارفي، فقررت أن أحوّل هذا المشروع إلى شركة صغيرة لأن عدد المشترين كان يتزايد بسرعة".

التعلم من الإخفاق

طرح قرار تحويل المشروع إلى شركة ناشئة رسمية صعوبات جديدة، معظمها ماليّ. فالدخل لم يكن يدرّ أموالاً كافية تستطيع استثمارها في تنمية تجارتها وإعالة أسرتها.

ولذلك قررت زهرة المشاركة في مسابقة نظمتها مؤسسة "سبارك" الهولندية وحاضنة "بناء" لريادة الأعمال، وهي جزء من برنامج "التضامن" الذي يموّله البنك الإسلامي للتنمية وصندوق التضامن الإسلامي للتنمية. وتضمنت المسابقة التدريب والتوجيه والإرشاد لدعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

"تقول زهرة: "كانت غايتي هي اكتساب المعرفة"، لأنني أعتقد أن المعرفة أهمّ من المال. ولو كان لديّ مال بلا معرفة، لأضعته كلّه".

ومع أن شركة زهرة وصلت إلى المرحلة النهائية من المسابقة، فإنها لم تُختر للحصول على الدعم المالي. غير أنّ زهرة ذات العزيمة القويّة لم يحبطها ذلك، بل بدأت تفكر فيما ينقص شركتها وشاركت في كلّ تدريب وجدته.

اتجاهات السوق

تمكنت زهرة أيضاً من توسيع تجارتها في ربوع البلاد بفضل دراستها لاتجاهات السوق. فقد حدّدت ما يطلبه عملاؤها وأكثر أنواع الملابس رواجاً. وأدركت أن لكل منطقة في ليبيا طرازها الخاص، سواء في الملابس التقليدية أو الملابس الحديثة. وعينت مندوبي مبيعات لشركتها الناشئة في مختلف أنحاء ليبيا.

واليوم، تشغّل زهرة فريقاً من 15 امرأة، وتعتزم إطلاق علامتها التجارية الخاصة، "زهرة اللوتس الليبية".

وفي الآونة الأخيرة، أقام البنك شراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من أجل تصميم واعتماد برنامج تلقين الشباب المهارات والمعارف الرقمية المؤهّلة للعمل وريادة الأعمال ومساعدة رواد الأعمال الشباب على اكتساب مهارات رقمية، وإيجاد فرص عمل مناسبة، وبناء أنواع أخرى من القدرات الأساسية التي تمكّن من تحسين تنافسيتهم في سوق العمل السريع التغير. وتلقى البنك نحو 115 ترشّحاً في إطار "الدعوة الثانية إلى الترشح لمنافسة تسريع مهارات الشباب الخضراء"، التي يتمثل هدفها في اكتشاف حلول تمكّن من اكتساب مهارات في ظروف ما بعد الأزمات من أجل إعادة بناءٍ أكثر كفاءةً ومحافظةً على البيئة. وحصلت ثلاثة فرق فائزة على جوائز بلغ مجموعها 100,000 دولار أمريكي، وذلك في الدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (COP 28) التي عقدت في دبي.

4.1.2: المنظمات غير الحكومية

"التضامن" برنامج شراكةٍ يرعاه صندوق التضامن الإسلامي للتنمية، ويديره البنك الإسلامي للتنمية، وينفّذه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وغيره من الجهات الشريكة الاستراتيجية. والهدف من هذا البرنامج هو تمكين منظمات المجتمع المدني من أجل تحسين الأحوال الاجتماعية والاقتصادية للمناطق المعزولة بمساعدتها على تعبئة الموارد والاستفادة من خبرتها للقضاء على الفقر.

وقد اضطلعت منظمات المجتمع المدني بدور أساسيّ في النهوض بالجودة عند البدء في إعداد المشاريع في البلدان الأعضاء في البنك، مثل برنامج سلسلة قيمة الكسافا. وتمثلت هذه المشاركة في مشاورات الأطراف المعنية الإقليمية، وتطوير القدرات، وتنفيذ مبادرات الطاقات المتجددة (مثل الغاز الحيويّ على المستوى المحلي). ويرمي برنامج "التضامن" إلى تشجيع بناء القدرات، ودعم المشاريع بالممارسات المبتكرة، وتشجيع نقل المعارف فيما بين منظمات المجتمع المدني، والمشاركة في تمويل المشاريع الموجَّهة للسكان المحرومين، وضمان استدامتها على المدى البعيد بذل الجهد على المستوى الشعبيّ.

وفي سنة 2023، أطلقت مبادرة "التضامن" برنامج التضامن لتسريع معالجة قضية الأمن الغذائيّ في 12 بلداً عضواً متضرّراً من الهشاشة والنزاع. ويرمي هذا البرنامج إلى تحسين استهلاك واستخدام الغذاء في الأوساط الهشّة، ويتوقع أن يستفيد منه 500,000 شخص من الفئات الهشة. وسيمكّن 50,000 أسرة من تطوير سبل عيشها، و20,000 أسرة من الحصول على البذور والدعم الزراعي، و300 من منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الاجتماعية من تطوير قدراتها.

وانصب اهتمام برنامج "التضامن" أيضاً على بناء قدرات منظمات المجتمع المدني، فنُظّم العديد من الورشات والبرامج التدريبية في البلدان الأعضاء في البنك، مثل "أكاديمية التمويل الجماهيريّ" التي نُظّمت 21 مرّة في 20 بلداً عضواً في البنك وضمّت 2,471 مشاركاً. وإضافةً إلى ذلك، أُعدّت منتجات معرفية، كالكتيبات الاستقصائية، لمساعدة المنظمات غير الحكومية والجهات المانحة والمحسنين والحكومات على معرفة المزيد عن منظمات المجتمع المدني التي تنشط في البلدان الأعضاء، والتواصل معها من أجل سدّ النقص الإنمائيّ والتخفيف من وطأة الفقر.

على العموم، أحرزت مبادرة "التضامن" تقدّماً كبيراً في مكافحة انعدام الأمن الغذائي وتمكين المجتمعات في السياقات الهشة والمتضررة من النزاع بمختلف البرامج والشراكات وجهود بناء القدرات.

وكان للحوار الاستراتيجيّ والمشاورات دورٌ أساسيٌّ في تشكيل هيكل برنامج "التضامن". فقد أجرى البنك مشاورات بشأن الأمن الغذائي وحوارات رفيعة المستوى لمكافحة الفقر عن طريق التضامن والتحالفات والشراكات. وشملت الفعالياتُ البارزةُ حواراً رفيع المستوى في الجمعية العامة للأمم المتحدة، ومنتدىً للتخفيف من وطأة الفقر في الاجتماع السنوي لمجموعة البنك 2023، حيث عرض برنامج "التضامن" إنجازاته ومنح جوائز للفائزين في برنامج التضامن لتسريع معالجة قضية الأمن الغذائيّ. وأكدت شخصيات بارزة، منها صاحب السمو الملكي الأمير تركي الفيصل، أهمية تمكين المجتمعات المحلية والقطاع غير الربحي

وعلى العموم، أحرزت مبادرة "التضامن" تقدّماً كبيراً في مكافحة انعدام الأمن الغذائي وتمكين المجتمعات في السياقات الهشة والمتضررة من النزاع بمختلف البرامج والشراكات وجهود بناء القدرات.

5.1.2: المنح الدراسية

يرمي برنامج البنك المتعلق بالمنح الدراسية، الذي أُطلق سنة 1983، إلى تعزيز رأس المال البشري في البلدان الأعضاء في البنك وفي أوساط الجاليات الإسلامية في البلدان غير الأعضاء. ويؤدّي هذا البرنامج دوراً حاسماً في تطوير قدرات الموارد البشرية، وتنقُّل القوى العاملة، وتيسير بناء القدرات، وتوفير الابتكارات والمعارف والتكنولوجيات اللازمة للمنافسة في مجتمع عالميّ سريع التغير.

ويعرِض البنك أربعة برامج فرعية مختلفة للمنح الدراسية هي: برنامج المنح الدراسية للجاليات الإسلامية في البلدان غير الأعضاء؛ وبرنامج المنح الدراسية لنوابغ البلدان الأعضاء في التكنولوجيا المتقدمة؛ وبرنامج المنح الدراسية للماجستير في العلوم لفائدة عشرين بلداً عضواً أقلّ نموّاً؛ وبرنامج المنح الدراسية المشترك بين البنك الإسلامي للتنمية وصندوق التضامن الإسلامي للتنمية لفائدة البلدان الأعضاء الأقلّ نموّاً. وفي سنة 2023، حصل على منح دراسية من البنك 524 طالباً من 57 بلداً، منهم 180 مترشحاً من 27 جالية إسلامية في البلدان غير الأعضاء، و64 مترشحاً من 14 بلداً عضواً لدراسات الدكتوراه وبحوث ما بعد الدكتوراه، و130 مترشحاً من 18 بلداً من البلدان الأعضاء الأقل نموّاً في إطار المنح الدراسية للماجستير في العلوم، و150 مترشحاً من 21 بلداً من البلدان الأعضاء الأقل نموّاً في إطار المنح الدراسية المشتركة بين البنك الإسلامي للتنمية وصندوق التضامن الإسلامي للتنمية.

وفي شهر ديسمبر 2023، بلغ مجموع الذين حصلوا على منح دراسية من البنك 19,017 طالباً وباحثاً من 56 بلداً عضواً و66 جالية إسلامية، 70% منهم ذكور و30% إناث. وبرنامج البنك المتعلق بالمنح الدراسية من البرامج القليلة الموجَّهة للتنمية التي تمدّ المهنيين في منتصف حياتهم المهنية من البلدان الأعضاء والطلاب من الجاليات الإسلامية في البلدان غير الأعضاء بالمعارف والمهارات والتجربة الدوليّة والثقة اللازمة لخدمة بلدانهم. وفي شهر ديسمبر 2023، واصل برنامج المنح الدراسية دعم 1,804 طلاب وباحثين، منهم 1,321 مستفيداً من 98 بلداً يدرسون في 68 بلداً، و483 طالباً في طور الحصول على القبول من أجل بدء برامجهم الدراسية.

6.1.2: المعونة الخاصة

اعتُمد في إطار برنامج مساعدة الجاليات 1,869 مشروعاً بمبلغ إجماليّ قدره 908 ملايين دولار أمريكيّ، وذلك منذ إنشائه سنة 1981. وتشمل المشاريع المعتمدة 1,096 مشروعاً إنمائياً و773 مشروعاً إغاثياً. ونفّذت هذه المشاريع في 84 بلداً في 8 مناطق جغرافية فرعية من البلدان غير الأعضاء. وفي سنة 2023، اعتمد هذا البرنامج 12 مشروعاً بمبلغ إجماليّ قدره 2.638 مليون دولار أمريكي، وذلك دعماً للتعليم، والتعليم والتدريب الفنيَّين والمهنيَّين، وتطوير القدرات. وفيما يلي قائمة تلك المشاريع:

اعتُمد في إطار برنامج مساعدة الجاليات

1,869 مشروعاً

بمبلغ إجماليّ قدره

908 ملايين دولار أمريكيّ،

وذلك منذ إنشائه سنة 1981. وتشمل المشاريع المعتمدة 1,096 مشروعاً إنمائياً و773 مشروعاً إغاثياً.

- توسيع مدرسة ابن رشد في مدينة ليل (فرنسا) بمبلغ قدره 0.23 مليون دولار أمريكي.
- توسيع مركز كويغيرا للتعليم والتدريب الفنيَّين والمهنيَّين بناء مجمَّع للتدريب على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مدينة رواماغانا (رواندا) بمبلغ قدره 0.265 مليون دولار أمريكي.
- تطوير مركز المعلّمين المتكامل للتدريب المهني في مقاطعة غاريسا (كينيا) بمبلغ قدره 0.26 مليون دولار أمريكي.
- بناء مأوى للطالبات وتطوير نظام للتخطيط لموارد مؤسسات التعليم العالي في جامعة ليكساييد (غانا) بمبلغ قدره 0.26 مليون دولار أمريكي.
- تحسين فرص الحصول على التعليم الجيّد بتوسيع مدرسة جيغجيغا المحلية (مدرسة عمر بن خطاب) في إثيوبيا بمبلغ قدره 0.235 مليون دولار أمريكيّ.
- تحسين نوعية التعليم في المدارس الإسلامية في الولايات المتحدة الأمريكية بواسطة "مجلس المدارس الإسلامية في أمريكا الشمالية" (الولايات المتحدة الأمريكية) بمبلغ قدره 0.207 مليون دولار أمريكي.
- إكمال تجديد مدرسة غازي خسرو بك (مبنى الطالبات) في سراييفو (البوسنة) بمبلغ قدره 0.265 مليون دولار أمريكي.
- مشروع إقليمي لبناء قدرات المنظمات غير الحكومية التي تتعامل مع الجاليات الإسلامية في رواندا بمبلغ قدره 0.265 مليون دولار أمريكي.
- مشروع تبادل المعارف والخبرات بين فيجي (البلد المستفيد) وماليزيا (البلد المقدّم للخبرة) بمبلغ قدره 0.14 مليون دولار أمريكي.
- توسيع ثانوية أبو الكلام آزاد في قرية دهاد، مقاطعة بولدهانا، ولاية ماهاراشترا (الهند) بمبلغ قدره 0.265 مليون دولار أمريكي.
- تعزيز فرص حصول الفتيات على التعليم الثانوي في البنغال الغربية (الهند) بمبلغ قدره 0.260 مليون دولار أمريكي.

وفي السنة نفسها، أُنجز ما مجموعه 38 مشروعاً موزَّعة بين أفريقيا (19) وأوروبا (2) وآسيا (12) وأمريكا (5).

كذلك، أقام برنامج "التضامن" شراكة مع آل الراجحي للمساهمة بمبلغ قدره 1.15 مليون دولار أمريكي في بناء قريتين في كينيا ورواندا. وكانت هذه الشراكة إحدى نتائج مبادرة لإقامة علاقات مع الجهات المانحة تمكّن من تعزيز مساهمة البنك في التنمية الشاملة والمستدامة للجاليات الإسلامية التي تمثل أقلّية في البلدان غير الأعضاء.

الإطار 7: إحداث تحول في حياة الناس: نجاح عمليات مجموعة البنك المتعلقة بالمعونة الخاصة في رواندا

يحدُث اليوم تحوّلٌ في رواندا، حيث يعمل برنامج المعونة الخاصّة التابع للبنك على تحسين أحوال الجاليات الإسلامية، التي ظلت تعاني التمييز والتهميش. ويرمي هذا البرنامج أساساً إلى تحسين فرص حصول الأطفال المسلمين في سنّ الدراسة والشباب العاطلين عن العمل على التعليم الابتدائي، والثانوي، والمهني الجيّد. وقد مكّن هذا البرنامج من تحسين كبير لأحوال ومعايش الجاليات الإسلامية في رواندا، وذلك ببناء وترميم المدارس والكليات المهنيّة، وتوفير المواد التعليمية الأساسية، وإنشاء المراكز الصحية.

وكان لهذا البرنامج تأثير كبير. فقد التحق بالمدارس التي يدعمها البنك نحو 5,000 تلميذ، وتمثل الفتيات قرابة نصف هذا العدد. وتبلغ معدلات النجاح في الامتحانات الوطنية ما بين 90% و95%، ومعدّلاتُ القبول في الجامعات العامّة ما بين 60% و95%. وحسّنت المراكز الصحية فرص حصول الجالية الإسلامية، ولا سيما النساء، على الخدمات الصحية الأولية، ووفرت لهنّ بيئة تلائم ثقافتهنّ. ومنذ بناء هذا المراكز الصحية، تلقى أكثر من 100,000 مريض، منهم 80% من النساء، رعاية صحية متنقلة في المراكز الصحية التي يدعمها البنك.

كان لهذا البرنامج تأثير كبير. فقد التحق بالمدارس التي يدعمها البنك نحو

5,000 تلميذ،

وتمثل الفتيات قرابة نصف هذا العدد.

وقدمت المراكز الفنيّة والمهنية تدريباً مخصصاً في مجال تكنولوجيا المعلومات إلى 1,500 شاب عاطل عن العمل، إضافةً إلى تدريب 2,500 طالب و260 مُدرّساً. وحصل نحو 1,000 من الشباب العاطلين عن العمل على فرص عمل مستقرة بمتوسط دخل شهري قدره 800 دولار أمريكي، في حين أنشأ 300 متدرب شركاتهم الخاصة. وفضلاً على ذلك، أدّت مشاريع الطاقة الشمسية والمياه إلى تحسين ظروف العيش في المناطق الريفية، وزودت نحو 200 بيت بالكهرباء، و2,000 أسرة بالمياه الصالحة للشرب.

وقد كان لبرنامج المعونة الخاصة تأثير إيجابي دائم على حياة الجالية الإسلامية في رواندا. فقد مكّنها من الحصول على تعليم جيد، وحسّن كثيراً من آفاق آلاف التلاميذ.

الإطار 8: تحسين نوعية التعليم في المدارس الإسلامية بالولايات المتحدة الأمريكية بواسطة مجلس المدارس الإسلامية في أمريكا الشمالية

لهذا المشروع المبتكر هدفان: أولهما تحسين نوعية التعليم في المدارس الإسلامية بتيسير عملية الحصول على الاعتماد وتوفير التدريب الشامل في مجال حوكمة المدارس. وتضمن هذه الطريقة تحسين التجربة التعليمية، وتعزيز هياكل الحوكمة، ونجاح المدارس الإسلامية في الحصول على الاعتماد. وأما الهدف الثاني من المشروع، فهو تعزيز التعاون وتبادل الممارسات الفضلى فيما بين المدارس الإسلامية في البلدان غير الأعضاء عن طريق المجلس، مما يساهم في التحسين الشامل لعروضها التعليمية ويطرح صورة أكثر إيجابية عن الإسلام في العالم.

ويُتوقَّع أن يحقِّق المشروع نتائج هامّة. إذ يرمي إلى زيادة عدد المدارس المعتمَدة من المجلس بنسبة 25% قبل نهاية سنة 2024، وهي مدارس يبلغ عددها في الوقت الحالي 38 مدرسة إسلامية معتمَدة. وسيتيسَّر ذلك بوضع وتنفيذ وحدات تدريبية لأعضاء فرق الاعتماد كي يكمل 12 عضواً من أعضاء الفريق تدريبهم.

وفضلاً على ذلك، ستُوضع وحدات تدريبية للمدارس كي يكمل ما لا يقل عن 15 مدرسة تدريبه قبل نهاية سنة 2024. وفي نهاية سنة 2025، ستُقَدَّم أربع دورات تدريبية عن الممارسات الفضلى في حوكمة المدارس، وستصل إلى ما يقدّر بنحو ما بين 250 مستفيداً و300 مستفيد في الولايات المتحدة الأمريكية، منهم أعضاء مجالس الإدارة وقادة المدارس. غير أن تأثير المشروع لا يقتصر على الولايات المتحدة. ويرمي هذا المشروع إلى تبادل المعارف والخبرات في مجال حوكمة وإدارة المدارس (40 مدرسة إسلامية في جنوب أفريقيا، و7 مدارس في اليابان، و30 مدرسة في كندا، و10 مدارس في تايلاند)، وذلك قبل نهاية سنة 2025.

وهذا المشروع ليس مجرد مبادرة: فهو يدل على التزام البنك بتعزيز المعايير التعليمية العالمية للمدارس الإسلامية وتعزيز التصور الإيجابيّ للإسلام في العالم أجمع. وهو خطوة أخرى نخطوها في طريق تحقيق مهمّتنا المستمرة المتمثلة في دفع عجلة التنمية وتمكين الجاليات بالتعليم.

يُتوقَّع أن يحقِّق المشروع نتائج هامّة. إذ يرمي إلى زيادة عدد المدارس المعتمَدة من المجلس بنسبة

25%

قبل نهاية سنة 2024، وهي مدارس يبلغ عددها في الوقت الحالي 38 مدرسة إسلامية معتمَدة.

7.1.2: مشروع الأضاحي

كلّفت حكومة المملكة العربية السعودية البنك الإسلاميَّ للتنمية بتنفيذ مشروع المملكة للهدي والأضاحي.

ويرمي هذا المشروع إلى أن ييسّر على الحجاج والمسلمين عموماً شراء وأداء مناسك الهدي والأضحية والفدية والصدقة، وإلى توزيع اللحوم على المستحقين في ربوع العالم الإسلامي. ويعمل هذا المشروع دون انقطاع منذ إنشائه قبل أربعين سنة. وقد خدم أكثر من 50% من الحجاج خلال موسم حج سنة 1444. وبلغ عدد الذبائح خلال ذلك الموسم 802,925 رأساً من الأغنام. ووزّعت لحومها على الفئات المعنية في المملكة العربية السعودية وفي غيرها. وقد تيسَّر توزيعها داخل المملكة بفضل الشراكة بين المشروع وأكثر من 300 جمعية خيرية معتمدة من وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية. وتمكَّن المشروع أيضاً من توزيع اللحوم، خارج المملكة، في أكثر من 27 بلداً بالتنسيق مع السفارات السعودية.

وبموازاة ذلك، يدير المشروعُ برنامجَ الصدقة والعقيقة طوال السنة، وذلك بإجراء عمليات ذبح أسبوعية تلبيةً للطلبات الواردة عن طريق الموقع الإلكتروني ومن مراكز البيع المعتمَدة. وفي سنة 1444، ذُبح 50,000 رأس غنم في إطار هذه الفئة؛ وكانت لحومها توزَّع على الفئات المعنية طوال السنة.

يرمي هذا المشروع إلى أن ييسّر على الحجاج والمسلمين عموماً شراء وأداء مناسك الهدي والأضحية والفدية والصدقة، وإلى توزيع اللحوم على المستحقين في ربوع العالم الإسلامي.

الجيلاتين والكبسولات

أنشئت الشركة السعودية للجيلاتين والكبسولات من أجل الاستفادة من جلود الذبائح وأسلابها التي كانت تلحق ضرراً كبيراً بالبيئة وبالحجاج في المشاعر المقدسة، ومن أجل توطين صناعة بالغة الأهمية. وتُنتج هذه الشركة الجيلاتين الغذائي وكبسولات الجيلاتين. وقد بدأ البيع الفعلي للجيلاتين في الربع الثاني من سنة 2021.

واختُبرت جميع خطوط الإنتاج وأُنتجت عيّنات من الكبسولات وأُرسلت إلى العديد من الشركات داخل المملكة وخارجها. وكانت نتائج العيّنات ممتازة في نظر معظم الشركات من حيث التحليل المختبريّ والميكروبيولوجيّ، ومن حيث الاختبارات التي أجريت على آلات التعبئة. وبيعت كميات تجارية منها لمصانع الأدوية الكبرى في المملكة العربية السعودية وفي غيرها من البلدان، ولا سيما في مصر والعراق والأردن واليمن.

2.2: حفز النموّ غير المضرّ بالبيئة والمستدام والقادر على الصمود

1.2.2: الهشاشة والقدرة على الصمود

في سنة 2023، بذل البنك جهداً شاملاً لدعم البلدان الأعضاء التي تواجه صعوبات ناجمة عن الكوارث الطبيعية والنزاعات. وقد اعتُمد التزام كبير قدره 7 ملايين دولار أمريكي لسد الاحتياجات الماسّة لبلدان مثل تركيا وسوريا والمغرب وأفغانستان والسودان وليبيا، التي تضررت من الزلازل والفيضانات والنزاعات والهشاشة. وتمثل الهدف من هذا الدعم المالي في تيسير التدخل في حالات الطوارئ وجهود التعافي، التي استفاد منها أكثر من 2.6 مليون متضرّر.

واعتمد البنك برنامج التضامن لتسريع معالجة قضية الأمن الغذائي، الذي يوفر موارد المنح من أجل التصدي لمشكلات الأمن الغذائي الفورية والبعيدة الأمد في 10 بلدان أعضاء تعاني من هشاشة شديدة وأزمات بعيدة الأمد. وتمثل هدف هذا البرنامج في الحدّ من انعدام الأمن الغذائي لأكثر من 500,000 مستضعَف، وقُدّرت تكلفته الإجمالية بمبلغ 50 مليون دولار أمريكي. وساهمت في البرنامج جهات شريكة أساسية، كاللجنة الدولية للصليب الأحمر، والمعهد الدولي للزراعة الاستوائية، ومؤسسة "سبارك" الهولندية.

وإضافةً إلى ذلك، حشَد البنك أكثر من 54 مليون دولار أمريكي لدعم المستضعَفين المتضررين من الكوارث الطبيعية. ودمَج مفهومَي "مراعاة النزاعات" و"الهشاشة" في عملياته في جميع البلدان الأعضاء، وفي ثمانية بلدان على الخصوص. والهدف من هذه الطريقة هو تعزيز القدرة على الصمود والنموّ المستدام في المناطق التي تواجه هشاشة اجتماعية وسياسية ومخاطر بيئية.

وأبان البنك كذلك عن حرصه على دعم المجتمعات المهمَّشة باعتماد مشاريع منح تجاوزت قيمتها 1.2 مليون دولار أمريكي في إطار برنامج التضامن، وكان الهدف منها هو التخفيف من وطأة الفقر في بلدان كلبنان والمغرب وإندونيسيا وقازاقستان وتونس. وفضلاً على ذلك، خصص البنك 50% من منحة برنامج التضامن (2023) لمشاريع تتعلق بسلسلة قيمة الكسافا في كوت ديفوار وبنين.

وفي سبيل التوعية وتعزيز المعارف، نظّم البنك ورشات لتطوير القدرات الوطنية، ولا سيما القدرات المؤسسية لمنظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية، في أكثر من ثمانية بلدان أعضاء. وقام باستقصاء وفرز وتصنيف منظمات المجتمع المدنيّ الوطنية في 10 بلدان أعضاء، وجمَع النتائج في كتيّبات إعلامية.

وفضلاً على ذلك، البنك مشاركةً فعالةً في الدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (COP 28)، وتعهَّد بمبلغ مليار دولار أمريكي لتمويل التكيف مع تغير المناخ في البلدان الأعضاء الهشة. وكان ذلك علامةً فارقةً فيما يبذله من جهود في هذا الصدد.

COP28 UAE

البنك مشاركةً فعالةً في الدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (COP 28)، وتعهَّد بمبلغ

مليار دولار أمريكي

لتمويل التكيف مع تغير المناخ في البلدان الأعضاء الهشة.
وكان ذلك علامةً فارقةً فيما يبذله من جهود في هذا الصدد.

وعلى العموم، كان ما اتخذه البنك من مبادرات خلال سنة 2023 منصبّاً على تقديم دعم شامل للبلدان الأعضاء التي تواجه صعوبات شتى، كالكوارث الطبيعية والنزاعات والهشاشة. فأبان بذلك عن حرصه على أن يكونَ شريكاً يُعوَّل عليه في الأوقات العصيبة، ويدعمَ المساهمات المؤثرة التي تمكّن من التصدي للمشكلات العالمية المعقدة.

2.2.2: التمويل المستدام

يمكّن إطارُ البنك المتعلقُ بالتمويل المستدام البنكَ من إصدار الصكوك الخضراء وصكوك الاستدامة، ومن ثم حشد الموارد من أسواق رأس المال العالمية لتمويل أو إعادة تمويل مشاريع خضراء واجتماعية تتسم بالاستدامة والقدرة على الصمود. وقد وُضع هذا الإطار طبقاً للمعايير المقبولة عالمياً التي حددتها "الرابطة الدولية لأسواق رأس المال". وكان البنك، بفضل هذا الإطار، رائداً في إصدار الصكوك الخضراء وصكوك الاستدامة، وحشد أكثر من 5 مليارات دولار أمريكي للمشاريع المراعية للمناخ ومشاريع التنمية الاجتماعية في البلدان الأعضاء. وسيخضع ذلك الإطار للتحديث سنة 2024.

وإضافةً إلى ذلك، أبرم البنك اتفاقية تعاون قطاعيّ مع "الرابطة الدولية لأسواق رأس المال" و"مجموعة بورصة لندن"، وذلك من أجل وضع دليل عمليّ بشأن إصدار الصكوك طبقاً للمبادئ المنظِّمة للسندات الخضراء والتوجيهات المتعلقة بصكوك الاستدامة التي نشرتها الرابطة. وسيشجّع هذا الدليل نموّ التمويل الأخضر والمستدام في الأسواق العالمية للصكوك، بأن يوضح لجهات الإصدار وغيرها من الجهات الفاعلة في السوق الطريقة التي تعتبَر بها الصكوك "خضراء" أو "مستدامة" طبقاً لمبادئ الرابطة، باستخدام الأمثلة ودراسات الحالة والممارسات الفضلى. وسيمكّن الدليل أيضاً من تحسين معرفة المستثمرين بالصكوك بصفتها فئة من فئات الأصول في الأسواق العالمية ذات الدخل الثابت. ومن المقرَّر تقديم الدليل رسميّاً في اجتماعات البنك السنوية 2024.

تجاوز هذا المشروع التوقعات، إذ مكّن من إنشاء

14,779 منزلاً

في المناطق الست، وهو رقم يتجاوز كثيراً الهدف الأولي المتمثل في إنشاء 6,404 منازل.

الإطار 9: إحداث ثورة في الحياة الريفية: التأثير التحويلي لمشروع بناء مساكن ريفية حديثة في أوزبكستان

في وقت ليس ببعيد، كان نحو 63% من سكان المناطق الريفية في أوزبكستان يعيشون في منازل قديمة تفتقر إلى المرافق الأساسية وخدمات الاتصالات. وكانت تلك المنازل تؤوي العديد من أفراد الأسرة الواحدة. وكان نقص فرص الدخل في المناطق الريفية يحمل عدداً كبيراً من الأسر الشابة على الهجرة إلى المناطق الحضرية.

وفي سبيل حل هذه المشكلة، أطلقت حكومة أوزبكستان خلال سنة 2009 برنامج السكن من أجل التنمية الريفية المتكاملة، واستمر حتى سنة 2016؛ وتلاه برنامج بناء المساكن الاقتصادية المجدَّدة، واستمر من سنة 2017 حتى سنة 2021.

وقد اعتمد البنك مشروع بناء مساكن ريفية حديثة خلال سنة 2017 دعماً للبرنامج القائم المتعلق ببناء المساكن الاقتصادية المجدَّدة في المناطق الريفية من أوزبكستان. وكان الهدف من هذا المشروع هو منح الأسر التي تعيش في هذه المناطق مساكن جديدة وحديثة واقتصادية، وتحسين شبكات ومرافق البنى التحتية، وتعزيز الخدمات بإقامة منشآت اجتماعية وتجارية في ست مناطق من أوزبكستان هي: أنديجان، وبخارى، وجيزاخ، ونامنغان، ونَوايي، وسيرداريا.

وتجاوز هذا المشروع التوقعات، إذ مكّن من إنشاء 14,779 منزلاً في المناطق الست، وهو رقم يتجاوز كثيراً الهدف الأولي المتمثل في إنشاء 6,404 منازل. وساهم كذلك في إنشاء 255.19 كلم من شبكات توزيع المياه، و149.48 كلم من طرق الوصول والطرق والداخلية، و166.33 كلم من شبكات توزيع الغاز، و162.08 كلم من الخطوط الكهربائية، و58 منشأة اجتماعية وتجارية. وفضلاً على ذلك، ساعد هذا المشروع على إنشاء 62 محطة محلية لمعالجة مياه الصرف الصحي و57.88 كلم من شبكات الصرف الصحي. ومكّن 73,895 شخصاً من مساكن أحسن جودة وأرخص ثمناً، وهو رقم يتجاوز كثيراً الهدف الأصلي المتمثل في 25,000 مقيم.

وهكذا أتاح المشروع للمستفيدين إمكان الإقامة في مجمّعات سكنية ريفية مجهَّزة بمرافق تضاهي مرافق المجمّعات الحضرية، وتحسين أحوالهم المعيشية، وتطوير الطرق التي تصلهم بالخدمات الأساسية والأماكن المجاورة. ووضع معياراً جديداً لمساحات العيش في المجتمعات الريفية في عموم أوزبكستان. وأسفر هذا المشروع أيضاً عن آثار إيجابية، منها تعزيز قطاع البناء المحلي، وتوفير فرص العمل، واستغلال الأراضي، وبناء المدارس، ودور الحضانة، والعيادات، ومراكز الشرطة، وتشجيع الرهون العقارية غير المضرة بالبيئة والتكنولوجيا التي لا تستهلك كثيراً من الطاقة.

3.2.2: تمويل العمل المناخي

في سنة 2023، استحدث البنك نظاماً محاسبياً لغازات الدفيئة مشفوعاً بإرشاداتٍ للموظفين من أجل اكتشاف انبعاثات غازات الدفيئة التشغيلية والتنظيمية وقياسها والإبلاغ عنها. وهو ما يتواءم مع أهداف اتفاق باريس وأهداف التنمية المستدامة. ويساهم هذا النظام أيضاً في تدبير المخاطر بتفادي الارتهان للكربون والأصول المهجورة.

ودعماً لمبادئ الانتقال العادل، وضع البنك إطارا تصوّرياً وخطة عمل (2023-2025)، ترميان إلى تيسير انتقال عادل إلى مسارات إنمائية منخفضة الانبعاثات وقادرة على الصمود في مواجهة تغير المناخ في بلدانه الأعضاء السبعة والخمسين، وإلى دعم إجراءاته الداخلية في هذا الصدد.

ويعطى البنك الأولوية لدمج مكوّني "مكافحة تغير المناخ" و"تحقيق النموّ غير المضر بالبيئة" في استراتيجيات الشراكة القُطرية، وفحص جميع المشاريع والاستثمارات المعتمَدة في ضوء المخاطر المناخية المادية. وأدى البنك أيضاً دوراً رائداً في تنسيق مبادرات البنوك الإنمائية المتعددة الأطراف والمشاركة في الفعاليات المناخية العالمية والإقليمية، مثل أسبوع المناخ الأفريقي في نيروبي وأسبوع المناخ في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في الرياض. وشارك البنك مشاركةً فعالةً في الدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (COP 28) التي عُقدت بدبي، فأقام جناحاً ونظّم العديد من الفعاليات الجانبية، ودعم الفعاليات الرئيسة التي نظمتها الرئاسة الإماراتية للمؤتمر.

وحقّق البنك الإسلامي للتنمية حصة تمويل للعمل المناخي بلغت 37% من الالتزامات الاجمالية سنة 2023، وهو ما يتجاوز هدف 35% المقرّر تحقيقه سنة 2025. ومن الجهود المبذولة لحشد التمويل للعمل المناخي إقامة شراكات مع منظمات مثل "الصندوق الأخضر من أجل المناخ"، و"المعهد العالميّ للنموّ الأخضر"، و"المبادرة الدولية من أجل المناخ". وإضافةً إلى ذلك، يبحث البنكُ فرصَ تمويل العمل المناخي في إطار المالية الإسلامية، بالتعاون مع "مبادرة تمويل البيئة التابعة للأمم المتحدة"، و"المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية"، وذلك من أجل وضع دليل شامل عن تغير المناخ لفائدة البنوك الإسلامية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

كذلك، فإن إكمال تعيين موظفين مختصّين، والتفعيل الكامل للضمانات البيئية والاجتماعية، وإعداد وثائق البنك التوجيهية المتعلقة بها، هي إجراءاتٌ ستمكّن أيضاً من الدمج الكامل لتلك الضمانات في جميع مراحل دورة مشاريع البنك، من برمجتها حتى متابعتها بعد اكتمالها.

وعلى العموم، تنمّ الإجراءات التي اتخذها البنك في مجال مكافحة تغير المناخ خلال سنة 2023 عن تصوّر شامل يتضمَّن تقديم بيان عن غازات الدفيئة، والانتقال العادل، ودمج الضمانات البيئية والاجتماعية، ومكافحة تغير المناخ، وحشد التمويل للعمل المناخي، وهو تصوُّر يجعل البنك رائداً سبّاقاً إلى مكافحة تغير المناخ والنهوض بالتنمية المستدامة.

4.2.2: تطوير البنى التحتية

الزراعة

على الرغم من الجهود الكبيرة المبذولة خلال العقد الماضي، فإن عدد الأشخاص الذين يعانون انعدام الأمن الغذائي في تزايد مستمرّ، ولا سيما في أفريقيا. ويساهم الجفاف المتكرر والنوازل المناخية الشديدة الأخرى في انخفاض المحاصيل الزراعية، مما يعرض مزيداً من الناس لخطر انعدام الأمن الغذائي. وفي سنة 2023، اعتمد البنك مشاريع بقيمة 365.72 مليون دولار أمريكي في مجال كل من الزراعة والموارد المائية والتنمية الريفية. واعتمد أيضاً عدة مشاريع محدَّدة ومخصَّصات تمويل ترمي إلى تعزيز الأمن الغذائي في مختلف البلدان الأعضاء. ويشمل ذلك ما يلي:

البرنامج الإقليمي لسلسلة قيمة الكسافا في أفريقيا، بتخصيص

215 مليون دولار أمريكي

للمرحلة الأولى في بنين وبوركينافاسو وكوت ديفوار والنيجر.

مشروع تعزيز مساهمة المنشآت الصغرى والصغيرة في الأمن الغذائي في مصر، بتمويل قدره

15 مليون دولار أمريكي.

مشروع التحول الزراعي (مركز أغروبول) في السنغال، بتمويل قدره

60.58 مليون دولار أمريكي.

المرحلة الثانية من مشروع واغادوغو لتطوير قطاع الألبان في المناطق شبه الحضرية من بوركينافاسو، بتمويل قدره

24.24 مليون دولار أمريكي.

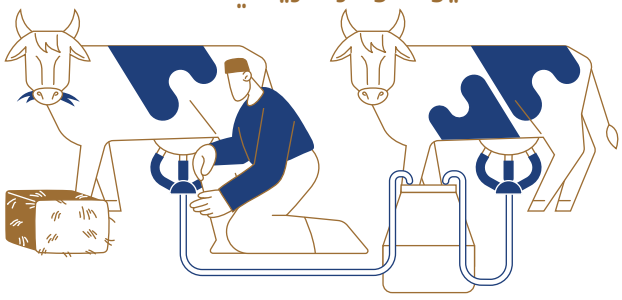

توزيع آلات الحرث الكهربائية في غامبيا في إطار المشروع الإقليمي لسلسلة قيمة الأرز الممول من البنك الإسلامي للتنمية.

مشروع تطوير البنى التحتية الزراعية والبرية في منطقة وادي أويميه السفلي والعلوي من بنين، بتمويل قدره

108 ملايين دولار أمريكي.

مشروع لبناء القدرة على الصمود في مواجهة انعدام الأمن الغذائي بفضل الري المجتمعي في كارتا/سيفيتو، منطقة كيتا في مالي، بتمويل قدره

19.9 مليون دولار أمريكي.

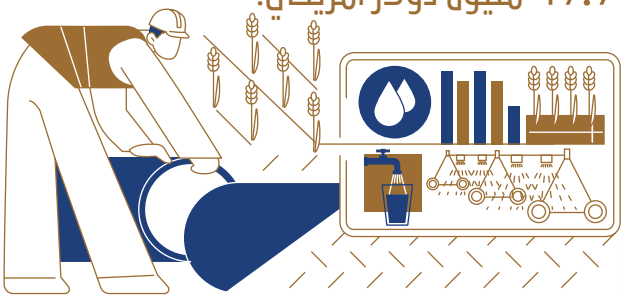

مشروع إمداد الوسط الريفي بالمياه وخدمات الصرف الصحي في المنطقتين الوسطى والعليا من غينيا، بتمويل قدره

40 مليون دولار أمريكي.

دعم القدرة على الصمود الاقتصادي، والانتعاش، وتحسين إنتاجية الشركات المتضررة من الزلازل في قطاعي الزراعة والأغذية الزراعية في تركيا، بتمويل قدره

100 مليون دولار أمريكي.

ويتعاون البنك مع منظمات خارجية، كالمركز الدولي للزراعة الملحية، والمنظمة الإسلامية للأمن الغذائي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، على حلّ مشكلة الأمن الغذائي والتنمية الزراعية في أفريقيا. وتعاوَن، خصوصاً، مع المركز الدولي للزراعة الملحية على بناء القدرات في مجال تدبير الأراضي والمياه والمحاصيل من أجل تحقيق الأمن الغذائي في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وإضافةً إلى ذلك، أطلق البنكُ، بالتعاون مع المنظمة الإسلامية للأمن الغذائي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، برنامج بناء القدرات في قطاع الكسافا من أجل إعادة تشكيل إنتاجها وتصنيعها.

وفضلاً على ذلك، شرع البنك في مبادرة جديدة مع منظمة الأغذية والزراعة من أجل استقصاء الاحتياجات والإمكانات الوطنية في مجال الريّ، ومن ثم توجيه تخطيط وتطوير المشاريع المتعلقة به في البلدان الأعضاء. ويسفر هذا التعاونُ عن إطار متعدّد المقاييس لتقييم ومضاهاة الاحتياجات والإمكانات في مجال الريّ، يساهم في تحقيق الأمن الغذائي المستدام والبعيد الأمد. وتكشف هذه الأنواع من التعاون عن حرص البنك على تسخير الشراكات مع المنظمات الخارجية لحل مشكلة الأمن الغذائي والتنمية الزراعية في أفريقيا.

تكشف هذه الأنواع من التعاون عن حرص البنك على تسخير الشراكات مع المنظمات الخارجية لحل مشكلة الأمن الغذائي والتنمية الزراعية في أفريقيا.

الطاقة

يواصل البنك مساهمته في تطوير قطاع الطاقة، التي يعتبرها أحد القطاعات الإنمائية الكبرى. وفي سنة 2023، استندت تدخلات البنك إلى الركائز الأربع الكبرى المنصوص عليها في "سياسة البنك المتعلقة بقطاع الطاقة"، وهي: زيادة معدل الحصول على الطاقة في البلدان الأعضاء، وزيادة حصة الطاقات المتجددة في مصادر الطاقة في البلدان الأعضاء، والمساهمة في برامج كفاءة استخدام الطاقة، وتبادل المعارف فيما بين البلدان الأعضاء.

وباشر البنك عدة أنشطة مشتركة مع جهات شريكة (كالوكالة الدولية للطاقة المتجددة، والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا)، منها أنشطة بناء القدرات في البلدان الأعضاء. وأطلق برنامجاً للتعاون في مجال الطاقات المتجددة لفائدة أفريقيا يعنى بزيادة فرص الحصول على الطاقة في أفريقيا، وتعزيز مصادر الطاقات المتجددة، واجتذاب الاستثمارات الأجنبية.

وتعاون البنك أيضاً مع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا في إطار وضع برنامج لبناء القدرات للمبادرة الإقليمية لتعزيز تطبيقات الطاقات المتجددة الصغيرة النطاق في المناطق الريفية من موريتانيا. وفي سنة 2023، وافق البنك على مبلغ قدره 387.9 مليون دولار أمريكي لتطوير قطاع الطاقة، منها 200 مليون دولار لإنشاء نظام فرعي جديد في منطقة الجسرة (البحرين) بجهد 400 كيلو فولت. ويتّسق هذا المشروع مع استراتيجيات البلد القطاعية، وأولويات البنك القطاعية، وأهداف التنمية المستدامة.

في سنة 2023، استندت تدخلات البنك إلى الركائز الأربع الكبرى المنصوص عليها في "سياسة البنك المتعلقة بقطاع الطاقة"، وهي: زيادة معدل الحصول على الطاقة في البلدان الأعضاء، وزيادة حصة الطاقات المتجددة في مصادر الطاقة في البلدان الأعضاء، والمساهمة في برامج كفاءة استخدام الطاقة، وتبادل المعارف فيما بين البلدان الأعضاء.

نفَّذ البنك، منذ إنشائه وحتى سنة 2023، ما مجموعه 90 عملية في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بمبلغ يتجاوز 936 مليون دولار أمريكي.

العلوم والتكنولوجيا والابتكار

نفَّذ البنك، منذ إنشائه وحتى سنة 2023، ما مجموعه 90 عملية في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بمبلغ يتجاوز 936 مليون دولار أمريكي. وباستثناء مشاريع تمويل التجارة، شملت هذه المشاريع 47 مشروعاً وطنيّاً و36 مشروعاً إقليمياً صغيراً بمبلغ يناهز 721 مليون دولار أمريكي. وخُصِّص 26 مشروعاً من هذه المشاريع للبنى التحتية للاتصالات، وهو ما يمثل 97% من إجمالي التدخلات. ولم يُخصَّص سوى 21 مشروعاً وطنيّاً لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات غير المتعلقة بالبنى التحتية، أي ما مجموعه 13.98 مليون دولار أمريكي.

وفي سنة 2023، انطلق البنك في تقليص الفجوة الرقمية في بلدانه الأعضاء السبعة والخمسين. فاتخذ مبادرة تشكيل مجموعة العمل الفنية المعنية بالشمول الرقمي في البنك من أجل المساهمة في وضع استراتيجيته التشغيلية للشمول الرقمي بطريقة تشاورية وتعاونية مع الأطراف المعنية. وترمي الاستراتيجية المقترحة إلى تفعيل سياسة "تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية الشاملة" التي اعتمدها البنك سنة 2019. وتحدد هذه السياسة الاتجاه العام لتدخلات البنك المستقبلية في البلدان الأعضاء في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وقطاعات أخرى تدمج مكوّنَي اعتماد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستخدامها الاستراتيجي.

وأطلق البنك "برنامج الشراكة الاستراتيجية من أجل الشمول الرقمي" في قمة التحول الرقمي 2023 في جاكرتا، التي شاركت في تنظيمها وزارة الاتصالات والمعلوميات في جمهورية إندونيسيا، وكيانات حكومية أخرى والقطاع الخاص في إندونيسيا. وكان الهدف من ذلك هو دعم وتسريع تنفيذ الاستراتيجية التشغيلية للشمول الرقمي في بعض البلدان، ولا سيما عن طريق برامج تجريبية مع المنظمات الدولية، واكتساب وإتقان المهارات الرقمية، ودعم إعداد مشاريع وبرامج قابلة للتمويل.

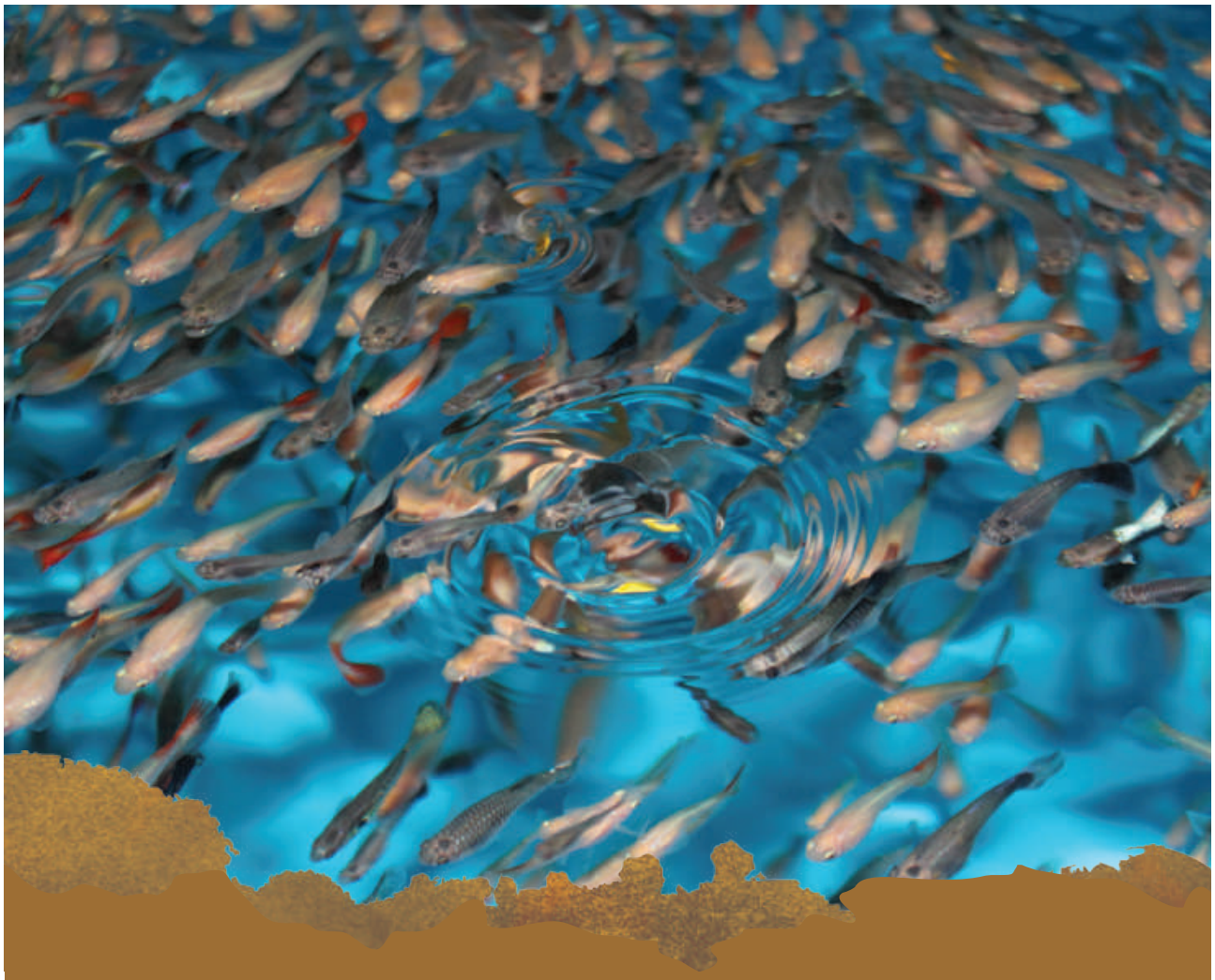

الإطار 10: برنامج التعاون في مجال استخدام التكنولوجيا

يُتوقَّع أن يؤدي إطلاق البنك لبرنامج التعاون في مجال استخدام التكنولوجيا إلى تيسير نقل واستخدام التكنولوجيات الفعّالة من حيث التكلفة من أجل التصدي للصعوبات الإنمائية في البلدان الأعضاء. وقد صُمّم هذا البرنامج ليكون قائماً على الطلب، ويمكّن من تبادل الخبرات، وتطوير القدرات، والتمويل الميسر. وقد حصل البنك على 95 مليون دولار أمريكي من موارد المنح من أجل تقديم الدعم المالي لاستخدام التكنولوجيا. ويركز هذا البرنامج على التعاون الوطني والدولي من أجل تمكين البلدان الأعضاء وتعزيز قدراتها التكنولوجية.

ويشدّد البرنامج على أهمية مواءمة التكنولوجيات المختارة مع الأولويات الإنمائية للبلدان المستفيدة وتعزيز التنمية الاقتصادية الشاملة. وهو يرمي أيضاً إلى إقامة شراكات ثلاثية النفع بين البلد العضو والجهة المقدّمة للتكنولوجيا والبنك. إنّ امتلاك البلد العضو للتكنولوجيا اللازمة ضروري لنجاحه في اعتمادها وتكييفها. وفضلاً على ذلك، يجب أن تكون التكنولوجيات المختارة عملية وفعّالة من حيث التكلفة في التغلب على الصعوبات الإنمائية.

وتشمل التجارب العملية للبرنامج حتى الآن ورشتين إيضاحيتين بشأن تربية الأحياء المائية وإنشاء الطرق. ولقيت هاتان الورشتان اهتماماً كبيراً من البلدان الأعضاء. فأمّا الورشة

تشمل التجارب العملية للبرنامج حتى الآن ورشتين إيضاحيتين بشأن تربية الأحياء المائية وإنشاء الطرق.

المعنية بتكنولوجيا تثبيت التربة التي عُقدت في السنغال، فأبرزت فوائد التكنولوجيات العملية والميسورة التكلفة في بناء الطرق الريفية، وشاركت فيها وكالات الطرق الوطنية من ثمانية بلدان. وأمّا الورشة الأخرى التي عُقدت بجامعة الملك عبد الله للعلوم والتقنية، فسلطت الضوء على تكنولوجيات تربية الأحياء المائية، وحضرها مندوبون من بوركينافاسو ومصر ومالي والمغرب. وتمثل الهدف من هاتين الفعاليتين في التوعية وتقديم أفكار عن استخدام التكنولوجيات من أجل زيادة الإنتاجية والتنافسية.

ويعتزم البنك مواصلة دعم هذه الأنشطة المتعلقة بالتوعية وبناء القدرات بغية الحدّ من مخاطر استخدام تلك التكنولوجيات. وسيجري البرنامج تقييمات تكنولوجية شاملة لتحديد التكنولوجيات التي تفي باحتياجات البلدان الأعضاء. وعلى العموم، يسعى البرنامج إلى تسريع نقل واستخدام التكنولوجيات الضرورية للتنمية المستدامة والنمو الاقتصادي في البلدان الأعضاء في البنك.

التدريب على تطوير القدرات في مجال الصرف الصحي الحضري الشامل ومعالجة الحمأة البرازية لفائدة البلدان الأعضاء في وسط وغرب أفريقيا.

النقل

النقل المستدام من أجل الشمول والازدهار هو أحد مجالات تدخّل البنك. ويرمي العمل الذي يُنجز في هذا الصدد إلى تعزيز الترابط داخل البلدان الأعضاء وفيما بينها من أجل تحقيق النمو الاقتصادي المستدام والتكامل الإقليمي. وفي سنة 2023، اعتمد البنك 13 مشروع نقل بمبلغ إجماليّ قدره 1.2 مليار دولار أمريكي. وقد صُمّمت تلك المشاريع بغية تطوير أنظمة نقل مستدامة وموثوقة وفعّالة من حيث التكلفة وقادرة على الصمود، وذلك من أجل تسريع الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية، والنمو، والحد من الفقر في البلدان الأعضاء في البنك. وتشمل هذه المشاريع الطرق أو الطرق السريعة، والسكك الحديدية، ومكافحة تآكل السواحل، والمطارات، وهي مشاريع من شأنها تحسين فرص الاستفادة من المنشآت الاجتماعية، والبنى التحتية الآمنة للنقل، والترابط، والنفاذ إلى الأسواق، وتوفير فرص العمل.

وساهمت ممارسة البنك المتعلقة بالنقل في إعداد وتجهيز واعتماد مختلف استراتيجيات الشراكة القُطرية، والتقارير عن أداء المحفظة القُطرية، وأطر المشاركة القُطرية، والتقارير عن اكتمال المشاريع. وأنشأ البنك أيضاً شبكة إقليمية للنقل مع المراكز الإقليمية من أجل تشجيع التعاون والمشاورات وتبادل المعارف وحل المشكلات في هذا القطاع. وعُقدت ورشات وندوات افتراضية دولية بشأن مواضيع مثل تكنولوجيا تثبيت التربة، وتفعيل نظام المعلومات الجغرافية في شبكات النقل، والتدخلات القائمة على الأدلة من أجل السلامة الطُّرُقية، والاستثمار العملي في التنقل الإلكتروني، والتكنولوجيات الطُّرُقية الداعمة للتحوّل الاقتصادي والتنمية الريفية.

ويُتوقَّع أن تساهم المشاريع المعتمَدة والتدخلات غير المادية في تحقيق عدة أهداف من أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة، ولا سيما القضاء على الفقر، والقضاء التام على الجوع، والصحة الجيّدة والرفاه، والعمل اللاّئق ونمو الاقتصاد، والصناعة والابتكار والهياكل الأساسية، والمدن والمجتمعات المحلية المستدامة، والعمل المناخي، وعقد الشراكات لتحقيق الأهداف. ويرمي البنك إلى دعم تطوير النقل المستدام من أجل تحقيق الشمول والازدهار بصبّ الاهتمام على حلول النقل المبتكرة التي تشجّع على عدم إقصاء السكان الأكثر احتياجاً وتحسين أداء وكفاءة حلول النقل.

المياه والتوسع الحضري والصرف الصحّي

يسعى البنك إلى تعزيز المدن الصالحة للعيش والمساهمة في التوسّع الحضري المستدام والشامل في البلدان الأعضاء. وفي سنة 2023، اعتُمد ما مجموعه 392.3 مليون دولار أمريكي لمشاريع التنمية الحضرية.

فقد اعتمد البنك، على سبيل المثال، تمويلاً بمبلغ قدره 298 مليون دولار أمريكي لمشروع تمويل السكن شبه الحضري والريفي في بنغلاديش. ويرمي هذا المشروع إلى تكثير فرص الحصول على التمويل الميسور التكلفة لبناء مساكن متعدّدة الطوابق مستدامة ومحافظة على البيئة وعالية الجودة، تحتوي على المرافق الأساسية اللاّزمة لذوي الدخل المنخفض والمتوسط الذين يعيشون في المناطق الريفية وشبه الحضرية في البلاد. وسيضمن ذلك الاستخدامَ الأمثل للأراضي ويوفّر الأراضي التي يمكن استغلالها في الزراعة. ويرمي هذا المشروع أيضاً إلى مكافحة تغيّر المناخ باستحداث مساكن قادرة على الصمود في مواجهة تغيُّر المناخ في المناطق المعرَّضة لهذه المشكلة المناخية، ومساكن محافِظة على البيئة بغية الحدّ من انبعاثات غازات الدفيئة. وسيستفيد من هذا المشروع 72,960 بنغلاديشياً استفادة مباشرة.

وفي جيبوتي، قدّم البنك التمويل للمرحلة الثانية من مشروع تطوير الأحياء العشوائية والتنمية الحضرية المتكاملة في "بولواس". فاعتُمد ما مجموعه 15.3 مليون دولار أمريكي، منها قرض بمبلغ قدره 15 مليون دولار أمريكي ومساعدة فنية بمبلغ قدره 0.3 مليون دولار أمريكي. ويرمي هذا المشروع إلى تحسين التنمية البشرية والتمكين الاقتصادي عن طريق تعزيز حصول الأسر الفقيرة على الخدمات الحضرية في الأحياء العشوائية المستهدفة في "جبل" "وجاغا بودوك" (جيبوتي). ويُتوقع أن تسفر هذه المرحلة الثانية عما يلي: (1) تحسين إمكان الوصول إلى الحيّ بتطوير بنى تحتية أساسية واقتصادية قادرة على الصمود في مواجهة تغير المناخ؛ (2) تعزيز قدرة المؤسسات العمومية المسؤولة عن تنفيذ برنامج القضاء على الأحياء العشوائية؛ (3) بناء قدرات الجمعيات المحلية ومنظمات المجتمع المدني بغية تعزيز مشاركتها في هذا المشروع.

واعتمد البنك أيضاً مبلغاً قدره 79 مليون دولار أمريكي لمشروع تمويل المساكن الميسورة التكلفة في جمهورية قرقيزستان، وهو مشروع سيُحسّن فرص حصول السكان المحرومين على مساكن ميسورة التكلفة وقادرة على الصمود وقليلة الاستهلاك للطاقة، فضلاً على دعم تطوير الرهن العقاري الشرعي في جمهورية قرقيزستان. وسيُبنى في إطار هذا المشروع 1,153 وحدة سكنية لما مجموعه 4,372 مستفيداً. وبموازاة ذلك، فإن خط تمويل موجَّهاً لآلية الرهن العقاري الشرعيّ سيُقترَض بمبلغ قدره 30,000 دولار أمريكي لكل قرض، أي ما لا يقل عن 333 مستفيداً مستهدَفاً.

وفي سنة 2023، وُفّر أيضاً برنامج لتطوير القدرات في مجال الصرف الصحّي الحضريّ الشامل ومعالجة الحمأة البرازية، الذي اشترك في إطلاقه كل من البنك و"مؤسسة بيل وميليندا غيتس"، لفائدة عشرة وكالات إنجاز وطنية في مجال الصرف الصحي في وسط وغرب أفريقيا بغية مساعدة البلدان الأعضاء على تحقيق المقصد 6 من أهداف التنمية المستدامة.

الإطار 11: البرنامج الوطني للإمداد بالمياه وخدمات الصرف الصحي في أذربيجان: قصة نجاح

فيما مضى، كان الحصول على المياه النظيفة ترفاً في المناطق الريفية بأذربيجان. فقد كانت الأسر تستيقظ باكراً للتزوُّد بالمياه خلال مدة الإمداد المحدودة التي لا تتعدى ست ساعات، وكانت غالباً ما تضطر إلى ترشيد استخدام المياه لتفادي نفادها. وكانت الأمراض المنقولة بالمياه متفشية، ولم تكن شبكة الصرف الصحي تخدم سوى منطقة صغيرة نسبياً. ولكن ذلك كله تغيّر بفضل تنفيذ البرنامج الوطني للإمداد بالمياه وخدمات الصرف الصحي في أذربيجان.

ويرمي هذا البرنامج- وهو ثمرة تعاون بين حكومة أذربيجان والبنك- إلى تذليل صعوبات الإمداد بالمياه والصرف الصحي في ست مناطق لفائدة أكثر من 200,000 شخص. وقد شملت المبادرة إنشاء شبكات جديدة للإمداد بالمياه، ومحطات لمعالجة مياه الصرف الصحي، وأنظمة لجمع مياه الصرف الصحي.

وكان تأثير البرنامج كبيراً. فقد انتقلت مدّة الإمداد بالمياه من ست ساعات في اليوم إلى 24 ساعة في اليوم، وزاد متوسط إمداد الفرد المياه في اليوم زيادة كبيرة من 10 لترات إلى 180 لتراً للفرد في اليوم. وزاد أيضاً معدّل ربط البيوت بشبكة مياه الشرب النظيفة والآمنة من 10% إلى 100%، وتمكن نحو 142,400 شخص من الوصول إلى نظام الصرف الصحي. وقد مكّنت هذه التطورات من تحسين الصحة العامة تحسيناً مباشراً، وحدّت من الأمراض المنقولة بالمياه، وارتقت بالظروف المعيشية عموماً. وأدّى المشروع إلى تزويد 77 مركزاً محلّياً مهمّاً، منها مدارس ومستشفيات، بالمياه وخدمات الصرف الصحي، وهو ما جعل نشاطها يتجدّد.

ولم ينحصر تأثير البرنامج في تحسين فرص الحصول على المياه النظيفة والصرف الصحي. بل ساهم أيضاً في التنمية الاقتصادية المحلية، وهيّأ 153 فرصة عمل في مواقع المشاريع الخمسة، وفرص عمل أخرى.

لقد غيّر البرنامج حياة أسر المناطق الريفية في أذربيجان. فلم تعد تلك الأسر منشغلة بترشيد المياه أو مواجهة الأمراض المنقولة بالمياه. بل صار بإمكانها الآن أن تستفيد بطريقة مستمرّة من المياه النظيفة وخدمات الصرف الصحي الأساسيّ، مما حسّن كثيراً من نوعية حياتها العامة.

لقد غيّر البرنامج حياة أسر المناطق الريفية في أذربيجان. فلم تعد تلك الأسر منشغلة بترشيد المياه أو مواجهة الأمراض المنقولة بالمياه.

الفصل الثالث
تعزيز الفعالية المؤسَّسية

يعتمد تأثير وفعالية البنك الإسلامي للتنمية، بصفته منظمةً، على هياكل وآليات عمل داخلية سليمة، منها الحوكمة المؤسسية، وتدبير المخاطر، والمراجعة، والامتثال، وتكنولوجيا المعلومات. وفي سنة 2023، واصلنا تحرّي الدقة في ضمان سلامة وفعالية جميع هذه الأنظمة المؤسسية.

1.3: مجلس المحافظين

يتألّف مجلس المحافظين من ممثلين رفيعي المستوى (أغلبهم وزراء) للبلدان الأعضاء السبعة والخمسين. وينص قرار سابق للمجلس على أن يجتمع هذا المجلس في أحد البلدان الأعضاء مرة في السنة، وفي مقرّ البنك مرة كل ثلاث سنوات. ولكلّ بلد عضو محافظٌ يمثّله في مجلس المحافظين، وله 500 صوت أساسيّ، زائداً صوتاً واحداً عن كل سهم يَكتتب فيه. ويتّخذ مجلس المحافظين قراراته عموماً بأغلبية الأصوات الممثَّلة في الاجتماع.

ويفحص المجلس، في اجتماعاته السنويّة، أداء البنك خلال السنة السابقة، ويتباحث الاستراتيجيات والسياسات المستقبلية. وينتخب رئيسه ونائبي رئيسه عن السّنة التالية حتى انعقاد اجتماعه التالي.

ويفوِّض مجلس المحافظين- بصفته أعلى هيئة في البنك- بعضَ الصلاحيات ذات الصلة بعمليات البنك العامّة إلى مجلس المديرين التنفيذيين. غير أن تلك الصلاحيات لا تشمل أبداً المسائل المتعلّقة بالعضوية، أو التغييرات التي تطرأ على رأس المال المصرح به، أو قبول البلدان الأعضاء أو تعليق عضويتها، أو تغيير رأس المال المصرح به، أو انتخاب الرئيس والمديرين التنفيذيين، أو تحديد مدّة خدمتهم، أو الموافقة على القوائم المالية المراجَعة وتقارير المراجعين الخارجيين، أو تحديد الاحتياطي، أو توزيع صافي الدخل. ويجوز لمجلس المحافظين أيضاً، بموجب اتفاقية تأسيس البنك، أن يعتمد الأنظمة واللوائح وإنشاء المؤسسات الفرعية اللاّزمة لإدارة أنشطة البنك.

الاجتماعات السنوية والجمعيتان العامة والعمومية لمجموعة البنك خلال سنة 2023

قادت اللجنة المنظمة للاجتماع السنوي (2023) تنظيم الاجتماعات السنوية والجمعيتين العامة والعمومية (2023) للبلدان الأعضاء المنتسبة إلى مجموعة البنك، وذلك برئاسة الأمانة العامة لمجموعة البنك. وفي المجمل، عُقدت ثماني ندوات إلكترونية و48 اجتماعاً مقرَّراً وفعاليات لتبادل المعارف واجتماعات أخرى. وقُدّمت الترجمة الفورية باللغات الإنكليزية والفرنسية والعربية، واللغة الروسية عند الضرورة، لثمانية وثلاثين اجتماعاً حضورياً وثلاث ندوات إلكترونية.

وعُقد الاجتماع السنويّ الثامن والأربعون لمجلس المحافظين يومي 12 و13 مايو 2023 بمدينة جدة (المملكة العربية السعودية). وكان ذلك برعاية سامية من خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود، تحت شعار "إقامة الشراكات درءاً للأزمات". وتضمّن جدول الأعمال المعتمَد في الاجتماع عدَّةَ بنود، منها النظر في التقرير السنويّ الثامن والأربعين للبنك، والموافقة على القوائم المالية للبنك والصناديق التابعة له، وانتخاب رئيس مجلس المحافظين ونائبي رئيسه عن سنة 2024.

وإضافةً إلى ذلك، عيّن المجلس مراجعين خارجيين لكل من البنك، وصندوق الوقف، وصندوق تثمير ممتلكات الأوقاف، والهيئة العالمية للوقف، وصندوق البنك للعلوم والتكنولوجيا والابتكار عن السنة المالية 2024، وصندوق التمكين الاقتصاديّ للشعب الفلسطينيّ عن السنتين الماليتين 2023 و2024.

وشكّلت فعاليات تبادل المعارف، التي عُقدت على هامش الاجتماع السنويّ، فرصة للمشاركين كي يتطرقوا لمختلف الموضوعات التي تهمّ البلدان الأعضاء، مثل بحث سبل تعزيز العلاقات الاقتصادية فيما بين البلدان الأعضاء في سياق التغيرات المستمرة والسريعة على الساحة الدولية.

وعُقد اجتماع المائدة المستديرة للمحافظين يوم 13 مايو 2023، وتناول أساساً موضوع "الاستفادة من الشراكات فيما بين بلدان الجنوب درءاً للأزمات". وقد اعتبر البنك الأفكار والآراء التي طرحها المحافظون ضرورات استراتيجية هامّة ستعمل مختلف إداراته على تنفيذها خلال السنوات التالية.

2.3: مجلس المديرين التنفيذيين

يتألف مجلس المديرين التنفيذيين من 18 عضواً، تسعة أعضاء معينين يمثّل كلٌّ منهم أحد أكبر البلدان التسعة مساهمةً، وتسعة أعضاء منتخبين يمثّل كل منهم مجموعة تتراوح بين أربعة وسبعة بلدان. ويعقد مجلس المديرين التنفيذيين عادةً- وهو الآن في دورته السادسة عشرة- خمسة اجتماعات في السنة.

ويتولى مجلس المديرين التنفيذيين مسؤولية التوجيه العامّ لعمليات البنك، ويمارس جميع الصلاحيات التي يفوّضها إليه مجلس المحافظين، كإعداد أعمال مجلس المحافظين، واتخاذ القرارات المتعلقة بأنشطة البنك وعملياته، واعتماد الموازنة، وعرض حسابات كل سنة مالية على مجلس المحافظين للموافقة عليها في اجتماعه السنويّ.

ويشارك أعضاء مجلس المديرين التنفيذيين أيضاً في عمل خمس لجان فرعية منبثقة عنه هي:

- لجنة المراجعة
- لجنة أخلاقيات العمل
- لجنة المالية وإدارة المخاطر
- لجنة الحوكمة والإدارة
- لجنة العمليات والفعالية الإنمائية

واتخذت الأمانة العامة لمجموعة البنك التدابير اللازمة لعقد خمسة اجتماعات للمجلس المديرين التنفيذيين و16 اجتماعاً للجان الدائمة المنبثقة عن المجلس سنة 2023. وفي سبيل تسهيل حسن سير الاجتماعات وتيسير اتخاذ القرار السليم، قدمت الأمانة العامة لمجموعة البنك دعماً متخصصاً وخدمات استشارية في مجال الحوكمة، ووفرت وثائق العمل والترجمة الفورية باللغات الإنكليزية والفرنسية والعربية.

ويعرض الجدول الآتي بيانات عن القرارات الصادرة عن مجلس المديرين التنفيذيين في اجتماعاته خلال السنة قيد النظر بشأن المشاريع والتمويلات والسياسات والمسائل الإدارية.

3.3: الحوكمة الشرعية

يشكّل التزام البنك القاطع بالحوكمة الشرعية أساس المالية الأخلاقية في مجال التنمية المتعددة الأطراف. وقد التزم البنك بمراعاة مبادئ الشريعة في كل جانب من جوانب عملياته.

وفي سنة 2023، سنة التحوّل، اتخذ البنك مبادرات مهمة لتعزيز الحوكمة الشرعية المؤسسية، منها تعيين أعضاء جدُد في الهيئة الشرعية لمجموعة البنك وإقرار معيار السوق المالية الإسلامية الدولية والأدوات المالية للتحوط الإسلامي. والهدف من هذه الإجراءات هو تحسين التخفيف من مخاطر معدل الربح وتبديل العملات في العمليات الإنمائية، وهو ما ينمّ عن تفاني البنك في التمسك بمبادئ الشريعة في جميع أنشطته. وإضافة إلى ذلك، توسع نطاق التدقيق الشرعي السنويّ ليشمل الإشراف على الصندوق الاستئمانيّ الإنسانيّ لأفغانستان، وهو ما يدل على التزام البنك بالشفافية والمسؤولية وسد الاحتياجات الإنسانية.

وفضلاً على ذلك، كشف البنك عن توجهه الاستباقي للامتثال للشريعة الإسلامية بتنشيط حرصه على التقيد بالمعيار الدولي لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية المتعلق بالفحص الشرعي للاستثمارات في الأسهم. واضطلعت شعبة الشؤون الشرعية بدور حاسم في تنظيم ورشات لتدريب موظفي البنك والبلدان الأعضاء والجهات الإنمائية الشريكة على الحوكمة الشرعية السليمة، وتمكينهم من تقليل مخاطر عدم الامتثال للشريعة الإسلامية في المشاريع الإنمائية. وإضافة إلى ذلك، ساهمت شعبة الشؤون الشرعية في وضع الإطار التشغيلي للتكافل الخاص بالمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات، وذلك لتعزيز الحوكمة الشرعية لعمليات التكافل في المؤسسة.

وفي نهاية المطاف، لا يعتبر البنك الحوكمة الشرعية مجرد بروتوكول، بل تعهّداً بمراعاة أعلى معايير التمويل الأخلاقي، وضمان التنمية العادلة والمستدامة لجميع الأطراف المعنية والمجتمعات المحلية. وإذا كان البنك يتدبر أمر نفسه في المشهد المعقد للتمويل الإنمائي، فإنه يدرك الدور المحوري للحوكمة الشرعية السليمة في حماية مهمته. إنها ليست مجرد ضرورة روتينية، بل بوصلة أخلاقية توجه كل مساعيه، وتضمن ثباته في التزامه بالتنمية العادلة والمستدامة.

الجدول 1.3: اجتماعات مجلس المديرين التنفيذيين سنة 2023 (1445/1444)

تاريخ الاجتماع	رقم الاجتماع	المشاريع والمساعدات الفنية*	المعونة الخاصة	الاستراتيجيات والسياسات	بنود أخرى	بنود وافق عليها رئيس البنك وعُرضت على المجلس للعلم **	مجموع البنود المدرجة في جداول الأعمال	القرارات المعتمدة
4 فبراير 2023	349	1	-	-	23	2	26	11
1 أبريل 2023	350	4	-	1	28	3	36	21
10 مايو 2023 (بالتزامن مع الاجتماع السنوي الثامن والأربعين)	351	8	-	1	5	1	15	10
9 سبتمبر 2023	352	11	-	3	30	2	46	25
10 ديسمبر 2023	353	16	-	2	26	1	45	28
المجموع	**5**	**40**	**-**	**7**	**112**	**9**	**168**	**95**

* المشاريع والمساعدة الفنية.
** منها مشاريع المساعدة الفنية التي وافق عليها الرئيس.

4.3: تدبير المخاطر

إن طبيعة أنشطة التمويل الرامية إلى تأدية المهمة الإنمائية تعرض البنك للعديد من المخاطر المالية وغير المالية. وللتخفيف من هذه المخاطر، يستخدم البنك مختلف الأساليب لتدبير المخاطر ويملك نظاماً محكَماً لتدبير المخاطر يشمل كفاية رأس المال، وإطار تدبير حدود التعرض للمخاطر، وإطار إدارة الأصول والخصوم، وإطار تدبير مخاطر العمليات، وعملية ائتمان كاملة لتسيير أنشطته التشغيلية. ويتولى مراقبة المخاطر مجلس المديرين التنفيذيين ولجنة المالية وإدارة المخاطر المنبثقة عنه، التي توافق على الاستراتيجية والسياسات والتوجيهات المتعلقة بالمخاطر. وتحرص هيئة إدارة البنك- بدعمٍ من لجنة إدارة المخاطر ولجنة إدارة الأصول والخصوم- على تنفيذ الأنشطة طبقاً لإطارٍ معتمَدٍ في مجال حوكمة المخاطر.

وتُحرز وظيفة المخاطر في البنك تقدماً على مرّ الزمن، وذلك باعتماد تصور شامل لتدبير مختلف المخاطر المالية وغير المالية، ومنها المخاطر الائتمانية، ومخاطر السوق، والسيولة، والعمليات. وفي هذا السياق، بلغ تنفيذ مشروع تدبير المخاطر المؤسسية في عموم البنك، مشفوعاً بتحليلات متقدمة للمخاطر والبيانات المالية، ولا سيما مستودع البيانات المتكامل "DataMart"، مرحلة متقدّمة سنة 2023. ومنذ الربع الأول من سنة 2023، بدأ إعداد تقارير ربع سنوية عن مجموع مقاييس ودرجات تحمُّل المخاطر المنصوص عليها في إطار الإقبال على المخاطر من أجل تحديد قدرة المؤسسة واستعدادها لتحمُّل المخاطر، ومن ثم ضمان استدامة البنك على المدى البعيد.

ومن بين المبادرات الأخرى، نفذ البنك مشروع التحوّل عن سعر الليبور، وذلك لضمان انتقال سلس إلى أسعار مرجعية بديلة. ويعكف البنك على إكمال مرحلة مراجعةٍ ومعايرةٍ لنماذج تصنيفه الداخلية، التي تتكون من التمويلات السيادية، والمؤسسات المالية، وتمويل المشاريع، والتمويل المؤسسيّ. كذلك، حصل تقدُّم كبير في تنفيذ النظام المتعلق بمخاطر العمليات، والرامي إلى أتمتة قياسها ورصدها وتدبيرها، وتفعيل الضبط والتقييم الذاتي للمخاطر، ووضع بيانات عن الخسائر، ومؤشرات مخاطر أساسية. وفضلاً على ذلك، شرع البنك في فحص وتحديث "إطار تدبير التعرض" و"إطار إدارة الأصول والخصوم" الخاصين به سنة 2023، ومن المقرَّر تنفيذهما سنة 2024 من أجل مواصلة تعزيز الحوكمة والبنى التحتية المتعلقتين بتدبير المخاطر.

تُحرز وظيفة المخاطر في البنك تقدماً على مرّ الزمن، وذلك باعتماد تصور شامل لتدبير مختلف المخاطر المالية وغير المالية، ومنها المخاطر الائتمانية، ومخاطر السوق، والسيولة، والعمليات.

5.3: أنشطة المراجعة

تَتْبَعُ إدارة المراجعة الداخلية وظيفياً لمجلس المديرين التنفيذيين عن طريق لجنة المراجعة. وهي تؤدي دوراً مهمّاً في إطار تدبير مخاطر البنك، وذلك بتقديمها لمجلس المديرين التنفيذيين وهيئة الإدارة الضمانَ الموضوعيّ والمستقلّ والمشورةَ اللاّزمة بشأن فعالية وكفاءة الحوكمة المؤسسية وتدبير المخاطر، وآليات ونظم الرقابة الداخلية.

وفي سنة 2023، أكملت إدارة المراجعة الداخلية مهام المراجعة المقرَّرة، وغيرها من المهام الخاصّة المطلوبة، واستمرت في بناء الكفاءات الأساسية لرأسمالها البشري. وحضر موظّفو هذه الإدارة مؤتمرات تدريبية ذات صلة، وواصلوا استثمار المزيد في الأداة التكنولوجية لاستخراج العمليات. وحدّثت الإدارة أيضاً برمجيتها الخاصة بالمراجعة الداخلية حتى تضاهي أحدث الأدوات الأخرى المتاحة في السوق. وتنطوي النسخة الجديدة من البرمجية على عدة تحسينات، ولا سيما على مستوى تصفيات التقارير ولوحات المتابعة. وإضافةً إلى ذلك، تابعت الإدارة تنفيذ خطط عمل هيئة الإدارة متابعةً دقيقة.

وفي إطار إقامة الشراكات والتعاون على الصعيد الدولي، شاركت إدارة المراجعة الداخلية في الاجتماع السنوي لمجموعة ممثّلي دوائر المراجعة الداخليّة للحسابات في المؤسسات المالية المتعددة الأطراف (مجموعة الرؤساء التنفيذيين للمراجعة)، حيث تبادل المشاركون تجارب قيّمة وممارسات فضلى في مجال المراجعة الداخلية. والتقت الإدارة أيضاً في مقر البنك بالقائمين على وظيفتي المراجعة الداخلية أو التقييم في العديد من المؤسسات الدولية، وذلك لإقامة العلاقات وتبادل المعارف وبناء القدرات.

6.3: الامتثال

تشرف شعبة الامتثال في البنك على أنشطته اليومية وتحرص على امتثال عملياته واستثماراته وأنشطته لأنظمة المؤسسة ولوائحها وآلياتها المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ومعرفة العميل. وفي سنة 2023، عملت شعبة الامتثال على تحويل سياستها إلى إجراءات بترسيخ ثقافة الامتثال داخلياً عن طريق التدريب والتوعية. وفي هذه السنة، اتّسع نطاق التدريب ليشمل أكثر من 200 متدرب في مختلف المستويات. وفضلاً على ذلك، ساعدت شعبة الامتثال الوحدات الإدارية على تفادي العقوبات وغيرها من المخاطر التنظيمية باطلاعها على آخر المستجدّات بواسطة تقارير استشارية ومذكرات. وعلى الصعيد الخارجيّ، عزّزت شعبة الامتثال التعاون مع الجهات الشريكة من أجل إطلاعها على آليات عمل البنك وإجراءاته المتعلقة بالعناية الواجبة وتبادل المعلومات بشأن الملكية الحقيقية والجرائم المالية وغيرها من مخاطر الامتثال.

وشاركت شعبة الامتثال مشاركة فعالة في عدة أنشطة ولجان خاصة بأن عملت على حلّ قضايا الامتثال. وعُقدت عدة جلسات عمل مع الوحدات الإدارية لتناول قضايا الامتثال المتعلقة بإعداد عمليات السداد والتثبّت من ماضي العملاء وتحديد هوية العملاء بالتنسيق مع عدة بنوك مراسلة، من أجل تعزيز التعاون والتوافق وبناء الثقة.

وفي سنة 2023، ردّت شعبة الامتثال في البنك على 1,231 طلباً صادراً من 26 إدارة وكيان وجهة شريكة خارجية. وفضلاً على ذلك، نُظر في 915 طلبَ إدماج، وقُدّم 185 رأياً استشارياً، وقُدّم 43 رأياً استشارياً خارجياً، وعولجت 53 حالة تتعلق بعقوبات، وعمليات سداد، واستشارات ضريبية.

وتعاون موظفو شعبة الامتثال مع الهيئات الإقليمية المعنية بمكافحة غسل الأموال التي تعمل في البلدان الأعضاء في البنك، مثل فريق آسيا والمحيط الهادئ المعني بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وفريق العمل الحكومي الدولي لمكافحة غسل الأموال في أفريقيا الوسطى، وفريق العمل الحكومي الدولي لمكافحة غسل الأموال في غرب أفريقيا، ولجنة الخبراء المعنية بتقييم تدابير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وذلك بغية المساعدة على بناء قدرات البلدان الأعضاء في مجال مكافحة الجرائم المالية. وفضلاً على ذلك، شارك موظفو شعبة الامتثال في أنشطة التقييم التي تضطلع بها فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية في البلدان الأعضاء في البنك.

7.3: الحوكمة المؤسسية

الحوكمة المؤسسية ضروريّة لحسن سير البنك. وهي عنصر أساسيّ في تحسين الكفاءة والنموّ، وعنصر حاسم في تعزيز ثقة الأطراف المعنية في البنك. ويدرك البنك مدى أهمية الحوكمة الجيّدة في تحقيق التنمية المستدامة. وتشكّل مبادئ الحوكمة الجيّدة جزءاً لا يتجزّأ من قيم البنك الأساسية. ويضمن إطار البنك المتعلق بالحوكمة المؤسسية المساءلة والتوزيع الواضح للمسؤوليات. وهو يُعزّز الشفافية ويُسهّل تقييم جودة تنظيم البنك وأنشطته. وكانت الإنجازات الكبرى في مجال الحوكمة المؤسسية خلال سنة 2023 هي ما يلي:

الحوكمة المؤسسية ضروريّة لحسن سير البنك. وهي عنصر أساسيّ في تحسين الكفاءة والنموّ، وعنصر حاسم في تعزيز ثقة الأطراف المعنية في البنك.

- بدأت المحكمة الإدارية نشاطها. وهي تعقد جلساتها الدورية حضورياً في مقر البنك بجدة. وهي أعلى هيئة في نظام العدل الداخلي لمجموعة البنك، وقراراتُها نهائية وملزمة.
- أعيد تشكيل لجنة النظر في طعون موظفي مجموعة البنك. وهي الآن تضطلع بأنشطتها العادية.
- وافق رئيس البنك على نسخة سنة 2023 من سجلّ المفوَّضين بالتوقيع في البنك على العمليات المصرفية وعمليات الخزانة والاستثمار وعمليات المراكز الإقليمية ومركز التميّز.
- وُضعت وثائقُ حوكمة البنك والسياساتُ المعتمَدة رهن إشارة جميع المستخدَمين على بوابة الحوكمة المؤسسية والسياسات في البنك.
- اعتمد مجلس المديرين التنفيذيين وهيئة إدارة البنك جميع السياسات والقواعد واللوائح والتوجيهات المهمة سنة 2023. وقد قدمت شعبة الحوكمة المؤسسية الدعم اللّازم للوحدات الإدارية في إطار سيرورة فحص واعتماد صكوك السياسات.
- استُحدثت آلية مراجعة سنوية لتفويض الصلاحيات والأنظمة الداخلية للجان والدليل التنظيمي.
- أطلق مركز الخدمات "جيرا" للحوكمة المؤسسية.

8.3: التصنيف الائتماني

أكّدت أربع وكالات تصنيف ائتماني، هي وكالة "فيتش ريتينغس" (19 مايو)، و"خدمة موديز للمستثمرين" (22 سبتمبر)، و"مؤسسة التصنيف الماليزية" (10 أغسطس)، و"ستاندرد أند بورز غلوبال" (22 ديسمبر) تصنيفاتها الائتمانية الممتازة للبنك (AAA) مع نظرة مستقبلية مستقرة سنة 2023. وهذه التصنيفات الممتازة مدعومة برسملة البنك القويّة، ونسبة رفعه المالي المنخفضة، وحالة سيولته واحتياطاته القويّة، وقدرته المكينة على حشد التمويل من السوق، وإدارته المتحفظة للمخاطر مدعومةً بسياسات فعالة لتدبير المخاطر، ومخاطره الضعيفة في مجال الملاءة، ودعمه القوي من البلدان الأعضاء. وبعد الانتهاء من دورة المراجعة خلال سنة 2023، حصل البنك على تصنيف ائتماني ممتاز (AAA) مع نظرة مستقبلية مستقرة للسنة الحادية والعشرين على التوالي من وكالة " ستاندرد أند بورز"، والسنة السابعة عشرة على التوالي من وكالة "موديز لخدمة المستثمرين"، والسنة السادسة عشرة على التوالي من وكالة "فيتش".

هذا الدعم دليل قوي على روح التضامن والتعاون من أجل التنمية في العالم الإسلامي، ويُتوقَّع أن يستمر هذا الدعم في السنوات المقبلة لتحقيق مهمة البنك في مجال التنمية المستدامة.

9.3: دعم البلدان المساهمة

ما انفكت البلدان الأعضاء تقدم للبنك، منذ إنشائه، دعماً مستمراً تمثّل في ضخ مساهمات متعددة في شكل زيادات عامة وخاصة في رأس المال. وهذا الدعم دليل قوي على روح التضامن والتعاون من أجل التنمية في العالم الإسلامي، ويُتوقَّع أن يستمر هذا الدعم في السنوات المقبلة لتحقيق مهمة البنك في مجال التنمية المستدامة.

وفي الاجتماع السنوي 2023، تعززت قاعدة رأسمال البنك مرة أخرى عندما وافق مجلس المحافظين- في تصويت كثيف يؤكد الثقة في مهمة البنك في ظل بيئة اقتصادية عالمية بالغة الصعوبة- على زيادة خاصّة في رأس المال لجمهورية إندونيسيا التي قدّمت طلباً أحادي الجانب لزيادة مساهمتها في رأسمال البنك من 2.25% إلى 8.43%. وسينتج عن الزيادة الخاصّة التي تقدّمت بها إندونيسيا، وهي بلد عضو في مجموعة العشرين، ضخ نقدي إضافي قدره 881.7 مليون دينار إسلامي (1.2 مليار دولار أمريكي) (تُدفع خلال 14 سنة) في موازنة البنك العمومية، وهو ما يمكن البنك من زيادة تدخلات التنمية المستدامة في بلدانه الأعضاء. وستؤدي هذه الزيادة دوراً بالغ الأهمية في التخفيف من وطأة الفقر والتصدي لتأثير تغير المناخ وتحقيق الأمن الغذائي والنمو الاقتصادي غير المضر بالبيئة والقدرة على الصمود.

وتمكّن مستوياتُ الرسملة المرتفعةُ بفضل الزيادات العامة المتتالية في رأسمال البنك، ومعدّلاتُ الاكتتاب المرتفعة جدّاً، والزياداتُ الخاصّة للبلدان الأعضاء في رأسمال البنك، من تعزيز استدامة البنك المالية وقدرته على الصمود في مواجهة الأزمات المالية. وهي مكانة تنظر إليها وكالات التصنيف الائتماني العالمية أيضاً بعين الرضا، وكثيراً ما لفتت هذه الوكالات الانتباه إلى أن "قوة دعم البلدان المساهمة" من العوامل الهامّة التي يقوم عليها التصنيف الائتماني الممتاز (AAA) للبنك، الذي ما فتئت وكالات التصنيف الائتماني تؤكده منذ أكثر من عقدين من الزمن.

ويمكن للبنك الاعتماد على تصنيفه الائتماني الممتاز (AAA) في حشد موارد من أسواق رأس المال العالمية، وذلك أساساً عن طريق إصدارات للصكوك بتكاليف مثلى لفائدة البلدان الأعضاء. وتمكّن هذه الموارد من زيادة المبلغ السنوي المخصَّص للعمليات، تكملةً لرأس المال السهمي، من أجل الوفاء بالاحتياجات التمويلية المتزايدة للبلدان الأعضاء.

10.3: استراتيجيةُ الشراكة القُطرية وإطارُ المشاركة القطرية

في سنة 2023، أحرزت مجموعة البنك، بقيادة المديرية العامة للبرامج القطرية، تقدُّماً كبيراً في بعث استراتيجية الشراكة القُطرية واستحداث إطار المشاركة القُطرية. ويمثل ذلك تقدماً مقارنة بالعمل الأساسي الذي أُنجز سنة 2022، وهو عمل يركز على تحسين هذه الأطر وبعثها وتوسيع نطاقها من أجل سدّ مختلف احتياجات البلدان الأعضاء بطريقة أفضل.

وفي سنة 2023، انصرف معظم الاهتمام إلى تفعيل إطار استراتيجية الشراكة القُطرية. وكان الهدف من ذلك هو الانتقال من توجُّه نظريّ إلى توجُّه نفعيّ قوامُه التنفيذ. وساهم استكمال النماذج وآليات العمل والتوجيهات المتعلقة باستراتيجية الشراكة القُطرية مساهمةً مهمةً في هذا الانتقال، وذلك بمواءمة وثيقة للاستراتيجيات مع الواقع الملموس. وإضافةً إلى ذلك، انصب التركيز على توسيع نطاق التآزر في مجموعة البنك سواءً عند صياغة استراتيجية الشراكة القُطرية أو عند برمجتها وتنفيذها.

وأُعطيَت الأولوية أيضاً للتوسع الاستراتيجيّ والمشاركات الخاصة، وذلك من أجل مواءمتها بطريقة أكثر فعالية مع مختلف الأحوال التي تميّز البلدان الأعضاء. واستُحدثت أداة مخصَّصة، هي "إطار المشاركة القطرية"، من أجل تواؤم وتعاون مجموعة البنك مع البلدان الأعضاء في حالات خاصة، كالبلدان التي لا تقترض، أو البلدان ذات التعرّض الشديد أو هامش المناورة المحدود أو كليهما، أو البلدان التي تستأنف علاقاتها مع مجموعة البنك بعد انقطاع. وقد مكّنت هذه الطريقة الشاملة من الوضع السريع لقائمة المشاريع بالتعاون الوثيق مع الوزارات والجهات الإنمائية الشريكة والأطراف المعنية.

وبناءً على المبادرات الناجحة سنة 2022، التي شهدت استكمال سبع استراتيجيات شراكة قطرية (متجاوزة المتوسط التاريخي المتمثل في استراتيجيتين اثنتين)، انصبّ الاهتمام خلال سنة 2023 على الاستمرار في تحقيق التحسّن. وقد تحول التركيز إلى التطور وتجنب الركود. وكانت الإنجازات التي تحققت خلال سنة 2023 مهمّة، إذ أُنجزت أربع استراتيجيات شراكة قُطرية مع بنغلاديش وجمهورية قرقيزستان وينين وقطر، وخمسة أطر مشاركة قُطرية مع غُيانا وباكستان وطاجيكستان وغامبيا وأذربيجان. وقد تجووز الهدف المحدَّد في سبع استراتيجيات شراكة قطرية إلى تسع استراتيجيات مُحكَمة.

وتزمع المديرية العامة للبرامج أن تصوغَ، خلال سنة 2024، ثمانية استراتيجيات شراكة قُطرية وأطر مشاركة قطرية إضافية، وتهتمَّ بتحسين آليات العمل، والنماذج، والتوجيهات. والهدف من ذلك هو تحويل هذه الاستراتيجيات إلى أدلّة عملية للتنفيذ، وتمكين البلدان الأعضاء، وتعزيز تأثير النتائج الإنمائية. وتجدر الإشارة إلى أن كيانات مجموعة البنك صارت تشارك في سيرورة التخطيط لأعمال استراتيجيات الشراكة القُطرية وأطر المشاركة القطرية، وهو ما يمكّنها من ترشيح بلدان لقيادة استراتيجيات شراكة قُطرية أو أُطر مشاركة قُطرية بالشراكة مع المراكز الإقليمية.

في نهاية السنة قيد النظر، تبدو استراتيجية الشراكة القُطرية وإطار المشاركة القُطرية أداتين فعالتين وعمليتين وقابلتين للتكيّف وجاهزتين لحفز شراكات ونتائج إنمائية كبيرة في السنوات المقبلة.

وفي الختام، لقد كان التزام مجموعة البنك القاطع بالتأقلم والتطوّر وتحسين خدمتها للبلدان الأعضاء جليّاً في رحلة تنشيط استراتيجيّة الشراكة القُطرية سنة 2023. وفي نهاية السنة قيد النظر، تبدو استراتيجية الشراكة القُطرية وإطار المشاركة القُطرية أداتين فعالتين وعمليتين وقابلتين للتكيّف وجاهزتين لحفز شراكات ونتائج إنمائية كبيرة في السنوات المقبلة.

11.3: تقييم العمليات

تقيِّم إدارة التقييم المستقل مدى مساهمة تدخلات البنك في النتائج الإنمائية. وفي سنة 2023، انتهت الإدارة من 11 تقييماً للمشاريع في 10 بلدان أعضاء وتقييمٍ واحد لمشروع المعونة الخاصة في الهند. ومن هذه المشاريع مشروعان قيد التنفيذ هما: مشروع تحسين القيمة المضافة في قطاع الفول السوداني في غامبيا، ومشروع تحسين الأمن الغذائي الوطني بزيادة إنتاج الأرز في أوغندا.

وفي سنة 2023، أطلقت الإدارة خمسة تقييمات (داخلية، وقُطرية، ومواضيعيّة(، منها تقييم للمشاركة القُطرية لمصر، وتقييم في قطاع الزراعة والمياه والتنمية الريفية، وتقييم مواضيعيّ للسياسة والاستراتيجية المتعلقتين بالتعاون والتكامل الإقليميين، وتقييم داخليّ لصندوق التضامن الإسلامي للتنمية. واستجابةً لطلبات محدَّدة من هيئة الإدارة، باشرت الإدارة أيضاً تقييماً خاصّاً لتأثير إعادة الهيكلة التنظيمية على استقرار العمل.

واستكملت الإدارة أيضاً ثمانية تقييمات داخلية وقُطرية ومواضيعية أُطلقت في السنة السابقة، وهي: تقييم داخلي لمبادرات البنك المتعلقة بتعبئة الموارد من خارج الميزانية، وتقييم للمساعدة القُطرية لكوت ديفوار، وتقييم مواضيعي لشراكات البنك، وتقييم داخلي للكفاءة التشغيلية لمشاريع البنك عند البدء، وتقييم مواضيعي للمشاريع الممولة عن طريق خط التمويل، وفحص خاص لتعبئة التمويل النظير في البنك، والتثبّت من فحصين لاكتمال استراتيجيّة الشراكة القُطرية مع بنغلاديش والكويت. وفضلاً على ذلك، عرضت الإدارة على الرئيس تقييمها لبرنامج البنك المتعلق بمكافحة أزمة الغذاء التي ظهرت سنة 2009 (وهو برنامج يدعى "برنامج إعلان جدة").

وشهدت سنة 2023 أيضاً إنجازات هامّة في مجال التقييم والتعلم والتوعية. فقد زادت الإدارة من أنشطتها الداخلية والخارجية مع الأطراف المعنية والعملاء الأساسيين. وتراوحت تلك الأنشطة بين تنظيم ثماني جلسات لتبادل المعارف وإعداد ونشر 34 منتجاً معرفياً مخصَّصاً لمختلف فئات الجمهور. وكان الهدف من هذه المنتجات، التي تشمل سلاسل معرفية؛ ومذكرات واسعة النشر؛ وفيديوهات؛ ومقالات؛ ونشرات إخبارية، هو تعزيز كفاءات الموظفين وتنقيح توجيهات وأدلّة التقييم. ونظّمت إدارة التقييم المستقلّ أيضاً البرنامج الدولي للتدريب على التقييم الإنمائي في مقرّ البنك، وهو ما يؤكد حرصها على بناء قدرات موظفي البنك في مجال التقييم. وقد واصلت هذه الإدارة إقامة الشراكات مع كيانات مثل مبادرة التقييم العالمية، ومركز الأثر، والصندوق السعودي للتنمية، ووزارة الاقتصاد السعودية من أجل مواءمة خطة التقييم في البنك مواءمة أفضل مع الأهداف المشتركة والممارسات الفضلى الموجّهة لأنشطة الجهات الإنمائية الشريكة.

وعلى العموم، كشف ما بذلته الإدارة من جهود متضافرة سنة 2023 عن اهتمام البنك بثقافة تقييم رصينة، وباستغلال استنتاجات التقييم في التحسين المستمر لتدخلات البنك المتعلقة بالتنمية المستدامة.

12.3: الفعالية الإنمائية

يشكِّل رصدُ الفعالية الإنمائية للبنك وإعدادُ التقارير عنها أولويةً قصوى، تتحقق في التقرير السنويّ عن الفعالية الإنمائية، أحدِ تقارير البنك الرائدة. ويعرض هذا التقرير الفعالية الإنمائية لتدخلات البنك ويتناول المستويات الأربعة لإطار الإدارة القائمة على النتائج (وهي الأهداف، والنتائج الإنمائية، والفعالية التشغيلية، والكفاءة التنظيمية)، وذلك طبقاً للممارسات الفضلى في هذا المجال. وهو يتناول تدخلات البنك المتعلقة بالتمويل السيادي، والشراكة بين القطاعين العام والخاص، والصناديق الاستئمانية وغير الاستئمانية، والاستثمارات في المالية الإسلامية، وبرامج المنح.

وينشر البنك التقرير السنويّ عن الفعالية الإنمائية منذ سنة 2017. وهو بذلك يتبع تقاليد سائر البنوك الإنمائية المتعددة الأطراف التي ينشر أغلبها كل سنة تقارير مماثلة عن الفعالية الإنمائية تشمل جميع مستويات إطار نتائجها.

وفضلاً على ذلك، استحدث البنك أدوات مختلفة هي: (1) مواءمة نتائج المشروع مع أهداف التنمية المستدامة من أجل تعميق فهمنا للفعالية الإنمائية؛ (2) وضع إطار إدارة قائم على النتائج يخص الرصد والتقرير الفعالين من أجل تحقيق نتائج إنمائية شاملة ومستدامة ومواءمة من الناحية الاستراتيجيّة؛ (3) استحداث لوحات معلومات إلكترونية لتحسين رصد دورة حياة المشاريع من أجل تنفيذها بكفاءة.

13.3: تمكين النشاط المعلوماتيّ

تكنولوجيا المعلومات عالمٌ متغيّر ويتطلّب صيانة مستمرة حتى يكون ملائماً في سياق أي مؤسسة.

وينقسم عمل إدارة تدبير المعلومات وتكنولوجيا القطيعة عموماً إلى "بناء" و"تشغيل". فالبناء هو أي عمل تطويري، والتشغيل هو أساساً المحافظة على حُسن سير الأنظمة. وهي مهمة ناظمة لعدة مجالات، كما يتّضح من الشكل 3-1.

إن الأهداف والنتائج الأساسية المحقَّقة سنة 2023 في هذه المجالات من أجل تحسين خبرة البنك الرقمية، وبلوغ النتائج المتوخاة، وتوفير الصيانة دعماً للعمليات هي سلاسة تجربة

تكنولوجيا المعلومات عالمٌ متغيِّر ويتطلّب صيانة مستمرة حتى يكون ملائماً في سياق أي مؤسسة.

المستخدم، وتأمين العمليات والبيانات، وتطوير البنى التحتية المعلوماتية المرنة والرشيقة واللامركزية. وقد صُمّمت البنى التحتية المعلوماتية لتكون قابلة للتكيف والتطوير والاستجابة لاحتياجات البنك التشغيلية المتغيرة.

الشكل 1.3: نطاقات "البناء" و"التشغيل"

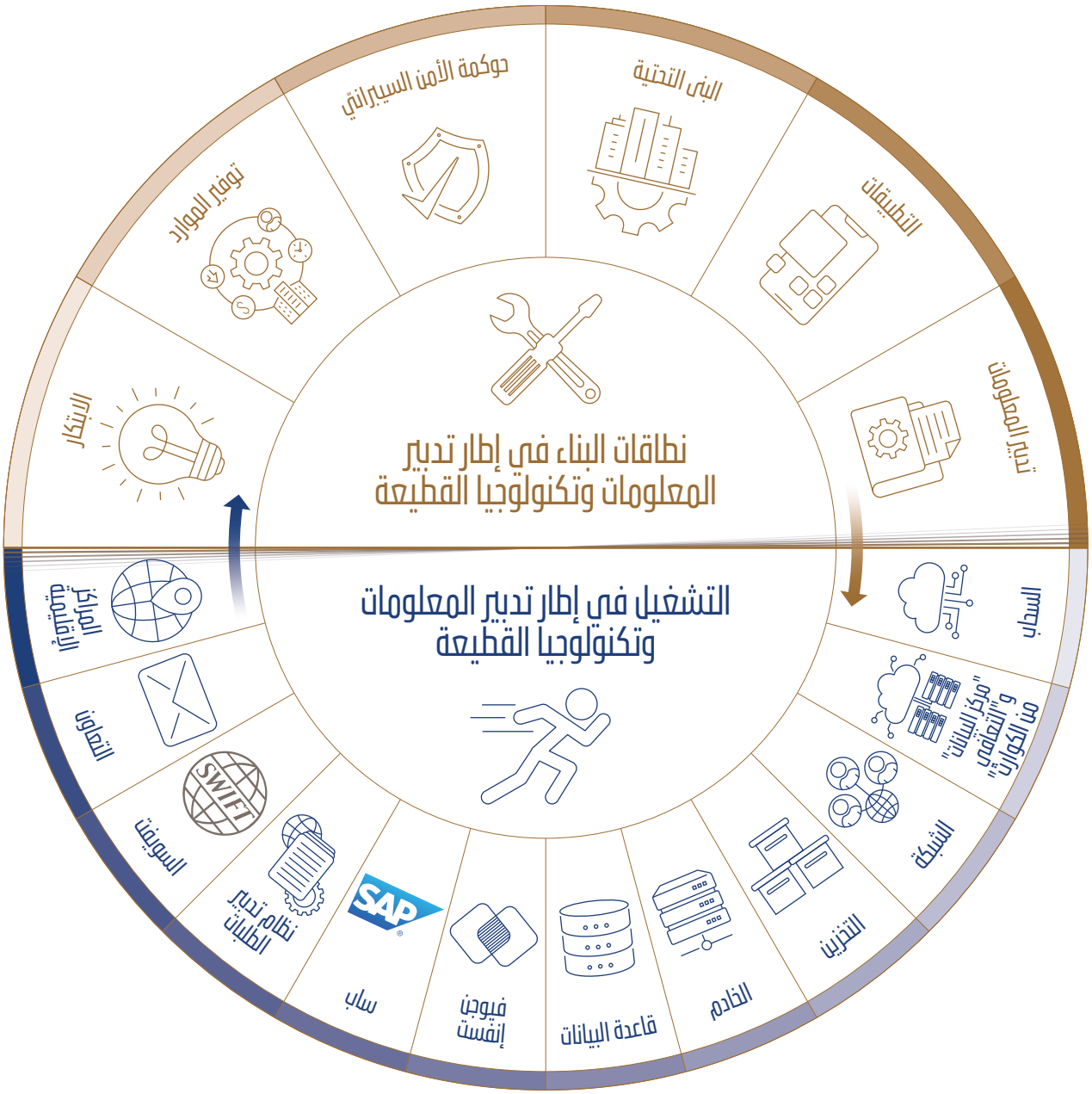

14.3: إدارة تدبير الموارد البشرية

في سنة 2023، حقق البنك نتائج مهمّة في مجال تعيينه وتطويره لموارده البشرية. فقد أعلن عن 319 طلب عمل، أي بزيادة قدرها 38% عن السنة السابقة. وقد رافق هذا التوسّع زيادة كبيرة في عدد الترشيحات العالمية، التي بلغت 45,427 ترشيحاً من 166 بلداً، وهو ما يؤكد جاذبية البنك بصفته جهة تشغيل عالمية. وقد كان التزامنا بالتنوع جليّاً، ولا سيما في سعينا لإيجاد مهنيين مهرة يتقلدون المناصب المديرية، وزيادة عدد الموظفات، وتحسين التمثيل الجغرافي. وتجدر الإشارة إلى أن المرشحات ارتفع عددهن إلى 31,269 سنة 2022، إذ تسلّمت الإدارة 14,909 ترشيحات قبل منتصف سنة 2023، ومثلت النساء 12% من الموظفين الجدد سنة 2023، وهو رقم التزم البنك بزيادته.

وكان تطوير الحياة المهنية الداخلية محل اهتمام أيضاً، فجرى ترقية 75 موظفاً، ستة منهم إلى مناصب مديرية، وهو ما يؤكد اهتمامنا برعاية الموهوبين. وكان تنفيذ سُلّم الأجور الجديد للقوى العاملة التكميلية وتبسيط الألقاب الوظيفية إجراءين أساسيين لتحقيق التدبير الأمثل للقوى العاملة. واستعداداً لتجديد الاستراتيجية والتوجيهات المتعلقين باستقطاب الموهوبين سنة 2024، تتسق هذه الجهود مع مهمتنا المتمثلة في تعزيز قوة عاملة متنوعة وديناميّة.

تجدر الإشارة إلى أن المرشحات ارتفع عددهن إلى 31,269 سنة 2022، إذ تسلّمت الإدارة 14,909 ترشيحات قبل منتصف سنة 2023،

ومثلت النساء 12% من الموظفين الجدد سنة 2023،

وهو رقم التزم البنك بزيادته.

وكشف برنامج المهنيين الشباب، الذي اجتذب 6,032 مرشحاً وخلص إلى اختيار 19 مرشّحاً متميّزاً من أفضل الجامعات، عن حرص إدارة تدبير الموارد البشرية على اجتذاب الموهوبين، وأكّد اهتمامنا بالتفوّق الأكاديميّ.

وفي الوقت نفسه، توفر السياسة الجديدة المتعلقة بتدبير الحياة المهنية إطاراً شاملاً للتقدم المهني، يجمع بين الممارسات الفضلى والمساهمات الشاملة، ويدعم تحسين قدرات الموظفين المهنية وإشراكهم واستبقاءهم.

نسَّق البنك سياساته المتعلقة بالموظفين والموظفات، وتشمل مختلف المزايا، كمنحة التعليم، وعلاوة الإعالة، وتذاكر الطيران، وعلاوة العلاج الطبي. وألغى القيود السابقة المطبقة على الموظفات بخصوص مزايا الإعالة، وضمن الآن حقهن في الحصول على نفس المزايا التي يحصل عليها نظراؤهن الرجال، بغض النظر عن حالتهن الاجتماعية أو حالة أزواجهن المهنية.

وقد أُحرز تقدم كبير في المزايا الخاصّة بالموظفات في البنك، ومنها المساواة في الحصول على المنح التعليمية، وعلاوة الإعالة، والاستحقاقات الطبية، و"إجازة أمومة" مدّتها 14 أسبوعاً و"ساعة إرضاع" يومية مدة سنتين، و"إجازة عِدَّة" مدتها 60 يوماً من تاريخ وفاة الزوج، وهي مزايا تشدّ من أزر الموظفات.

وأحدثت جلسات "ساعة الطاقة"، التي بادرت إدارة تدبير الموارد البشرية بعقدها مع قادة الأعمال، تحوّلاً كبيراً في الدور الاستراتيجي للموارد البشرية، ومواءمة أهداف الموارد البشرية مع أهداف العمل، وتحسين تأثير الموارد البشرية في النتائج التشغيلية.

ونسَّق البنك سياساته المتعلقة بالموظفين والموظفات، وتشمل مختلف المزايا، كمنحة التعليم، وعلاوة الإعالة، وتذاكر الطيران، وعلاوة العلاج الطبي. وألغى القيود السابقة المطبقة على الموظفات بخصوص مزايا الإعالة، وضمن الآن حقهن في الحصول على نفس المزايا التي يحصل عليها نظراؤهن الرجال، بغض النظر عن حالتهن الاجتماعية أو حالة أزواجهن المهنية. واعتمد هذا القرار أيضاً إجازة أمومة مدتها 14 أسبوعاً للموظفات المستحِقات، وإجازة إضافية في حالة تعدد المواليد، و"ساعة إرضاع" لمن لديها طفل حديث الولادة. وفضلاً على ذلك، استحدث "إجازة عِدَّة" للموظفة التي توفي زوجها، واحتفظ لها براتبها كاملاً مدة 60 يومياً بدءاً من تاريخ وفاة الزوج.

وأحدث موقع الخدمات الذاتية الإلكتروني الجوال- وهو ثمرة تعاون بين إدارة تدبير الموارد البشرية وإدارة تدبير المعلومات وتكنولوجيا القطيعة- ثورة في الولوج إلى الخدمات بتوفير ولوج آمن في الوقت الفعلي إلى خدمات الموارد البشرية، فعزّز بذلك راحة الموظفين إلى حد بعيد.

15.3: الأنشطة الإدارية الأخرى

أجرى البنك، ممثَّلاً في شعبة مركز الخدمات الصحية، مختلف الأنشطة في إطار مهمته الرامية إلى الحفاظ على صحة موظفي مجموعة البنك وأسرهم. ومن هذه الأنشطة خفض تكاليف التأمين الطبي، وتوسيع شبكة الجهات المقدّمة للخدمات الطبية، وتدبير العيادات الداخلية، وتقديم خدمات الرعاية الاجتماعية والوقاية الطبية، وتوفير خدمات صحية ميدانية في المراكز الإقليمية وفي غيرها. ونظمت الشعبة أيضاً دورات تدريبية على الإنعاش القلبي الرئوي والإسعافات الأولية، وحملات صحية، وندوات إلكترونية طبية، وأنشطة اجتماعية، مما يدلّ على تصوُّرها الشامل لمبادرات الصحة والعافية.

وفضلاً على ذلك، نفَّذت إدارةُ الخدمات الإدارية مجموعةً شاملةً من المبادرات المحافظة على البيئة التي ترمي إلى تعزيز الاستدامة وتقليل بصمة البنك البيئية. وتشمل هذه المبادرات السعي للحصول على "شهادة الريادة في مجال الطاقة والتصميم البيئيّ" بخفض استهلاك الطاقة، وزيادة حجم المياه الرمادية، وتقليل استخدام الورق، وتحويل جزء من أسطول السيارات إلى السيارات الكهربائية، وإجراء تحسينات في البنى التحتية من أجل توفير بيئة أفضل للموظفين والزوار. وتؤكد هذه المبادرات أيضاً التزام البنك بالاستدامة البيئية والمسؤولية المؤسسية.

نفَّذت إدارةُ الخدمات الإدارية مجموعةً شاملةً من المبادرات المحافظة على البيئة التي ترمي إلى تعزيز الاستدامة وتقليل بصمة البنك البيئية.

الملاحق

الملاحق 1-6
القوائم المالية 66

الملحق 1: تقرير التدقيق الشرعيّ 66

الملحق 2أ: تقرير الإدارة 68

الملحق 2ب: تقرير مراجعي لجنة المنظمات الراعية للجنة تريدواي 71

الملحق 3: الموارد الرأسمالية العادية للبنك الإسلاميّ للتنمية 74

الملحق 4: موارد الحساب الخاص للبنك الإسلاميّ للتنمية (صندوق الوقف) 84

الملحق 5: المديرون التنفيذيون للبنك الإسلاميّ للتنمية والبلدان التي يمثلونها 91

الملحق 6أ: بيان الاكتتاب في رأس المال المساهم به في البنك الإسلاميّ للتنمية 92

الملحق 6ب: بيان القوّة التصويتية للبنك الإسلاميّ للتنمية 93

الملاحق 7-10 التمويل 94

الملحق 7أ: التوزيع القطاعيّ لصافي الاعتمادات من موارد البنك الرأسمالية العادية بحسب البلدان سنة 2023 (بملايين الدولارات الأمريكية) 94

الملحق 7ب: التوزيع القطاعيّ لصافي الاعتمادات من موارد البنك الرأسمالية العادية بحسب البلدان (1975 - 2023) (بملايين الدولارات الأمريكية) 95

الملحق 8أ: صافي اعتمادات مجموعة البنك بحسب البلدان والكيانات (بملايين الدنانير الإسلاميّة) 96

الملحق 8ب: صافي اعتمادات مجموعة البنك بحسب البلدان والكيانات (بملايين الدولارات الأمريكي) 97

الملحق 9: مجموع عمليات مجموعة البنك بحسب صيغ التمويل الكبرى (1975 - 2023) 98

الملحق 10أ: الاعتمادات بحسب الكيانات وصيغ التمويل (1975 - 2023) (بملايين الدنانير الإسلاميّة) 99

الملحق 10ب: الاعتمادات بحسب الكيانات وصيغ التمويل (1975 - 2023) (بملايين الدولارات الأمريكي) 100

الملحق 11: الهيكل التنظيمي 101

الملحق 12: أين نعمل 102

الملحق 1: تقرير التدقيق الشرعيّ

الهيئة الشرعية لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية
التقرير السنوي لعام 1444هـ/ 1445هـ

الحمد لله ربّ العالمين، وصلّى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

صاحب المعالي رئيس مجلس المحافظين،
أصحاب المعالي أعضاء مجلس المحافظين

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

أما بعد، وفقاً للائحة الهيئة الشرعية لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية، فإنه يجب علينا تقديم تقرير سنوي إلى المجلس الموقر حول مدى مطابقة المعاملات والأنشطة التي تقوم بها مجموعة البنك الإسلامي للتنمية للشريعة الإسلامية، في ضوء الفتاوى والقرارات الصادرة عن الهيئة الشرعية واللجنة الفرعية المنبثقة عنها. وقد راجعنا أنشطة المجموعة لعام 1444هـ/ 1445هـ، من خلال اللجنة الفرعية – حسب النهج المتبع من قبل الهيئة – التي راجعت إجمالا المبادئ المستخدمة والعقود المتعلقة بالمعاملات والتطبيقات التي طرحتها المجموعة والتي عرضت علينا خلال الفترة. ويشمل ما عرض علينا عمليات وأنشطة الموارد المالية العادية، وصندوق وقف موارد الحساب الخاص (صندوق الوقف)، والمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات، والمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص، والمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، وصندوق التضامن الإسلامي للتنمية، وصندوق تثمير ممتلكات الأوقاف، والهيئة العالمية للوقف، وجميع الصناديق التي يديرها البنك، للسنة المالية المنتهية بتاريخ: 18جمادى الآخرة 1445هـ، الموافق: 31 كانون الأول (ديسمبر) 2023م.

وقد قمنا بالرقابة والمراجعة الواجبة مستعينين بعد الله بقسم الشؤون الشرعية، لإبداء رأي عما إذا كانت مجموعة البنك قد التزمت بأحكام ومبادئ الشريعة وبالفتاوى والقرارات والإرشادات المحدّدة التي أصدرناها.

إنّ مسؤولية التأكد من أنّ مجموعة البنك الإسلامي للتنمية تلتزم في معاملاتها وأنشطتها بأحكام ومبادئ الشريعة تقع على عاتق الإدارة، أما مسؤوليتنا نحن فتنحصر في إبداء الرأي الشرعي المستقل بناء على مراجعتنا لعمليات المجموعة، وفي إعداد هذا التقرير الموجه إليكم.

لقد قمنا بمراجعتنا التي اشتملت على الفحص والتأكد من الإجراءات المتبعة من قبل مجموعة البنك على أساس اختبار كل نوع من أنواع العمليات. وقد بنينا مراجعتنا على المعلومات والتفسيرات التي اعتبرناها ضرورية بغية التأكد من أنّ مجموعة البنك لم تخالف أحكام ومبادئ الشريعة.

وبناء على ما سبق، فإننا نقرر ما يلي:

1. أنّ مجموعة البنك الإسلامي للتنمية قد اتخذت الإجراءات اللازمة لتطبيق العقود التي تم إعدادها ومراجعتها من قبلنا.
2. أنّ توزيع الأرباح وتحميل الخسارة يتفق مع الأساس الذي تم اعتماده من قبلنا وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.
3. أنّ جميع المكاسب التي تحققت من مصادر أو بطرقٍ تحرّمها الشريعة الإسلامية تم تجنيبها وفقا للقرارات الصادرة من قبلنا تمهيداً لصرفها في أغراض خيرية بمعرفتنا.
4. لا يجب على مجموعة البنك إخراج الزكاة، لأنّ مصادر موجوداتها إما من المال العام أو من أموال الوقف، فلا تجب فيها الزكاة. أما أموال المؤسسات الأخرى فلا يخرج البنك زكاتها إلا بإذن أصحابها، وعليه فإنّ مسؤولية إخراج زكاة هذه الأموال تقع على مالكيها

نسأل الله العلي القدير أن يحقّق لمجموعة البنك الرشاد والسّداد وأن يوفقها لما فيه خير الأمة الإسلامية.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

فضيلة الشيخ محمد علي القري
رئيس الهيئة الشرعية

Hفضيلة الشيخ نظام يعقوبي
نائب رئيس الهيئة

فضيلة الشيخ أزنان حسن
عضو الهيئة

فضيلة الشيخ سعيد أديكنل ميكائيل
عضو الهيئة

فضيلة الشيخ مفتي محمد حسان
عضو الهيئة

الدكتور عبد الله محمد
مدير قسم الشؤون الشرعية بالإنابة

جدة: 19 شعبان 1445هـ، الموافق: 29 فبراير 2024م

الملحق i2أ: تقرير الإدارة

تقرير هيئة الإدارة عن الرقابة الداخلية على التقارير المالية

هيئة إدارة البنك الإسلامي للتنمية- موارد رأس المال العادية (البنك") مسؤولةٌ عن وضع وصيانة ضوابط رقابية داخلية كافية على التقارير المالية. وتقييم رقابة البنك الداخلية على التقارير المالية عمليةٌ مصمَّمةٌ لتقديم تأكيد معقول بشأن مصداقية التقارير المالية وبشأن إعداد قوائم البنك المالية لأغراض إعداد التقارير الخارجية، وذلك طبقاً لإطار التقارير الماليّة. وتتضمّن الرقابة الداخلية على التقارير المالية أيضاً ضوابطنا وإجراءاتنا المتعلقة بالإفصاح والمصمَّمة لمنع التحريفات.

ويتحمَّل المكلَّفون بالحوكمة، أي أعضاء مجلس المديرين التنفيذيين، مسؤولية الإشراف على عملية تنفيذ وصيانة رقابة داخلية فعّالة على التقارير المالية.

- أجرى البنك تقييماً لتصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل الرقابة الداخلية على التقارير المالية في 31 ديسمبر 2023، وذلك استناداً إلى المقاييس المحدَّدة في وثيقة الرقابة الداخلية- الإطار المتكامل (2013)، الصادرة عن لجنة المنظمات الراعية التابعة للجنة تريدواي.

وتقوم الشركة المراجِعة لحسابات البنك، ديلويت أند توش وشركاه، المحاسبون القانونيون- وهي شركة محاسبة مستقلة- بإصدار تقرير تأكيد معقول عن تقييمنا للرقابة الداخلية على التقارير المالية.

المخاطر المتعلقة بالتقارير المالية

تتمثل المخاطر الرئيسة المتعلقة بالتقارير المالية إمّا في ألاّ تُعرَض تلك التقارير المالية عرضاً نزيهاً بسبب أخطاء مقصودة أو غير مقصودة، وإمّا في ألاّ تُنشَر في وقتها. وينقُص العرض النزيه عندما يتضمّن أحدُ حسابات أو إفصاحات التقارير المالية أو أكثرُ تحريفاتٍ (أو إسقاطاتٍ) جسيمةً. وتُعتبر التحريفات جسيمة إذا أمكنها أن تؤثر، منفردةً أو مجتمعةً، على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدِمون بناءً على التقارير المالية.

وفي سبيل التصدّي لهذه المخاطر المتعلقة بالتقارير المالية، استحدث البنكُ الرقابة الداخلية على التقارير المالية من أجل تقديم تأكيد معقول، ولكن غير مطلَق، ضدّ التحريفات الجسيمة. وأجرينا أيضاً تقييماً لتصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل رقابة البنك الداخلية على التقارير المالية، استناداً إلى المقاييس المحدَّدة في وثيقة الرقابة الداخلية- الإطار المتكامل (2013)، الصادرة عن لجنة المنظمات الراعية التابعة للجنة تريدواي. وتوصي لجنة المنظمات الراعية التابعة للجنة تريدواي بوضع أهداف محدَّدة من أجل تيسير تصميم وتقييم مدى كفاية نظامٍ للرقابة الداخلية. ولذلك فإن هيئة الإدارة، باستحداثها للرقابة الداخلية على التقارير المالية، استجابت لتأكيدات (assertions) التقارير المالية التالية:

- الوجود والحدُوث- وُجدت الأصول والخصوم وحدَثت المعاملات؛
- الكمال- تُسجَّل جميع المعاملات، وتُدرَج أرصدة الحسابات في التقارير المالية؛
- التقييم أو القياس- تُسجَّل الأصول والخصوم والمعاملات في التقارير المالية بالمبالغ المناسبة؛
- الحقوق والالتزامات والملكية- تُسجَّل الحقوق والالتزامات بطريقة مناسبة بصفتها أصولاً وخصوماً؛
- العرض والإفصاحات- التصنيف والإفصاح وعرض التقارير المالية إجراءاتٌ مناسِبة.

غير أن أيّ نظام رقابة داخليّة، ومنه الرقابة الداخلية على التقارير المالية، بغضّ النظر عن جودة تصميمه وتشغيله، لا يمكن أن يقدِّم إلاّ تأكيداً معقولاً، ولكن غير مطلَق، بتحقُّق أهداف نظام الرقابة هذا. وبذلك، فإن ضوابط وإجراءات الإفصاح أو أنظمة الرقابة الداخلية على التقارير المالية قد لا تمنع جميع الأخطاء والاحتيالات. وفضلاً على ذلك، يجب أن يدلّ تصميمُ نظام رقابة ما على أن الموارد معقولة، ويجب مراعاة منافع الضوابط بالقياس إلى تكاليفها.

تنظيم نظام رقابة البنك الداخلية

الوظائف المتضمَّنة في نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية:

استحدث مجلسُ المديرين التنفيذيين في البنك لجنةَ المراجعة لمساعدة مجلس المديرين التنفيذيين على أمور، منها الاضطلاع بمسؤوليته الرقابية عن سلامة السياسات والممارسات المحاسبية وفعالية ضوابط البنك الرقابية الداخلية. وتساعد لجنةُ المراجعة، التي تتألف من أعضاء يختارهم مجلس المديرين التنفيذيين، هذا المجلسَ على الوفاء بمسؤولياته الرقابية عن القوائم المالية وعملية إعداد التقارير عن موارد البنك الرأسمالية العادية، وإجراءات المراجعة الداخلية والخارجية، والاستنتاجات الأساسية. وتجتمع لجنة المراجعة المنبثقة عن مجلس المديرين التنفيذيين دورياً مع هيئة الإدارة في سبيل فحص ورصد القضايا ذات الأهمية المالية أو المحاسبية أو المتعلقة بالمراجعة. ويجتمع المراجعون الخارجيون والمراجعون الداخليون بانتظام مع لجنة المراجعة المنبثقة عن مجلس المديرين التنفيذيين من أجل بحث مدى كفاية الرقابة الداخلية على التقارير المالية وأيّ مسألة أخرى قد تتطلَّب انتباه لجنة المراجعة المنبثقة عن مجلس المديرين التنفيذيين.

والضوابط في نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية تطبّقها جميع الوظائف التشغيلية والداعمة التي تشارك في فحص مدى صحة الدفاتر والسجلّات الرافدة للتقارير المالية. ولذلك يشمل تشغيل الرقابة الداخلية على التقارير المالية موظفين يعملون في مختلف الوظائف بالمؤسسة كلها.

ضوابط للحدّ من مخاطر تحريف التقارير المالية:

يتألّف نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية من عدد كبير من الضوابط والإجراءات الداخلية الرامية إلى الحد من مخاطر تحريف التقارير المالية. وهذه الضوابط مدمَجةٌ في العملية التشغيلية وتشمل الضوابط التالية:

- الضوابط التي تكون مستمرة أو دائمة بطبيعتها، كالإشراف في إطار السياسات والإجراءات المدوَّنة أو الفصل بين المهام؛
- الضوابط التي تُطبَّق دورياً، كالضوابط التي تنفَّذ في إطار عملية إعداد التقارير المالية السنوية؛
- الضوابط الوقائية أو الكاشفة بطبيعتها؛
- الضوابط التي لها تأثير مباشر أو غير مباشر على التقارير المالية نفسها. ومن الضوابط التي لها أثر غير مباشر على التقارير المالية الضوابطُ على مستوى المنشأة، والضوابطُ العامة لتكنولوجيا المعلومات، كضبط الولوج إلى النظام وضبط استخدام البرمجيات، في حين يمكن لأحد الضوابط ذات التأثير المباشر أن يكون، على سبيل المثال، تسويةً تدعم بنداً من بنود الميزانية العمومية دعماً مباشراً؛
- الضوابط التي تتضمَّن مكوِّناتٍ آليةً أو يدويةً أو هما معاً. فأمّا الضوابط الآلية، فهي وظائف رقابية مدمَجة في عمليات النظام، كضوابط الفصل بين المهامّ التي تفرضها التطبيقات وضوابط الواجهة التفاعلية المتعلقة بالتثبّت من كمال ودقّة البيانات. وأمّا الضوابط الداخلية اليدوية، فهي تلك الضوابط التي يديرها فرد أو مجموعة أفراد، مثل تفويض المعاملات.

الملحق i2أ: تقرير الإدارة

(تتمة)

قياس تصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل الرقابة الداخلية

خلال السنة المالية 2023، أجرى البنك تقييماً رسميّاً لكفاية تصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية، آخذاً في الاعتبار ما يلي:

- مخاطر تحريف بنود التقارير المالية، بالنظر إلى عوامل كالأهمية النسبية لبند التقرير المالي وقابليته للتحريف؛
- قابلية الضوابط المحدَّدة للإخفاق، بالنظر إلى عوامل مثل درجة الآلية، والتعقيد، وخطر تجاوز هيئة الإدارة للضوابط، وكفاءة الموظفين، ومستوى الحُكم اللاّزم.

وتحدِّد هذه العوامل، في مجملها، طبيعة وتوقيت ومدى الأدلة التي تشترطها هيئة الإدارة كي تقيِّم فعالية تصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية. وتنبثق الأدلة نفسُها من الإجراءات المدمَجة في المسؤوليات اليومية للموظفين أو من الإجراءات المنفَّذة خصّيصاً لأغراض تقييم الرقابة الداخلية على التقارير المالية. وتشكِّل المعلومات المستقاة من مصادر أخرى أيضاً مكوِّناً مهمّاً من مكوّنات التقييم، لأنها قد تلفت انتباه هيئة الإدارة إلى مشكلات رقابية إضافية وقد تؤيِّد الاستنتاجات.

الخاتمة

انصبّ التقييم على تصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل الرقابة في مختلف العمليات، ولا سيما أصول الخزانة، وأصول المشاريع، والاستثمارات والإيرادات ذات الصلة؛ والخصوم، ومنها خصوم الخزانة وتكاليف التمويل ذات الصلة، والنفقات التشغيلية، والمرتبات، ومزايا الموظفين ذات الصلة. وانصبّ التقييم أيضاً على تصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل الضوابط على مستوى المنشأة، والضوابط العامة للتطبيقات وتكنولوجيا المعلومات، وضوابط الإفصاح. ونتيجةً لتقييم تصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل الرقابة الداخلية على التقارير المالية، لم تكتشف هيئة الإدارة أيَّ مآخِذَ كبيرة، وخلصت إلى أن الرقابة الداخلية على التقارير المالية ذات تصميم وتنفيذ مناسبين وتشغيل فعال في31 ديسمبر 2023.

د. محمد سليمان الجاسر
رئيس مجموعة البنك الإسلامي للتنمية

د. ضمير إقبال
نائب الرئيس في المالية وكبير المسؤولين الماليين

الملحق 2ب: تقرير مراجعي لجنة المنظمات الراعية للجنة تريدواي

تقرير التأكيد المعقول المستقلّ عن تقرير هيئة الإدارة عن تصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل الرقابة الداخلية على التقارير المالية للبنك الإسلاميّ للتنمية- موارد رأس المال العادية

أصحاب المعالي رئيس وأعضاء مجلس المحافظين
البنك الإسلامي للتنمية- الموارد الرأسمالية العادية
جدّة
المملكة العربية السعودية

النطاق

لقد عيَّنَنا البنكُ الإسلاميُّ للتنمية- موارد رأس المال العادية ("البنك") لإجراء تأكيد معقول بشأن تقرير هيئة الإدارة عن تقييم تصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل الرقابة الداخلية على التقارير المالية ("تقرير هيئة الإدارة عن الرقابة الداخلية على التقارير المالية" أو "التقرير") في 31 ديسمبر 2023.

مسؤوليات هيئة الإدارة والمكلَّفين بالحوكمة

تتحمّل هيئة الإدارة مسؤولية تنفيذ وصيانة رقابة داخلية فعالة على التقارير المالية. وتشمل هذه المسؤولية: تصميمَ وتنفيذَ وصيانةَ الضوابط الداخلية ذات الصلة بالإعداد والعرض النزيه للقوائم المالية الخالية من التحريفات الجسيمة، سواءٌ كانت هذه الأخطاء ناتجةً عن احتيال أو خطأ؛ واختيارَ وتطبيقَ سياسات محاسبية مناسِبة؛ ووضعَ تقديرات وأحكام محاسبية معقولة في ظل ظروف المهمّة.

ويتحمل المكلَّفون بالحوكمة، أي مجلس المديرين التنفيذيين، مسؤولية الإشراف على عملية تنفيذ وصيانة رقابة داخلية فعالة على التقارير المالية.

وقد قام البنك بتقييم تصميم وتنفيذ وفعاليةِ تشغيل نظام رقابته الداخلية في 31 ديسمبر 2023، وذلك استناداً إلى المعايير المحدَّدة في وثيقة "الرقابة الداخلية- الإطار المتكامل 2013 الصادر عن لجنة المنظمات الراعية التابعة للجنة تريدواي" ("إطار لجنة المنظمات الراعية التابعة للجنة تريدواي").

وتقييمُ البنك لنظام رقابته الداخلية، الذي رفعته هيئة الإدارة إلى مجلس المديرين التنفيذيين وإلى مجلس المحافظين في شكل تقرير لهيئة الإدارة عن الرقابة الداخلية على التقارير المالية، يتضمَّن ما يلي:

- وصفاً للضوابط القائمة داخل مكوّنات الرقابة الداخلية، التي حدَّدها إطار لجنة المنظمات الراعية التابعة للجنة تريدواي؛
- وصفاً لنطاق التطبيق الذي يشمل العمليات المهمّة في تقييم الرقابة الداخلية على التقارير المالية؛
- وصفاً للأهداف من الرقابة؛
- الكشف عن المخاطر التي تهدِّد تحقيق الأهداف من الرقابة؛
- تقييماً لتصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل الرقابة الداخلية على التقارير المالية؛
- تقييماً لخطورة اختلالات تصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل الرقابة، إن وُجدت، ولم تُصوَّب في 31 ديسمبر 2023.

الملحق 2ب: تقرير مراجعي لجنة المنظمات الراعية للجنة تريدواي

(تتمة)

مسؤولياتنا

تتمثل مسؤوليتُنا في إبداء رأي تأكيديّ معقول بشأن نزاهة عرض تقرير هيئة الإدارة عن الرقابة الداخلية على التقارير المالية، المقدَّم في **الملحق 2أ** من التقرير السنَوي، بناءً على المعايير المحدَّدة في إطار لجنة المنظمات الراعية التابعة للجنة تريدواي، ومنها استنتاجه بشأن فعالية تصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية في 31 ديسمبر 2023.

وقد أنجزنا مهمتنا طبقاً للمعيار الدوليّ بشأن مهامّ التأكيد 3000 (المنقَّح) "مهامّ التأكيد بخلاف عمليات مراجعة أو فحص معلومات مالية تاريخية"، الصادر عن مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولية. ويشترط هذا المعيار أن نخطّط وننفّذ إجراءاتنا في سبيل الحصول على تأكيد معقول بشأن تقييم هيئة الإدارة لتصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية في 31 ديسمبر 2023 كما هو متضمَّن في تقرير هيئة الإدارة عن الرقابة الداخلية على التقارير المالية.

ل مهمّةُ التأكيد المعقول الحصولَ على فهم للرقابة الداخلية على التقارير المالية، وتحديدَ وتقييمَ مخاطر وجود ضعف كبير، واختبارَ وتقييمَ تصميمَ وفعالية تشغيل الرقابة الداخلية، بناءً على تقييم المخاطر وتنفيذ إجراءات أخرى تُعتبر ضرورية في هذه الظروف.

وقد تضَّمنت إجراءاتُنا المتعلقةُ بتقرير هيئة الإدارة عن الرقابة الداخلية على التقارير المالية ما يلي:

- الحصولَ على فهم لمكوِّنات الرقابة الداخلية في البنك، التي حدَّدها إطار لجنة المنظمات الراعية التابعة للجنة تريدواي ومقارنةَ ذلك الفهم بالتقرير.
- الحصولَ على فهم لنطاق عمليات البنك الهامة، ومقارنةَ ذلك الفهم بالتقرير.
- إجراءَ تقييم للمخاطر المتعلقة بجميع أرصدة الحسابات وفئات المعاملات والإفصاحات الهامة داخل البنك من أجل العمليات الهامة والمنشآت المهمّة، ومقارنةَ ذلك التقييم بالتقرير.
- الحصولَ على اختبار هيئة الإدارة لتصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل الرقابة الداخلية على التقارير المالية، وتقييمَ كفاية إجراءات الاختبار التي اتبعتها هيئة الإدارة ودقةِ استنتاجات هيئة الإدارة في كل رقابة داخلية تختبرها؛
- الاختبارَ المستقلَّ لتصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل الضوابط الداخلية التي تتصدّى للمخاطر الجسيمة التي تنطوي عليها التحريفات الجسيمة، وإعادةَ إجراء جزء من الاختبارات التي أجرتها هيئة الإدارة للمخاطر العادية التي تنطوي عليها التحريفات الجسيمة.
- تقييمَ خطورة اختلالات الرقابة الداخلية، التي لم تُصوَّب في 31 ديسمبر 2023؛ ومقارنةَ ذلك التقييم بالتقييم المتضمَّن في التقرير، حسب الاقتضاء.

وتُعتبر عمليةٌ من العمليات مهمةً إذا كان يُتوقع بطريقة معقولة أن يؤثِّر تحريفٌ ناتجٌ عن احتيال أو خطأ، في مجرى المعاملات أو مبلغ القوائم الماليّة، على قرارات مستخدمي القوائم المالية. ولغرض المهمة الحالية، فإن العمليات التي اعتُبرت مهمةً هي: الضوابطُ على مستوى المنشأة؛ وأصولُ الخزانة، وأصولُ المشاريع، والاستثماراتُ، والإيراداتُ ذات الصلة؛ وكذلك الخصومُ، ومنها مصادر التمويل الخارجية وتكاليفُ التمويل ذات الصلة، وانخفاض القيمة وخسائر الائتمان، والنفقاتُ التشغيلية، والمرتَّبات، ومزايا الموظفين ذات الصلة، والتقاريرُ والإفصاحاتُ المالية، والضوابطُ العامة وضوابط التطبيق في مجال تكنولوجيا المعلومات.

وتعتمد إجراءاتُ اختبار تصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل الرقابة الداخلية على حكمنا، ومنه تقييمُ مخاطر التحريفات الجسيمة المكتشَفة، وتستتبع توليفةً تجمع بين التحري والملاحظة وإعادة التنفيذ وفحص الأدلة.

وقد حصلنا على أدلة كافية ومناسبة لتكون أساساً لاستنتاجنا بشأن تقييم هيئة الإدارة لتصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية للبنك الإسلامي للتنمية ("البنك") في 31 ديسمبر 2023.

استقلاليتُنا ومراقبتُنا للجودة

التزمنا شرط الاستقلالية والشروط الأخلاقية الأخرى المنصوص عليها في "قواعد السلوك الأخلاقيّ للمحاسبين المهنيين" الصادرة عن مجلس المعايير الدولية للسلوك الأخلاقيّ للمحاسبين، التي تقوم على المبادئ الأساسية المتمثلة في النزاهة، والموضوعية، والكفاءة المهنية، والعناية الواجبة، والسرية، والسلوك المهنيّ.

وتطبِّق شركتُنا المعيارَ الدوليَّ المتعلق بتدبير الجودة 1، ومن ثم فهي تملك نظاماً شاملاً لمراقبة الجودة يتضمَّن السياسات والإجراءات الموثَّقة الخاصة بالتزام الشروط الأخلاقية والمعايير المهنية والشروط القانونية والتنظيمية المعمول بها.

تعريفُ الرقابة الداخلية على التقارير المالية وأوجُهُ قُصورها

الرقابةُ الداخليةُ على التقارير المالية لمنشأة ما عمليةٌ يصمِّمها أو يشرف على تصميمها كبار المسؤولين التنفيذيين أو المسؤولين الماليين في الشركة، أو من يؤدون وظائف مماثلة، وينفِّذها مجلس إدارة الشركة وهيئة إدارتها وغيرهم من موظفيها، لتقديم تأكيد معقول بشأن مصداقية التقارير المالية وبشأن إعداد القوائم المالية لأغراض خارجية طبقاً لإطار التقرير الماليّ ذي الصلة.

وتتضمَّن الرقابة الداخلية على التقارير المالية لمنشأة ما السياسات والإجراءات التي (1) تتعلق بمَسك السجلات التي تَعرض، بتفاصيلَ معقولة وبطريقةٍ دقيقة ونزيهة، المعاملاتِ وعمليات التصرف في أصول المنشأة؛ (2) تقدِّم تأكيداً معقولاً بأن المعاملات تُسجَّل كما ينبغي للتمكين من إعداد القوائم المالية طبقاً لإطار إعداد التقارير المالية ذي الصلة، وبأن إيرادات ونفقات المنشأة لا تجري إلاّ بترخيص من هيئة إدارة المنشأة ومديريها؛ (3) تقدِّم تأكيداً معقولاً بشأن المنع أو الكشف الفوريّ للاستحواذ على أصول المنشأة أو استخدامها أو تحويلها غير المرخَّص، الذي يمكن أن يكون له تأثير مهمّ على القوائم المالية.

ونظراً لأوجُه القُصور الملازمة للرقابة الداخلية على التقارير المالية، ومنها إمكانُ تواطؤ هيئة الإدارة أو تجاوزها غير السليم للضوابط، فقد لا تُمنَع أو تُكتشفُ التحريفات الجسيمة الناجمة عن الخطإ أو الاحتيال في الوقت المناسب. كذلك، فإن توقُّعات أيّ تقييم للرقابة الداخلية على التقارير المالية للفترات المستقبلية عرضةٌ لخطر أن تصبح الضوابط غير كافية بسبب التغيرات في الظروف، أو أن تتدهور درجةُ الامتثال للسياسات أو الإجراءات.

الرأي

في رأينا أنّ تقرير هيئة الإدارة عن الرقابة الداخلية على التقارير المالية الوارد في **الملحق 2أ** من التقرير السنويّ، معروضٌ بطريقة نزيهة، من جميع النواحي الهامّة، بناءً على المعايير المحدَّدة في إطار لجنة المنظمات الراعية التابعة للجنة تريدواي، ومنها استنتاجُه بشأن فعالية تصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل الرقابة الداخلية على التقارير المالية في 31 ديسمبر 2023.

Deloitte.

ديلويت أند توش وشركاه.

المحاسبين القانونيين المعتمَدين

وليد بن محمد سُبَحي
المحاسب القانونيّ المعتمَد
رقم الترخيص 378
8 رمضان 1445
18 مارس 2024

الملحق 3: البنك الإسلامي للتنميـة – موارد رأس المال العادية القوائم المالية وتقرير مراجع الحسابات المستقل للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023م

تقرير مراجع الحسابات المستقل

إلى أصحاب المعالي رئيس وأعضاء مجلس المحافظين الموقرين
البنك الإسلامي للتنميـة – موارد رأس المال العادية
جدة
المملكة العربية السعودية

تقرير حول مراجعة القوائم المالية

الرأي

لقد راجعنا القوائم المالية للبنك الإسلامي للتنميـة - موارد رأس المال العادية ("البنك")، والتي تشتمل على قائمة المركز المالي كما في 31 ديسمبر 2023، والقوائم ذات الصلة للدخل والتغيرات في حقوق الأعضاء والتدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات حول القوائم المالية بما في ذلك ملخص بالسياسات المحاسبية الهامة.

في رأينا، إن القوائم المالية المرفقة تظهر بعدل، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي للبنك كما في 31 ديسمبر 2023 ونتائج عملياته، وتدفقاته النقدية، والتغيرات في حقوق الأعضاء للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

في رأينا، التزم البنك أيضاً بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية كما حددتها الهيئة الشرعية لمجموعة البنك خلال فترة المراجعة.

أساس الرأي

تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير مراجعة المؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ومعايير المراجعة الدولية. إن مسؤولياتنا بموجب تلك المعايير موضحة في "فقرة "مسؤولية مراجع الحسابات عن مراجعة القوائم المالية" من تقريرنا. إننا مستقلون عن البنك وفقاً للائحة معايير أخلاقيات المهنة لمحاسبي ومراجعي المؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة البنك المالية الإسلامية، ولائحة معايير أخلاقيات المهنة للمحاسبين المهنيين الصادرة عن مجلس معايير الأخلاقيات الدولية، قد استوفينا مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات وللائحة المعايير الأخلاقية للمحاسبين المهنيين الصادرة عن مجلس معايير الأخلاقيات الدولية. إننا نعتقد بأن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتكوين أساس لإبداء رأينا.

الأمور الرئيسية للمراجعة

إن الأمور الرئيسية للمراجعة هي تلك الأمور التي كانت لها، بحسب حكمنا المهني، الأهمية البالغة عند مراجعتنا للقوائم المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023. وقد تم تناول هذه الأمور في سياق مراجعتنا للقوائم المالية ككل، وعند تكوين رأينا حولها، ولا نقدم رأياً منفصلاً حول هذه الأمور. وبخصوص الأمر المذكور أدناه، هناك وصف للكيفية التي عالجت بها مراجعتنا للأمر ضمن ذلك السياق.

لقد استوفينا مسؤولياتنا المذكورة في فقرة "مسؤوليات مراجع الحسابات عن مراجعة القوائم المالية " في تقريرنا، بما في ذلك ما يتعلق بهذه المحاور الرئيسية. وبناء عليه، فقد تضمنت مراجعتنا تنفيذ اجراءات صممت للرد على تقييمنا لمخاطر تحريف جوهري يشوب القوائم المالية. وتقدم نتائج اجراءات مراجعتنا، بما في ذلك الإجراءات المنفذة لمعالجة الأمور التالية، الأساس لرأينا في مراجعة القوائم المالية المرفقة.

الأمر الرئيسي للمراجعة	HOW OUR AUDIT ADDRESSED THE KEY AUDIT MATTER
مخصص خسائر الائتمان المتوقعة مقابل موجودات المشاريع كما في 31 ديسمبر 2023، بلغت موجودات مشاريع البنك 34.17 مليار دينار إسلامي (2022: 17,02 مليار دينار إسلامي) تمثل 59.25% من إجمالي الموجودات. بلغ مخصص خسارة الائتمان المتوقعة 553 مليون دينار إسلامي (2022: 446 مليون دينار إسلامي) كما في هذا التاريخ. تعد مراجعة مخصصات انخفاض قيمة موجودات المشروع أحد محاور التركيز الرئيسية بسبب حجمها وبسبب أهمية التقديرات والأحكام المستخدمة في تصنيف موجودات المشروع إلى مراحل مختلفة، وتحديد متطلبات المخصصات ذات الصلة، وتعقيد الأحكام والافتراضات والتقديرات المستخدمة في نماذج خسارة الائتمان المتوقعة. يعترف البنك بمخصصات خسائر الائتمان المتوقعة بمبلغ يعادل خسائر الائتمان المتوقعة لمدة 12 شهراً (المرحلة 1) أو خسائر الائتمان مدى العمر الزمني للأداة المالية (المرحلة 2). مطلوب مخصص خسارة لخسارة الائتمان المتوقعة بالكامل مدى العمر الزمني للأداة المالية إذا زادت مخاطر الائتمان على تلك الأداة المالية بشكل كبير منذ الاعتراف المبدئي. إن خسائر الائتمان المتوقعة هي تقدير مرجح للقيمة الحالية لخسائر الائتمان. يتم قياسها على أنها القيمة الحالية للفرق بين التدفقات النقدية المستحقة للبنك بموجب العقد والتدفقات النقدية التي يتوقع البنك الحصول عليها الناشئة عن ترجيح السيناريوهات الاقتصادية المستقبلية المتعددة، مخصومة بمعدل الربح الفعلي للأصل. يستخدم البنك نماذج إحصائية لحسابات خسائر الائتمان المتوقعة والمتغيرات الرئيسية المستخدمة في هذه الحسابات هي احتمالية التعثر في السداد (PD)، والخسارة في حالة التعثر في السداد (LGD)؛ والتعرض للمخاطر عند التعثر (EAD) المحدد في إيضاح 3 حول القوائم المالية. يتم تقييم الجزء الكبير من موجودات المشروع بشكل فردي للزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان (SICR) وقياس خسائر الائتمان المتوقعة. وهذا يتطلب من الإدارة أن تلتقط جميع المعلومات الاستشرافية النوعية والكمية المعقولة والداعمة أثناء تقييم للزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان، أو أثناء تقييم معايير الائتمان منخفض القيمة فيما يتعلق بالتعرض للمخاطر. قد يتم إدراج حكم الإدارة أيضاً في تجاوز تدرج المراحل اليدوي وفقًا لسياسات البنك، إذا لزم الأمر.	1. لقد حصلنا على فهم للعملية التجارية لموجودات المشاريع، وعملية إدارة مخاطر الائتمان، وسياسة انخفاض القيمة وخسائر الائتمان وعملية التقدير لتحديد مخصصات انخفاض قيمة موجودات المشاريع ومنهجية خسائر الائتمان المتوقعة. 2. لقد قمنا بتقييم تصميم وتطبيق الضوابط الآلية و/أو اليدوية على: • اعتماد ودقة واكتمال مخصصات انخفاض القيمة وضوابط الحوكمة على مراقبة النماذج، من خلال اجتماعات الإدارة الرئيسية واللجان التي تشكل جزءاً من عملية الموافقة على مخصصات انخفاض قيمة موجودات المشاريع. • مخرجات النماذج؛ و • الاعتراف بمخصصات انخفاض القيمة وقياسها. 3. على أساس العينة، اخترنا موجودات المشاريع وقمنا بتقييم الآتي: • تحديد الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان للبنك (المرحلة 2)، وتقييم التصنيف الائتماني المنخفض (المرحلة 3) وما إذا كان قد تم تحديد أحداث الانخفاض في القيمة ذات الصلة في الوقت المناسب وتصنيف موجودات المشاريع إلى مراحل مختلفة وتحديد التعثر في السداد/ التعرض لمخاطر الانخفاض في القيمة بشكل فردي. • المعلومات الاستشرافية المضمنة في احتساب انخفاض القيمة من خلال تعيين متخصصين لدينا لتحديد السيناريوهات الاقتصادية المتعددة المختارة وتطبيق الترجيح ذي الصلة. • الافتراضات التي يقوم عليها حساب مخصص انخفاض القيمة مثل التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة وتقديرات فترة الاسترداد. • منهجية الحساب ومواءمتها مع متطلبات معيار المحاسبة المالية رقم 30. • تعديلات النموذج اللاحق وتراكبات الإدارة (إن وجدت) من أجل تقييم مدى معقولية الافتراضات المستخدمة هذه التعديلات وتقييم العوامل النوعية التي أخذها البنك في الاعتبار للاعتراف بأي تعديلات نموذج لاحق، في حالة وجود قيود على البيانات أو النموذج. عند تطبيق تعديلات النموذج اللاحق هذه، قمنا بتقييم تعديلات النموذج اللاحق وعملية الحوكمة المتعلقة بها.

الملحق 3: البنك الإسلامي للتنمية - موارد رأس المال العادية القوائم المالية وتقرير مراجع الحسابات المستقل للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023م

(تتمة)

الأمر الرئيسي للمراجعة	HOW OUR AUDIT ADDRESSED THE KEY AUDIT MATTER
يتم تنفيذ قياس مبالغ خسائر الائتمان المتوقعة لموجودات المشروع المصنفة على أنها المرحلة 1 والمرحلة 2 بواسطة نماذج خسائر الائتمان المتوقعة مع تدخل يدوي محدود، ومع ذلك، من المهم أن تكون النماذج (احتمالية التعثر في السداد (PD)، والخسارة في حالة التعثر في السداد (LGD)؛ والتعرض للمخاطر عند التعثر (EAD) وتعديلات الاقتصاد الكلي) سارية طوال فترة التقرير وتخضع لعملية للفحص من قبل خبير طرف ثالث مستقل. بالنسبة لموجودات المشروع التي انخفضت قيمتها، يحتفظ البنك بتقديرات لاستئناف السداد من الأطراف المقابلة ويحدد مخصص انخفاض قيمة خسائر الائتمان المتوقعة على أساس الفرق بين صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية الأصلية للسداد وصافي القيمة الحالية لتقديرات الإدارة للتدفقات النقدية المعدلة. تم اعتبار هذا الأمر من أمور المراجعة الرئيسية، وقد ركزت المراجعة على هذا الأمر نظراً للأهمية النسبية لموجودات المشروع وتعقيد الأحكام والافتراضات والتقديرات المستخدمة في نماذج خسائر الائتمان المتوقعة. الرجاء الرجوع إلى الإيضاح 3 حول القوائم المالية بشأن السياسة المحاسبية لانخفاض قيمة الموجودات المالية، والإيضاح 14 للإفصاح عن انخفاض القيمة والإيضاح 30 للإفصاح عن مخاطر الائتمان والافتراضات والعوامل الرئيسية التي تم أخذها في الاعتبار عند تحديد خسائر الائتمان المتوقعة.	4. قمنا باختبار النماذج وتطبيقات تكنولوجيا المعلومات المستخدمة في عملية انخفاض قيمة الائتمان وتحققنا من سلامة البيانات المستخدمة كمدخلات لنماذج الانخفاض في القيمة. 5. أجرى البنك عملية تحقق خارجية لنموذج خسائر الائتمان المتوقعة ونماذج الخسارة في حالة التعثر في السداد بما في ذلك نموذج الاقتصاد الكلي خلال فترة السابقة. لقد أخذنا في الاعتبار عملية التحقق الخارجي من النماذج وتأثيرها على نتائج تقدير انخفاض القيمة. أخيراً، قمنا بتحديث تقييمنا للمنهجية والإطار الذي صممته ونفذه البنك لمعرفة ما إذا كانت نتائج نماذج انخفاض القيمة وتخصيصات المرحلة تبدو معقولة وتعكس التوقعات التي يستخدمها البنك لتحديد الظروف الاقتصادية المستقبلية في تاريخ التقرير. 6. وحيثما اقتضى الأمر، قمنا باشراك متخصصين لمساعدتنا في فحص حسابات النموذج، وتقييم المدخلات المرتبطة ببعضها وتقييم مدى معقولية الافتراضات المستخدمة في نموذج خسائر الائتمان المتوقعة، خاصة فيما يتعلق باحتمالية التخلف عن السداد، الخسارة في حالة التخلف عن السداد وبالتحديد المتغيرات الاقتصادية ككل والسيناريوهات الاقتصادية الكلية المتوقعة واحتمالية الترجيحات والافتراضات المستخدمة في التعديلات اللاحقة على النموذج (إن وجدت) كما هو مذكور أعلاه. 7. لقد قمنا بتقييم مدى كفاية الإفصاحات في القوائم المالية مقابل متطلبات معايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

المعلومات الأخرى الواردة في التقرير السنوي للبنك لسنة 2023

تتضمن المعلومات الأخرى المعلومات الواردة في التقرير السنوي للبنك لعام 2023، بخلاف القوائم المالية وتقرير مراجع الحسابات حولها. إن الإدارة مسؤولة عن المعلومات الأخرى. ومن المتوقع تزويدنا بالتقرير السنوي للبنك لسنة 2023 بعد تاريخ تقرير مراجع الحسابات.

Our opinion on the financial statements does not cover the other information and we will not express any
حول القوائم المالية لا يغطي المعلومات الأخرى، ونحن لا نبدي أي شكل من أشكال الاستنتاج التأكيدي بشأنها.

وفيما يتعلق بمراجعتنا للقوائم المالية، فإن مسؤوليتنا تتمثل في قراءة المعلومات الأخرى المحددة أعلاه، عند توفرها، والنظر عند القيام بذلك فيما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متسقة بشكل جوهري مع القوائم المالية أو مع المعرفة التي حصلنا عليها خلال المراجعة، أو ما إذا كانت المعلومات الأخرى تبدو محرفة بشكل جوهري.

مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية

Tإن هذه القوائم المالية وتعهد البنك للعمل وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية من مسؤولية إدارة البنك وأولئك المكلفين بالحوكمة.

إن الإدارة مسؤولةٌ عن إعداد القوائم المالية وعرضها بشكل عادل طبقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، ومسؤولةٌ أيضاً عن نظام الرقابة الداخلية الضروري لإعداد قوائم مالية خالية من التحريف الجوهري الناتج عن غش أو خطأ.

عند إعداد القوائم المالية، فإن الإدارة هي المسؤولة عن تقييم قدرة البنك على البقاء كمنشأة مستمرة وعن الإفصاح بحسب مقتضى الحال، عن الأمور ذات العلاقة بالاستمرارية واستخدام أساس الاستمرارية في المحاسبة، ما لم تكن هناك نية لتصفية البنك أو إيقاف أعماله، أو ليس هناك خيار ملائم بخلاف ذلك.

إن المكلفين بالحوكمة مسؤولون عن الإشراف على عملية التقرير المالي في البنك.

الملحق 3: البنك الإسلامي للتنمية – موارد رأس المال العادية القوائم المالية وتقرير مراجع الحسابات المستقل للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023م

(تتمة)

مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية

Our objectives are to obtain reasonable assurance about whether the financial statements as a whole تتمثل أهدافنا في الحصول على التأكيد المعقول فيما إذا كانت القوائم المالية ككل خالية من التحريفات الجوهرية سواء كانت ناتجة عن غش أو خطأ، وإصدار تقرير المراجع الذي يتضمن رأينا. إن التأكيد المعقول هو مستوى عال من التأكيد، إلا أنه ليس ضماناً على أن المراجعة التي تم القيام بها طبقاً لمعايير التدقيق للمؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية والمعايير الدولية للمراجعة ستكشف دائماً عن تحريف جوهري عندما يكون موجوداً. ويمكن أن تنشأ التحريفات عن غش أو خطأ، وتُعَد جوهرية إذا كان من المتوقع بشكل معقول أنها ستؤثر بمفردها أو في مجموعها، على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه القوائم المالية.

وكجزء من المراجعة طبقاً لمعايير المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية والمعايير الدولية للمراجعة، فإننا نمارس الحكم المهني ونحافظ على نزعة الشك المهني خلال المراجعة. وعلينا أيضاً:

- تحديد وتقييم مخاطر التحريفات الجوهرية في القوائم المالية وتقديرها سواء بسبب غش أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات مراجعة استجابةً لتلك المخاطر، والحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة لتكوين أساس لإبداء رأينا. ويعد خطر عدم اكتشاف تحريف جوهري ناتج عن الغش أعلى من الخطر الناتج عن الخطأ، نظراً لأن الغش قد ينطوي على تواطؤ، أو تزوير أو حذف متعمد أو إفادات مضللة أو تجاوز نظام الرقابة الداخلية.
- الحصول على فهم للرقابة الداخلية ذات الصلة بالمراجعة، من أجل تصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف، وليس بغرض إبداء رأي في فاعلية الرقابة الداخلية للبنك.
- تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المستخدمة، ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات الصلة التي قامت بها الإدارة.
- التوصل إلى استنتاج حول مدى ملاءمة استخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية المحاسبي ومدى احتمالية وجود عدم تيقن جوهري متعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكوكاً جوهرية حول قدرة البنك على الاستمرار وفق مبدأ الاستمرارية وذلك استناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها. وإذا ما استنتجنا وجود عدم تأكد جوهري، يتعين علينا لفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات العلاقة الواردة في القوائم المالية، أو تعديل رأينا إذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية. إن استنتاجاتنا مبنية على أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا. ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تؤدي إلى توقف البنك عن البقاء كمنشأة مستمرة.
- تقييم العرض الشامل، وهيكل ومحتوى القوائم المالية، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت القوائم المالية تعبر عن المعاملات والأحداث التي تمثلها بطريقة تحقق عرضاً عادلاً.
- الحصول على ادلة مراجعة كافية فيما يتعلق بالمعلومات المالية للكيانات أو الأنشطة التجارية داخل البنك لإبداء الرأي حول القوائم المالية. إننا مسؤولون عن التوجيه والإشراف وتنفيذ أعمال المراجعة للبنك. ونبقى وحدنا مسؤولين عن رأينا حول المراجعة.

إننا نقوم بإبلاغ المكلفين بالحوكمة فيما يتعلق، من بين أمور أخرى، بالنطاق والتوقيت المخطط للمراجعة والنتائج المهمة للمراجعة، بما في ذلك أي أوجه قصور مهمة في الرقابة الداخلية التي نقوم باكتشافها أثناء مراجعتنا.

كما نقوم باطلاع المكلفين بالحوكمة ببيان يظهر امتثالنا لقواعد السلوك المهني المتعلقة بالاستقلالية، والتواصل معهم بخصوص جميع العلاقات وغيرها من المسائل التي يحتمل الاعتقاد أنها قد تؤثر تأثيراً معقولاً على استقلاليتنا وإجراءات الحماية ذات الصلة متى كان مناسباً.

من الأمور التي نتواصل بشأنها مع المكلفين بالحوكمة، فإننا نحدد تلك الأمور التي كانت لها الأهمية البالغة في مراجعة القوائم المالية للفترة الحالية، ومن ثم تعد هذه الأمور هي الأمور الرئيسية للمراجعة. ونقوم بتوضيح هذه الأمور في تقريرنا حول القوائم المالية مالم تمنع الأنظمة أو اللوائح الإفصاح العلني عن تلك الأمور، أو عندما نرى، في ظروف نادرة للغاية، أن الأمر ينبغي ألا يتم الإبلاغ عنه في تقريرنا لأن التبعات السلبية للقيام بذلك من المتوقع بشكل معقول أن تفوق المصلحة العامة المترتبة على هذا الإبلاغ.

Deloitte.

ديلويت اند توش وشركاهم.

محاسبون ومراجعون قانونيون

وليد بن محمد سُبَحي
المحاسب القانونيّ المعتمَد
رقم الترخيص 378
8 رمضان 1445
18 مارس 2024

الملحق 3: البنك الإسلامي للتنمية - موارد رأس المال العادية
قائمة المركز المالي كما في 31 ديسمبر 2023

(جميع المبالغ بآلاف الدنانير الإسلامية ما لم يُذكر غير ذلك)

	إيضاح	31 ديسمبر 2023	31 ديسمبر 2022
نقد وما في حكمه	4	1,159,129	1,603,817
ديون مرابحات السلع	5	5,476,570	3,980,955
استثمارات في الصكوك	6	3,316,708	2,638,856
تمويل مرابحة	7	361,091	318,938
موجودات الخزينة		**10,313,498**	**8,542,566**
موجودات استصناع	9	8,613,135	8,738,938
مضاربة مقيدة	10	477,037	580,101
البيع بالتقسيط	11	3,785,564	3,058,916
موجودات الإجارة	12	2,755,290	2,881,205
قروض بدون فوائد	13	1,713,051	1,757,086
موجودات المشاريع		**17,344,077**	**17,016,246**
استثمارات في رأسمال الشركات	15	566,945	479,356
الاستثمار في شركات زميلة	16	834,366	795,322
استثمارات أخرى		92,963	84,437
موجودات الاستثمار		**1,494,274**	**1,359,115**
الممتلكات والمعدات والموجودات غير الملموسة		63,401	60,416
موجودات أخرى	17	56,864	79,258
مجموع الموجودات		**29,272,114**	**27,057,601**
مطلوبات			
الصكوك المصدرة	18	17,119,289	16,362,665
مطلوبات سلع مشتراة بالمرابحة	19	1,054,753	392,105
مطلوبات أخرى	20	251,241	230,301
مجموع المطلوبات		**18,425,283**	**16,985,071**
حقوق الأعضاء			
رأس المال المدفوع	22	6,800,473	6,411,996
احتياطيات	23	3,729,625	3,487,426
صافي الدخل للسنة		316,733	173,108
مجموع حقوق الأعضاء		**10,846,831**	**10,072,530**
مجموع المطلوبات وحقوق البلدان الأعضاء		**29,272,114**	**27,057,601**
حسابات استثمار مقيدة	28	83,153	82,576
ارتباطات والتزامات محتملة	25		

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 33 جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية.

الملحق 3: البنك الإسلامي للتنمية - موارد رأس المال العادية
قائمة الدخل للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023

(جميع المبالغ بآلاف الدنانير الإسلامية ما لم يُذكر غير ذلك)

	إيضاح	للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023	للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022
الدخل من:			
ديون مرابحات السلع		258,422	95,847
استثمارات في الصكوك	6	91,907	56,675
تمويل مرابحة		22,085	9,865
موجودات الخزينة		**372,414**	**162,387**
موجودات استصناع		287,155	251,099
المضاربة المقيدة		27,287	21,016
البيع الآجل		121,819	87,931
موجودات إجارة، بعد خصم استهلاك موجودات الإجارة	12.4	122,609	90,324
قروض بدون فوائد		8,834	8,836
موجودات المشاريع		**567,704**	**459,206**
استثمارات في رأسمال الشركات		32,656	26,624
حصة من الربح في شركات زميلة	16	35,796	27,811
استثمارات أخرى		3,607	2,358
موجودات الاستثمار		**72,059**	**56,793**
(خسائر) / ارباح صرف عملات أجنبية		(7,431)	11,161
خسائر معاملات التحوط	17(a)	(538)	(2,165)
أخرى		3,300	6,539
(خسائر) / دخل آخر		**(4,669)**	**15,535**
مجموع الدخل		**1,007,508**	**693,921**
تكاليف التمويل	19 & 18	(398,865)	(289,906)
عبء الانخفاض في القيمة	14	(114,623)	(66,676)
صافي الدخل قبل مصاريف العمليات		**494,020**	**337,339**
مصاريف ادارية	24	(172,317)	(159,236)
استهلاك / إطفاء ممتلكات ومعدات وموجودات غير ملموسة		(4,970)	(4,995)
مجموع مصاريف العمليات		**(177,287)**	**(164,231)**
صافي الدخل للسنة		**316,733**	**173,108**

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 33 جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية.

الملحق 3: البنك الإسلامي للتنمية - موارد رأس المال العادية
قائمة التغيرات في حقوق الأعضاء
(جميع المبالغ بآلاف الدنانير الإسلامية ما لم يُذكر غير ذلك)

	إيضاح	رأس المال المدفوع	احتياطيات				مجموع الاحتياطيات	صافي الدخل	مجموع حقوق البلدان الاعضاء
			احتياطي عام	احتياطي القيمة العادلة	التزام التقاعد والرعاية الطبية	احتياطيات أخرى			
الرصيد في 1 يناير 2022		**6,177,086**	**3,074,580**	**382,341**	**(160,348)**	**(36,138)**	**3,260,435**	**106,933**	**9,544,454**
زيادة في رأس المال المدفوع	22	234,910	-	-	-	-	-	-	234,910
صافي التغيرات في القيمة العادلة للاستثمارات		-	-	(53,861)	-	-	(53,861)	-	(53,861)
مكاسب اكتوارية متعلقة بخطط التقاعد والرعاية الطبية	21	-	-	-	143,737	-	143,737	-	143,737
احتياطي محاسبة التحوّط	17	-	-	-	-	13,326	13,326	-	13,326
حصة من حركة احتياطي استثمارات في الشركات الزميلة	16	-	-	-	-	30,409	30,409	-	30,409
صافي الدخل للسنة		-	-	-	-	-	-	173,108	173,108
المحول إلى الاحتياطي العام	23	-	106,933	-	-	-	106,933	(106,933)	-
تخصيص المنح	23	-	(13,553)	-	-	-	(13,553)	-	(13,553)
الرصيد في 31 ديسمبر 2022		**6,411,996**	**3,167,960**	**328,480**	**(16,611)**	**7,597**	**3,487,426**	**173,108**	**10,072,530**
زيادة في رأس المال المدفوع	22	388,477	-	-	-	-	-	-	388,477
صافي التغيرات في القيمة العادلة للاستثمارات		-	-	95,877	-	-	95,877	-	95,877
خسائر اكتوارية متعلقة بخطط التقاعد والرعاية الطبية	21	-	-	-	(471)	-	(471)	-	(471)
احتياطي محاسبة التحوّط	17	-	-	-	-	(11,202)	(11,202)	-	(11,202)
حصة من حركة احتياطي استثمارات في الشركات الزميلة	16	-	-	-	-	5,705	5,705	-	5,705
صافي الدخل للسنة		-	-	-	-	-	-	316,733	316,733
المحول إلى الاحتياطي العام	23	-	173,108	-	-	-	173,108	(173,108)	-
تخصيص المنح	23	-	(20,818)	-	-	-	(20,818)	-	(20,818)
الرصيد في 31 ديسمبر 2023		**6,800,473**	**3,320,250**	**424,357**	**(17,082)**	**2,100**	**3,729,625**	**316,733**	**10,846,831**

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 33 جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية.

الملحق 3: البنك الإسلامي للتنمية – موارد رأس المال العادية
قائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023

(جميع المبالغ بآلاف الدنانير الإسلامية ما لم يُذكر غير ذلك)

	إيضاح	للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023	للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022
التدفقات النقدية من العمليات			
صافي الدخل للسنة		316,733	173,108
تعديلات بنود غير نقدية:			
استهلاك / اطفاء		4,970	4,995
استهلاك موجودات إجارة	12	241,867	237,650
الربح من الاستثمار في الشركات الزميلة		(35,796)	(27,811)
مخصص خسائر الائتمان قابل الموجودات المالية	14	114,623	66,676
إيراد مستحق - استثمارات صكوك	6	(3,983)	(2,994)
خسائر القيمة العادلة غير المحققة من الصكوك	6	729	8,937
ربح من استبعاد استثمارات الصكوك	6	(1,739)	-
اطفاء دخل آخر		(566)	(566)
ارباح صرف عملات أجنبية		7,431	(11,161)
أرباح خسائر من استبعاد استثمار في رأسمال الشركات		(4,766)	(4,170)
الإيرادات من عمليات التشغيل قبل التغيرات في موجودات ومطلوبات العمليات		**639,503**	**444,664**
التغيرات في موجودات ومطلوبات العمليات:			
موجودات استصناع		117,989	(182,170)
مضاربة مقيدة		100,403	108,703
البيع الآجل		(714,188)	(547,573)
موجودات الإجارة		(131,887)	(37,394)
قروض بدون فوائد		6,121	42,393
موجودات أخرى		21,863	10,221
مطلوبات أخرى		25,955	(292,550)
ديون مرابحات سلع		(1,569,332)	1,662,646
وبل مرابحة		(41,290)	(58,221)
صافي النقد (المستخدم في) / من الأنشطة التشغيلية		**(1,544,863)**	**1,150,719**
التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار			
استحواذ على استثمارات في الصكوك	6	(930,866)	(726,726)
حصيلة استرداد استثمارات في الصكوك	6	234,661	411,115
استحواذ على استثمارات رأسمال الشركات	15	-	(4,469)
حصيلة استبعاد استثمارات في رأسمال الشركات واستثمارات أخرى	15	7,749	16,140
استحواذ على استثمارات أخرى		(11,565)	(6,908)
استحواذ / زيادة حصة في الشركات الزميلة	16	(1,721)	(2,117)
توزيعات ارباح من شركات زميلة	16	3,957	1,854
حصيلة سداد رأسمال / استبعاد استثمار في الشركات الزميلة	16	221	6,016
إضافات الى ممتلكات ومعدات وموجودات غير ملموسة		(7,955)	(8,329)
صافي النقد المستخدم في الأنشطة الاستثمارية		**(705,519)**	**(313,424)**
زيادة في رأس المال المدفوع		388,477	234,910
تخصيص المنح	23	(20,818)	(13,553)
حصيلة إصدار الصكوك		3,821,838	2,089,621
استرداد الصكوك		(3,026,185)	(1,895,874)
مطلوبات ديون مرابحات سلع		641,336	114,165
صافي النقد من الأنشطة التمويلية		**1,804,648**	**529,269**
صافي التغير في النقد وما في حكمه		(445,734)	1,366,564
فروقات تحويل عملة من النقد وما في حكمه		1,046	670
النقد وما في حكمه في بداية السنة		1,603,817	236,583
النقد وما في حكمه في نهاية السنة	4	**1,159,129**	**1,603,817**

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 33 جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية.

الملحق 4: البنك الإسلامي للتنمية – صندوق وقف موارد الحساب الخاص (صندوق الوقف) القوائم المالية وتقرير مراجع الحسابات المستقل للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023

تقرير مراجع الحسابات المستقل

إلى أصحاب المعالي رئيس وأعضاء مجلس المحافظين الموقرين
البنك الإسلامي للتنمية – صندوق وقف موارد الحساب الخاص
جدة
المملكة العربية السعودية

تقرير حول مراجعة القوائم المالية

الرأي

لقد راجعنا القوائم المالية للبنك الإسلامي للتنمية – صندوق وقف موارد الحساب الخاص ("الصندوق")، والتي تشتمل على قائمة المركز المالي كما في 31 ديسمبر 2023، وقائمة الأنشطة المالية وقائمة حقوق الوقف وقائمة التدفقات النقدية وقائمة الغلة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات حول القوائم المالية بما في ذلك ملخص بالسياسات المحاسبية الهامة.

في رأينا، أن القوائم المالية المرفقة تظهر بعدل، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي للصندوق كما في 31 ديسمبر 2023 ونتائج أنشطته والتغيرات في صافي الموجودات وتدفقاته النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

في رأينا، التزم الصندوق أيضاً بأحكام اللوائح الشريعة الإسلامية كما حددتها الهيئة الشرعية لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية خلال سنة المراجعة.

أساس الرأي

تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير مراجعة المؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ومعايير المراجعة الدولية. تم بيان مسؤوليتنا بموجب تلك المعايير بشكل أكبر ضمن الفقرة الخاصة بـ "مسؤوليات مراجع الحسابات عن مراجعة القوائم المالية" في تقريرنا. إننا مستقلون عن البنك وفقاً للائحة معايير أخلاقيات المهنة لمحاسبي ومراجعي المؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، ولائحة معايير أخلاقيات المهنة للمحاسبين المهنيين الصادرة عن مجلس معايير الأخلاقيات الدولية، وقد استوفينا مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات وللائحة المعايير الأخلاقية للمحاسبين المهنيين الصادرة عن مجلس معايير الأخلاقيات الدولية. ونعتقد بأن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتكوين أساس لإبداء رأينا.

المعلومات الأخرى المدرجة في القوائم المالية للصندوق لعام 2023

تتكون المعلومات الأخرى من قائمة أداء الخدمة المرفقة بالقوائم المالية للصندوق للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023، بخلاف القوائم المالية وتقرير مراجع الحسابات بشأنها. إن الإدارة مسؤولة عن المعلومات الأخرى.

إن رأينا حول القوائم المالية لا يغطي المعلومات الأخرى، ونحن لا نبدي أي شكل من أشكال الاستنتاج التأكيدي بشأنها.

وفيما يتعلق بمراجعتنا للقوائم المالية، فإن مسؤوليتنا تتمثل في قراءة المعلومات الأخرى المحددة أعلاه، والنظر عند القيام بذلك فيما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متسقة بشكل جوهري مع القوائم المالية أو مع المعرفة التي حصلنا عليها خلال المراجعة، أو ما إذا كانت المعلومات الأخرى تبدو محرفة بشكل جوهري. وإذا استنتجنا، استنادا إلى العمل الذي قمنا به، أن هناك تعريف جوهري في هذه المعلومات الأخرى؛ فإننا مطالبون بالإبلاغ عن تلك الحقيقة. وليس لدينا ما نبلغ عنه في هذا الصدد.

مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية

إن هذه القوائم المالية وتعهد الصندوق للعمل وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية من مسؤولية إدارة البنك وأولئك المكلفين بالحوكمة.

إن الإدارة مسؤولةٌ عن إعداد القوائم المالية وعرضها بشكل عادل طبقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، ومسؤولةٌ أيضاً عن نظام الرقابة الداخلية الضروري لإعداد قوائم مالية خالية من التحريف الجوهري الناتج عن غش أو خطأ.

عند إعداد القوائم المالية، فإن الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة الصندوق على الاستمرار في العمل على أساس مبدأ الاستمرارية والإفصاح، حسبما هو ملائم، عن الأمور ذات العلاقة بمبدأ الاستمرارية، واستخدام مبدأ الاستمرارية المحاسبي، ما لم تكن هناك نية لدى الإدارة لتصفية الصندوق أو إيقاف عملياته، أو ليس لدى الإدارة بديل واقعي إلا القيام بذلك.

إن المكلفين بالحوكمة مسؤولون عن الإشراف على عملية التقرير المالي في الصندوق.

مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية

تتمثل أهدافنا في الحصول على التأكيد المعقول فيما إذا كانت القوائم المالية ككل خالية من التحريفات الجوهرية سواء كانت ناتجة عن غش أو خطأ، وإصدار تقرير المراجع الذي يتضمن رأينا. إن التأكيد المعقول هو مستوى عال من التأكيد، إلا أنه ليس ضماناً على أن المراجعة التي تم القيام بها طبقاً لمعايير التدقيق للمؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة والمعايير الدولية للمراجعة ستكشف دائماً عن تحريف جوهري عندما يكون موجوداً. ويمكن أن تنشأ التحريفات عن غش أو خطأ، وتُعَد جوهرية إذا كان من المتوقع بشكل معقول أنها ستؤثر بمفردها أو في مجموعها، على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه القوائم المالية.

وكجزء من المراجعة طبقاً لمعايير المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة الدولية للمراجعة، فإننا نمارس الحكم المهني ونحافظ على نزعة الشك المهني خلال المراجعة. وعلينا أيضاً:

- تحديد وتقييم مخاطر التحريفات الجوهرية في القوائم المالية وتقديرها سواء بسبب غش أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات مراجعة استجابةً لتلك المخاطر، والحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة لتكوين أساس لإبداء رأينا. ويعد خطر عدم اكتشاف تحريف جوهري ناتج عن الغش أعلى من الخطر الناتج عن الخطأ، نظراً لأن الغش قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو إفادات مضللة أو تجاوز نظام الرقابة الداخلية.
- فهم نظام الرقابة الداخلية فيما يتعلق بالمراجعة من أجل تصميم إجراءات مراجعة تتناسب مع الظروف، ولكن ليس بغرض إبداء رأي حول فعالية نظام الرقابة الداخلية للصندوق.
- تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المستخدمة، ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات الصلة التي قامت بها الإدارة.

الملحق 4: البنك الإسلامي للتنمية – صندوق وقف موارد الحساب الخاص (صندوق الوقف) القوائم المالية وتقرير مراجع الحسابات المستقل للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023

(تتمة)

مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية - تتمة

- التوصل إلى استنتاج حول مدى ملاءمة استخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية المحاسبي ومدى احتمالية وجود عدم تيقن جوهري متعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكوكاً جوهرية حول قدرة الصندوق على الاستمرار وفق مبدأ الاستمرارية وذلك استناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها. وإذا ما استنتجنا وجود عدم تأكد جوهري، يتعين علينا لفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات العلاقة الواردة في القوائم المالية، أو تعديل رأينا إذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية. إن استنتاجاتنا مبنية على أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا. ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تتسبب في توقف الصندوق عن الاستمرار كمنشأة مستمرة.
- تقييم العرض الشامل، وهيكل ومحتوى القوائم المالية، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت القوائم المالية تعبر عن المعاملات والأحداث التي تمثلها بطريقة تحقق عرضاً عادلاً.

إننا نقوم بإبلاغ المكلفين بالحوكمة فيما يتعلق، من بين أمور اخرى، بشأن النطاق والتوقيت المخطط للمراجعة والنتائج المهمة للمراجعة، بما في ذلك أي أوجه قصور مهمة في الرقابة الداخلية التي نقوم باكتشافها أثناء مراجعتنا.

تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

تتطلب المادة 4 من لائحة صندوق وقف موارد الحساب الخاص الحفاظ على المبلغ الأساسي، أي موارد الوقف على الدوام. كما في 31 ديسمبر 2023 و 2022، لدى الصندوق عجز متراكم فيما يتعلق بالتدابير المطلوبة التي تم الإفصاح عنها في الإيضاح 32 حول القوائم المالية للصندوق.

Deloitte.

ديلويت اند توش وشركاهم.

محاسبون ومراجعون قانونيون

وليد بن محمد سُبَحي
المحاسب القانونيّ المعتمَد
رقم الترخيص 378
8 رمضان 1445
18 مارس 2024

الملحق 4: صندوق وقف موارد الحساب الخاص (صندوق الوقف)
قائمة المركز المالي كما في 31 ديسمبر 2023

(جميع المبالغ بآلاف الدولارات الأمريكية ما لم يُذكَر خلاف ذلك)

	إيضاح	2023	2022
الموجودات			
نقد وما في حكمه	5	93,600	90,763
ديون مرابحات السلع	6	169,124	29,186
استثمارات في الصكوك	7	59,591	82,236
موجودات الخزينة		**322,315**	**202,185**
استثمار في مبيعات التقسيط	9	3,430	3,430
استثمار في صندوق استصناع مجمع	10	4,930	2,932
استثمارات في رأسمال الشركات	11	9,365	11,649
استثمارات في الصناديق	12	50,476	55,637
الاستثمار في شركات زميلة	13	189,631	175,702
استثمارات الوكالة	14	207,518	182,187
موجودات الاستثمار		**465,350**	**431,537**
القروض بدون فوائد	15	136,091	147,536
موجودات اخرى	16	9,136	9,622
موجودات ثابتة		19,767	21,267
مجموع الموجودات		**952,659**	**812,147**
المطلوبات			
مستحقات ومطلوبات أخرى	17	25,173	22,174
أموال مقيدة	18	23,553	24,338
مجموع المطلوبات		**48,726**	**46,512**
حقوق الوقف			
حساب أنشطة الوقف		1,069,852	1,069,852
العجز المتراكم		(153,867)	(282,289)
احتياطيات		(12,052)	(21,928)
مجموع حقوق الوقف		**903,933**	**765,635**
مجموع المطلوبات وحقوق الوقف		**952,659**	**812,147**

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 33 جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية.

الملحق 4: صندوق وقف موارد الحساب الخاص (صندوق الوقف)
قائمة الأنشطة المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023

(جميع المبالغ بآلاف الدولارات الأمريكية ما لم يُذكَر خلاف ذلك)

الدخل / (الخسارة) من:	إيضاح	2023	2022
موجودات الخزينة			
ديون مرابحات السلع		8,458	1,814
استثمارات في الصكوك	7	2,679	3,172
موجودات الاستثمار			
استثمار في صندوق استصناع مجمع	10	1,201	-
استثمارات في رأسمال الشركات		1	(2,211)
استثمارات في الصناديق		1,698	950
استثمارات في شركات زميلة	13	14,274	5,877
استثمارات الوكالة		25,169	(30,217)
أخرى		2,152	539
مجموع الدخل / الخسارة		55,632	(20,076)
أرباح / (خسائر) صرف عملات أجنبية		357	(1,270)
إجمالي الدخل / (الخسارة) قبل مصاريف البرنامج		**55,989**	**(21,346)**
مصروفات البرنامج	23	(20,066)	(21,126)
الدخل /(خسارة) قبل الانخفاض في القيمة		**35,923**	**(42,472)**
الانخفاض في القيمة للسنة	20	(20,920)	(4,975)
صافي الدخل /(الخسارة) العائدة		**15,003**	**(47,447)**
تبرعات محولة		-	(1,541)
مساهمات من البنك الإسلامي للتنمية موارد رأس المال العادية في منح مساعدات فنية وبرنامج المنح الدراسية	21	28,000	18,304
إيرادات غير متفقة مع الشريعة مُحوّلة من البنك الإسلامي للتنمية - موارد رأس المال العادية		207	190
صافي الفائض / (العجز) للسنة		**43,210**	**(30,494)**

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 33 جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية.

الملحق 4: صندوق وقف موارد الحساب الخاص (صندوق الوقف)
قائمة التغيرات في حقوق الوقف للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023

(جميع المبالغ بآلاف الدولارات الأمريكية ما لم يُذكَر خلاف ذلك)

	إيضاح	موارد الوقف	احتياطيات				
			العجز المتراكم	احتياطي القيمة العادلة	احتياطي صندوق التقاعد	احتياطيات أخرى	مجموع الاحتياطيات	المجموع
الرصيد في 1 يناير 2022		**1,069,852**	**(235,786)**	**(12,556)**	**(41,513)**	**(7,560)**	**(61,629)**	**772,437**
صافي العجز للسنة		-	(30,494)	-	-	-	-	(30,494)
التغير في احتياطي القيمة العادلة، صافي	أ12	-	-	2,982	-	-	2,982	2,982
التزام برنامج التقاعد	19	-	-	-	40,400	-	40,400	40,400
حصة من استثمارات في حركة احتياطي الشركات الزميلة		-	-	-	-	4,410	4,410	4,410
الحركة في احتياطي آخر		-	-	-	-	(8,091)	(8,091)	(8,091)
توزيع الغلة	23	-	(16,009)	-	-	-	-	(16,009)
الرصيد في 31 ديسمبر 2022		**1,069,852**	**(282,289)**	**(9,574)**	**(1,113)**	**(11,241)**	**(21,928)**	**765,635**
صافي الفائض للسنة		-	43,210	-	-	-	-	43,210
التغير في احتياطي القيمة العادلة، صافي	أ12	-	-	7,946	-	-	7,946	7,946
التزام برنامج التقاعد	19	-	-	-	(938)	-	(938)	(938)
متحصلات من صندوق العلوم والتكنولوجيا والابتكار	22	-	105,925	-	-	-	-	105,925
حصة من استثمارات في حركة احتياطي الشركات الزميلة		-	-	-	-	1,637	1,637	1,637
الحركة في احتياطي آخر		-	-	-	-	1,231	1,231	1,231
توزيع الغلة	23	-	(20,713)	-	-	-	-	(20,713)
الرصيد في 31 ديسمبر 2023		**1,069,852**	**(153,867)**	**(1,628)**	**(2,051)**	**(8,373)**	**(12,052)**	**903,933**

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 33 جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية.

الملحق 4: صندوق وقف موارد الحساب الخاص (صندوق الوقف)
قائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023

(جميع المبالغ بآلاف الدولارات الأمريكية ما لم يُذكَر خلاف ذلك)

	إيضاح	2023	2022
التدفقات النقدية من العمليات			
صافي الفائض / (العجز) للسنة		43,210	(30,494)
تعديلات بنود غير نقدية:			
استهلاك		1,507	1,501
انخفاض القيمة خلال السنة		20,920	4,975
(أرباح) / خسائر القيمة العادلة المحققة / غير المحقَّقة من استثمارات في الصكوك	7	(5)	2
إيرادات قسائم مُستحقة من استثمارات في الصكوك	7	168	61
إطفاء الصكوك بالعلاوة، صافي	7	39	60
إيراد مستحق لاستثمار في صندوق استصناع مجمعّ	10	(1,201)	-
خسارة من استبعاد استثمارات في رأسمال الشركات		-	2,211
الحصة من أرباح شركات زميلة، صافي	13	(13,823)	(5,978)
(ربح) / خسارة من استبعاد جزافي لشركات زميلة	13	(451)	101
الحصة في (الربح) / الخسارة من استثمارات الوكالة	14	(25,331)	29,925
خسارة من استبعاد استثمارات وكالة	14	18	-
تكلفة الخدمة في التزام التقاعد والرعاية الطبية	19	2,631	3,439
صرف عملات أجنبية		1,231	(8,091)
التغيرات في الموجودات والمطلوبات العاملة:			
أموال مقيدة		(785)	(1,967)
القروض بدون فوائد		4,674	19,299
موجودات أخرى		486	4,489
مستحقات ومطلوبات أخرى		701	615
النقد من العمليات		**33,989**	**20,148**
التزام التقاعد والرعاية الطبية المدفوعة	19	(1,791)	(1,972)
توزيع الغلة	23	(20,713)	(16,009)
صافي النقد المتوفر من العمليات التشغيلية		**11,485**	**2,167**
التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية			
صافي الحركة في ديون المرابحة بالسلع		(139,940)	168,663
استرداد استثمارات في الصكوك	7	22,500	6,006
إضافات إلى استثمار في صندوق استصناع مجمعّ	10	(788)	-
استبعاد استثمارات رأسمال الشركات		-	1,638
اضافات الى استثمارات في الصناديق	12	(384)	(200)
استبعاد استثمارات في الصناديق	12	1,562	698
إضافات إلى استثمارات في شركات زميلة	13	(5)	-
استبعاد استثمارات في شركات زميلة	13	543	-
توزيعات أرباح من استثمارات في شركات زميلة	13	1,444	467
إضافات لاستثمارات الوكالة	14	-	(146,131)
استبعاد استثمارات الوكالة	14	590	-
إضافات إلى موجودات ثابتة		(8)	-
صافي النقد (المستخدم في) / من الأنشطة الاستثمارية		**(114,486)**	**31,141**
التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية			
متحصلات من صندوق العلوم والتكنولوجيا والابتكار	22	105,838	-
صافي النقد من الأنشطة التمويلية		**105,838**	**-**
صافي التغير في النقد وما في حكمه		**2,837**	**33,308**
نقد وما في حكمه في 1 يناير		90,763	57,455
نقد وما في حكمه في 31 ديسمبر	5	**93,600**	**90,763**
معاملات غير نقدية:			
استثمارات وكالة محولة إلى الصندوق	22	608	-
التزامات منح محولة إلى الصندوق	22	(521)	-

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 الى 34 جزءا لا يتجزأ من هذه القوائم المالية.

الملحق 4: صندوق وقف موارد الحساب الخاص (صندوق الوقف)
قائمة الغلة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023

(جميع المبالغ بآلاف الدولارات الأمريكية ما لم يُذكَر خلاف ذلك)

	إيضاح	2023	2022
الرصيد الافتتاحي لفائض الغلالة المخصصة		(284,000)	(232,089)
الغلة للسنة			
الفائض/ (العجز) للسنة		43,210	(30,494)
خسائر القيمة العادلة المحققة / غير المحقَّقة من استثمارات في الصكوك		(5)	2
متحصلات من صندوق العلوم والتكنولوجيا والابتكار	22	105,925	-
الحصة من ربح استثمارات في شركات زميلة	13	(14,274)	(5,877)
توزيعات أرباح من استثمارات في شركات زميلة	13	1,444	467
مجموع الغلة للسنة		**136,300**	**(35,902)**
الغلة المتوفرة للتوزيع		**(147,700)**	**(267,991)**
توزيع الغلة على المستفيدين	23	(20,713)	(16,009)
الرصيد الختامي لفائض الغلة المخصصة		(168,413)	(284,000)

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 34 جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية.

الملحق 5: المديرون التنفيذيون للبنك الإسلامي للتنمية والبلدان التي يمثلونها

الاسم	بلد الجنسية	البلدان الممثلة
سعادة الأستاذ حامد العربي الحضيري	ليبيا	ليبيا
سعادة الأستاذ عثمان تَشليق	تركيا	تركيا
سعادة الأستاذ سيد عباس حسيني	إيران	إيران
سعادة الأستاذ عبد الغفار العوضي	الكويت	الكويت
معالي الدكتور حمد سليمان البازعي	السعودية	السعودية
سعادة الدكتورة ندى مسعود	مصر	مصر
سعادة الأستاذ سعيد راشد اليتيم	الإمارات العربية المتحدة	الإمارات العربية المتحدة
سعادة الأستاذ حمد ماضي الهاجري	قطر	قطر
سعادة الدكتور محمود عيسى دوتسي	نيجيريا	نيجيريا
سعادة الأستاذ إيريك ميهاسرا	تشاد	الاتحاد الفَمري وأوغندا وتشاد وجيبوتي وموزمبيق والصومال والغابون
سعادة الأستاذ مالك با	السنغال	بوركينافاسو وتوغو وغامبيا والسنغال ومالي والنيجر
سعادة الأستاذ عيسى جاندي	غينيا بيساو	بنين وغينيا وغينيا بيساو وسيراليون والكاميرون وكوت ديفوار
سعاد الأستاذ سمير هايبي	الجزائر	تونس والجزائر والمغرب وموريتانيا
سعادة الدكتور عمار حمد خلف إبراهيم	العراق	الأردن وسوريا والعراق وفلسطين ولبنان
سعادة الأستاذ حسن جعفر عبد الرحمن	السودان	البحرين والسودان وسلطنة عمان واليمن
سعادة الدكتور كاظم نياز	باكستان	أفغانستان وباكستان وبنغلاديش وجزر المالديف
سعادة الأستاذة أنوشكا رمضاني	سورينام	إندونيسيا وبروناي دار السلام وسورينام
سعادة الأستاذ تامرلان تاغييف	أذربيجان	أذربيجان وألبانيا وأوزبكستان وتركمانستان وطاجيكستان وقازاقستان وقرغيزستان

الملحق i6أ: بيان الاكتتاب في رأس المال المساهَم به في البنك الإسلاميّ للتنمية

البلد	المركز الموحّد للاكتتاب في رأس المال المساهم به							
	عدد الأسهم (الحصص)	المبلغ بملايين الدنانير الإسلامية			النسبة المئوية من الإجمالي	تفصيل رأس المال المستدعى (المبلغ بملايين الدنانير الإسلامية)		
		المستدعى	القابل للاستدعاء	المجموع		المدفوع	المستحقّ غير المدفوع/العجز	غير المستحق بعد
المملكة العربية السعودية	1,319,868	3,437.73	9,760.95	13,198.68	%23.51	1,687.53	0.00	1,750.20
ليبيا	529,382	1,378.82	3,915.00	5,293.82	%9.43	462.58	214.27	701.97
إيران	463,146	1,206.31	3,425.15	4,631.46	%8.25	591.96	0.20	614.15
نيجيريا	429,851	1,119.58	3,178.93	4,298.51	%7.66	325.62	128.21	665.75
قطر	402,985	1,050.53	2,979.32	4,029.85	%7.18	502.21	0.17	548.16
مصر	397,137	1,033.63	2,937.74	3,971.37	%7.07	492.34	0.00	541.29
الكويت	388,300	1,263.90	2,619.10	3,883.00	%6.92	694.77	0.03	569.10
الإمارات العربية المتحدة	379,949	682.12	3,117.38	3,799.49	%6.77	509.22	0.02	172.88
تركيا	362,100	942.44	2,678.56	3,621.00	%6.45	448.91	0.00	493.53
الجزائر	142,627	371.21	1,055.06	1,426.27	%2.54	176.80	0.02	194.39
باكستان	142,627	371.22	1,055.05	1,426.27	%2.54	165.01	11.81	194.40
إندونيسيا	126,248	328.69	933.79	1,262.48	%2.25	165.11	0.00	163.58
ماليزيا	86,818	192.70	675.48	868.18	%1.55	110.00	0.00	82.70
بنغلاديش	56,576	147.24	418.52	565.76	%1.01	70.13	0.00	77.10
المغرب	28,478	74.12	210.66	284.78	%0.51	35.30	0.00	38.82
اليمن	25,862	46.19	212.43	258.62	%0.46	24.76	8.60	12.83
السودان	25,844	67.31	191.13	258.44	%0.46	16.00	17.05	34.27
الأردن	24,381	63.50	180.31	243.81	%0.43	31.17	0.00	32.33
السنغال	16,398	42.71	121.27	163.98	%0.29	19.22	1.75	21.74
سلطنة عمان	15,815	41.16	116.99	158.15	%0.28	19.61	0.00	21.55
العراق	14,983	38.99	110.84	149.83	%0.27	18.57	0.00	20.42
الكاميرون	14,241	37.07	105.34	142.41	%0.25	12.03	5.63	19.41
بروناي	12,836	23.02	105.34	128.36	%0.23	16.92	0.00	6.10
بوركينافاسو	10,004	32.89	67.15	100.04	%0.18	18.01	0.00	14.88
النيجر	10,004	32.89	67.15	100.04	%0.18	7.27	10.09	15.53
أوغندا	9,772	30.57	67.15	97.72	%0.17	13.09	1.37	16.10
البحرين	8,038	20.92	59.46	80.38	%0.14	9.96	0.00	10.96
تونس	7,941	26.10	53.31	79.41	%0.14	13.29	0.49	12.32
بنين	6,460	16.82	47.78	64.60	%0.12	8.26	0.00	8.56
قازاقستان	5,991	15.67	44.24	59.91	%0.11	7.08	0.42	8.17
أذربيجان	5,649	14.70	41.79	56.49	%0.10	7.31	0.00	7.39
مالي	5,649	14.70	41.79	56.49	%0.10	6.29	0.72	7.70
الغابون	5,458	27.40	27.18	54.58	%0.10	19.85	0.00	7.55
غينيا	5,087	28.04	22.83	50.87	%0.09	13.22	3.79	11.03
لبنان	3,577	9.13	26.64	35.77	%0.06	6.18	0.42	2.53
موريتانيا	3,577	9.13	26.64	35.77	%0.06	6.29	0.32	2.53
قرقيزستان	2,867	7.46	21.21	28.67	%0.05	3.48	0.08	3.91
موزمبيق	2,867	7.46	21.21	28.67	%0.05	3.01	0.55	3.91
المالديف	2,867	7.46	21.21	28.67	%0.05	3.71	0.00	3.75
غامبيا	2,867	7.46	21.21	28.67	%0.05	3.14	0.42	3.91
طاجيكستان	2,015	6.62	13.53	20.15	%0.04	3.49	0.00	3.13
توغو	2,015	6.62	13.53	20.15	%0.04	3.18	0.32	3.13
فلسطين	1,955	9.85	9.70	19.55	%0.03	5.72	4.13	0.00
سوريا	1,849	9.28	9.21	18.49	%0.03	5.00	1.71	2.57
سيراليون	1,816	4.64	13.52	18.16	%0.03	2.56	0.80	1.28
أوزبكستان	1,491	5.20	9.71	14.91	%0.03	3.19	0.00	2.01
كوت ديفوار	1,444	4.99	9.45	14.44	%0.03	4.06	0.00	0.93
الاتحاد القُمري	1,444	4.99	9.45	14.44	%0.03	2.19	0.84	1.96
أفغانستان	1,102	6.09	4.93	11.02	%0.02	5.00	0.08	1.01
تشاد	1,084	5.99	4.85	10.84	%0.02	4.67	0.33	0.99
سورينام	923	4.63	4.60	9.23	%0.02	2.98	0.37	1.28
ألبانيا	923	4.63	4.60	9.23	%0.02	2.92	0.43	1.28
الصومال	550	3.04	2.46	5.50	%0.01	2.50	0.04	0.50
تركمانستان	550	3.04	2.46	5.50	%0.01	2.54	0.00	0.50
غينيا بيساو	550	3.04	2.46	5.50	%0.01	2.21	0.33	0.50
جيبوتي	550	3.04	2.46	5.50	%0.01	2.07	0.47	0.50
غيانا	277	2.77	0.00	2.77	%0.005	1.00	0.02	1.75
صافي العجز	*	*	*	*	*	(0.01)	0.00	0.01
المجموع الجزئي	5,525,665	14,357.445	40,899.205	55,256.650	%98.43	6,800.473	416.277	7,140.695
غير الملتزم به	87,863	525.06	353.57	878.630	%1.57	*	*	*
المجموع العام	**5,613,528**	**14,882.51**	**41,252.78**	**56,135.280**	**%100.00**	**6,800.473**	**416.277**	**7,140.695**

الملحق 6ب: بيان القوّة التصويتية للبنك الإسلاميّ للتنمية

البلد	القوة التصويتية	
	عدد الأصوات	% التصويت
المملكة العربية السعودية	1,145,348	%23.87
ليبيا	438,258	%9.13
إيران	402,211	%8.38
الإمارات العربية المتحدة	363,159	%7.57
نيجيريا	350,955	%7.31
قطر	348,653	%7.27
مصر	343,508	%7.16
الكويت	331,887	%6.92
تركيا	313,247	%6.53
الجزائر	123,686	%2.58
باكستان	122,506	%2.55
إندونيسيا	110,390	%2.30
ماليزيا	79,048	%1.65
بنغلاديش	49,365	%1.03
المغرب	25,096	%0.52
اليمن	24,219	%0.50
الأردن	21,648	%0.45
السودان	21,213	%0.44
السنغال	14,549	%0.30
سلطنة عمان	14,160	%0.30
العراق	13,441	%0.28
بروناي	12,726	%0.27
الكاميرون	12,237	%0.26
بوركينافاسو	9,016	%0.19
أوغندا	8,524	%0.18
النيجر	7,942	%0.17
البحرين	7,442	%0.16
تونس	7,160	%0.15
بنين	6,104	%0.13
قازاقستان	5,632	%0.12
أذربيجان	5,410	%0.11
مالي	5,308	%0.11
الغابون	5,203	%0.11
غينيا	4,105	%0.09
موريتانيا	3,793	%0.08
لبنان	3,782	%0.08
المالديف	2,992	%0.06
قرقيزستان	2,969	%0.06
غامبيا	2,935	%0.06
موزمبيق	2,922	%0.06
طاجيكستان	2,202	%0.05
توغو	2,171	%0.05
سيراليون	2,108	%0.04
فلسطين	2,042	%0.04
سوريا	1,921	%0.04
كوت ديفوار	1,851	%0.04
أوزبكستان	1,790	%0.04
الاتحاد القُمري	1,664	%0.03
أفغانستان	1,493	%0.03
تشاد	1,452	%0.03
سورينام	1,258	%0.03
ألبانيا	1,252	%0.03
تركمانستان	1,000	%0.02
الصومال	996	%0.02
غينيا بيساو	967	%0.02
جيبوتي	953	%0.02
غيانا	600	%0.01
حافي العجز	*	*
المجموع الجزئي	4,798,469	%100.00
غير الملتزم به	*	*
المجموع العام	**4,798,469**	**%100.00**

الملحق 7أ: الملحق 7أ التوزيع القطاعيّ لصافي الاعتمادات من موارد البنك الرأسمالية العادية بحسب البلدان (2023)[1] (بملايين الدولارات الأمريكية)

البلد	الزراعة	التعليم	الطاقة	الصحة	الصناعة والتعدين	المعلومات والاتصالات	النقل	المياه والصرف الصحي والخدمات الحضرية	أخرى[2]	المجموع
أفغانستان	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
ألبانيا	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
الجزائر	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
أذربيجان	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
البحرين	0.0	0.0	150.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	150.0
بنغلاديش	0.0	0.0	0.0	274.3	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	274.3
بنين	107.4	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	107.4
بروناي	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
بوركينافاسو	24.2	0.0	42.9	0.0	0.0	0.0	146.2	0.0	0.0	213.3
الكاميرون	0.0	0.0	124.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	124.0
تشاد	0.0	69.6	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	69.6
الاتحاد القُمري	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
كوت ديفوار	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	200.2	0.0	0.0	200.2
جيبوتي	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	16.6	0.0	16.6
مصر	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	340.9	0.0	15.0	355.9
الغابون	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
غامبيا	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	15.3	0.0	0.0	15.3
غينيا	0.0	0.0	0.0	54.1	0.0	0.0	0.0	40.0	0.4	94.5
غينيا بيساو	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
غيانا	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
إندونيسيا	0.0	0.0	0.0	845.6	0.0	0.0	0.0	0.0	100.0	945.6
إيران	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
العراق	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
الأردن	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
قازاقستان	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
الكويت	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
جمهورية قرقيزستان	0.0	0.0	13.0	46.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	59.0
لبنان	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
ليبيا	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
ماليزيا	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
المالديف	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	40.0	40.0
مالي	19.9	0.0	58.1	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	78.0
موريتانيا	0.0	50.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	50.0
المغرب	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	202.2	0.0	0.0	202.2
موزمبيق	0.0	19.5	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	19.5
النيجر	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
نيجيريا	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	66.2	66.2
سلطنة عمان	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
باكستان	202.6	0.0	0.0	65.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	267.6
فلسطين	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
قطر	0.0	0.0	0.0	0.0	160.0	0.0	0.0	0.0	0.0	160.0
المملكة العربية السعودية	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	21.3	21.3
السنغال	0.0	0.0	0.0	0.0	60.6	0.0	43.1	0.0	0.0	103.6
سيراليون	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
الصومال	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
السودان	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
سورينام	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
سوريا	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
طاجيكستان	0.0	35.0	0.0	0.0	0.0	0.0	27.0	0.0	0.0	62.0
توغو	0.0	27.2	0.0	0.0	0.0	0.0	140.5	0.0	0.0	167.7
تونس	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
تركيا	0.0	0.0	0.0	120.0	100.0	0.0	0.0	0.0	100.0	320.0
تركمانستان	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
الإمارات العربية المتحدة	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
أوغندا	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	106.0	0.0	0.0	106.0
أوزبكستان	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
اليمن	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
البلدان الأعضاء في البنك- 57	**354.2**	**201.3**	**387.9**	**1,405.0**	**320.6**	**0.0**	**1,221.4**	**56.6**	**342.9**	**4,289.8**

[1] يعود تاريخ البيانات الواردة في هذا الجدول إلى 31 ديسمبر 2023.
[2] "أخرى" تشمل الأنشطة المتعلقة بالمالية والإدارة العمومية والعقارات والتجارة.
المصدر: إدارة كبير الاقتصاديين في مجموعة البنك

الملحق 7ب: التوزيع القطاعيّ لصافي الاعتمادات من موارد "البنك" الرأسمالية العادية بحسب البلدان (1975 - 2023)[1] (بملايين الدولارات الأمريكية)

البلد	الزراعة	التعليم	الطاقة	الصحة	الصناعة والتعدين	المعلومات والاتصالات	النقل	المياه والصرف الصحي والخدمات الحضرية	أخرى[2]	المجموع
أفغانستان	10.0	0.0	17.7	0.0	0.0	0.0	114.2	0.0	0.0	142.0
ألبانيا	37.9	0.0	0.0	17.3	0.0	0.0	534.2	26.9	22.1	638.5
الجزائر	50.5	0.0	153.9	0.0	64.2	0.0	31.4	156.1	5.4	461.5
أذربيجان	112.7	0.0	497.0	19.3	0.0	0.0	45.5	264.9	10.8	950.2
البحرين	0.0	0.0	695.5	0.0	24.7	0.0	144.7	540.7	97.8	1,503.3
بنغلاديش	152.9	91.9	806.8	406.6	74.6	107.5	105.3	160.8	7.2	1,913.6
بنين	167.7	65.3	153.4	134.4	0.0	26.5	306.8	122.0	5.0	980.9
بروناي	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	6.2	6.2
بوركينافاسو	280.3	86.4	190.2	44.1	5.2	0.0	454.2	67.6	1.7	1,129.9
الكاميرون	390.2	80.8	176.2	112.0	0.0	0.0	480.6	54.4	7.5	1,301.6
تشاد	123.4	121.0	47.9	72.1	3.8	0.0	528.6	50.8	16.4	964.0
الاتحاد القُمري	1.0	0.0	0.0	20.0	1.8	0.0	7.6	0.0	0.0	30.4
كوت ديفوار	132.6	385.6	0.0	94.2	0.0	0.0	945.9	496.8	0.0	2,055.0
جيبوتي	7.3	15.1	19.3	126.0	0.0	55.7	54.9	16.6	0.7	295.6
مصر	48.8	25.0	1,777.5	43.8	94.1	0.0	366.5	50.7	94.5	2,500.8
الغابون	0.0	18.2	0.0	4.5	0.0	60.0	332.8	57.8	0.0	473.4
غامبيا	73.2	34.5	48.6	11.5	28.0	27.3	84.7	9.8	1.9	319.5
غينيا	139.1	66.1	353.6	167.4	3.5	0.0	489.4	151.4	9.1	1,379.7
غينيا بيساو	0.3	17.0	0.0	12.0	0.4	0.0	17.3	0.0	0.0	47.0
غيانا	0.0	0.0	34.6	0.0	0.0	0.0	200.0	0.0	0.0	234.6
إندونيسيا	1,019.3	1,039.1	374.6	1,455.4	40.7	11.3	597.1	100.0	304.4	4,941.7
إيران	558.0	55.6	606.9	166.7	319.4	0.0	110.3	1,095.7	26.7	2,939.3
العراق	22.0	17.0	0.0	20.5	5.5	0.0	0.0	0.0	0.0	65.0
الأردن	205.4	66.2	214.5	192.8	187.1	23.8	172.8	7.8	28.5	1,098.9
قازاقستان	143.0	0.0	0.0	11.5	0.0	9.0	299.6	9.5	140.0	612.5
الكويت	0.0	0.0	4.2	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	54.3	58.5
جمهورية قرقيزستان	36.3	0.0	108.2	50.9	8.0	0.0	181.6	15.0	0.0	399.9
لبنان	0.0	241.5	30.0	160.2	0.0	12.5	269.1	564.9	0.0	1,278.1
ليبيا	22.3	0.0	94.9	0.0	118.4	22.0	66.2	0.0	0.0	323.7
ماليزيا	6.2	196.9	0.0	101.7	2.0	0.0	175.4	0.0	45.0	527.2
المالديف	8.8	0.0	0.0	39.2	0.0	0.0	62.3	37.1	53.7	200.9
مالي	335.1	17.4	381.1	32.9	38.7	0.0	193.5	114.3	0.0	1,113.1
موريتانيا	119.3	107.5	202.5	40.0	84.2	0.0	198.7	175.3	3.8	931.4
المغرب	255.5	5.1	1,026.6	43.2	32.8	16.0	1,011.5	430.0	30.9	2,851.6
موزمبيق	37.6	45.1	309.5	39.4	0.0	0.0	30.7	0.0	0.0	462.2
النيجر	132.2	76.3	146.9	56.7	7.8	8.0	171.0	19.4	6.3	624.7
نيجيريا	246.8	114.3	30.9	115.2	0.0	50.0	166.6	146.0	74.0	943.7
سلطنة عمان	9.1	134.0	252.9	10.5	142.4	0.0	371.4	938.9	0.0	1,859.2
باكستان	234.6	88.5	1,148.9	737.7	177.3	0.0	482.5	4.9	100.7	2,975.2
فلسطين	0.0	26.1	1.4	23.7	1.2	0.0	5.0	0.0	1.5	58.9
قطر	0.0	4.5	0.0	49.1	189.3	0.0	0.0	215.8	0.0	458.7
المملكة العربية السعودية	0.0	1.7	233.5	6.0	716.0	0.0	105.0	42.5	199.9	1,304.6
السنغال	399.2	66.2	410.0	107.5	83.5	0.0	1,302.2	546.6	109.3	3,024.4
سيراليون	95.9	11.2	10.4	40.5	9.1	29.5	29.6	14.1	0.0	240.3
الصومال	0.0	2.0	0.5	0.0	0.0	0.0	7.5	3.0	5.2	18.2
السودان	334.3	67.0	152.0	73.1	82.7	0.0	60.1	101.6	41.6	912.3
سورينام	0.0	41.1	0.0	43.5	0.0	0.0	26.0	0.0	0.0	110.6
سوريا	26.7	0.0	280.7	25.0	15.0	0.0	0.0	51.3	9.1	407.8
طاجيكستان	50.7	123.5	117.6	33.0	0.0	0.0	118.6	11.3	1.0	455.6
توغو	29.4	84.7	46.2	44.9	0.0	0.0	275.9	59.6	0.0	540.6
تونس	183.3	84.9	1,251.7	63.7	146.2	0.0	9.0	226.5	27.9	1,993.1
تركيا	17.5	208.0	751.0	579.4	252.1	0.0	1,159.5	67.0	1,159.3	4,193.7
تركمانستان	0.0	5.3	350.0	25.6	0.0	288.1	470.4	0.0	0.0	1,139.4
الإمارات العربية المتحدة	0.0	0.0	110.0	54.2	105.2	0.9	60.0	0.0	20.0	350.2
أوغندا	196.1	80.7	335.1	35.6	6.6	0.0	849.0	5.6	12.1	1,520.8
أوزبكستان	905.6	107.0	303.1	392.5	23.1	0.0	454.6	92.9	75.0	2,353.7
اليمن	81.4	56.4	53.2	10.2	0.7	0.0	46.7	29.9	18.5	296.9
البلدان الأعضاء في "البنك" - 57	**7,439.7**	**4,181.7**	**14,310.5**	**6,166.9**	**3,095.4**	**748.2**	**14,784.0**	**7,353.5**	**2,834.7**	**60,914.4**

[1] يعود تاريخ البيانات الواردة في هذا الجدول إلى 31 ديسمبر 2023.
[2] "أخرى" تشمل الأنشطة المتعلقة بالمالية والإدارة العمومية والعقارات والتجارة.
المصدر: إدارة كبير الاقتصاديين في مجموعة البنك

الملحق i8أ: صافي اعتمادات مجموعة البنك بحسب البلدان والكيانات[1] (بملايين الدنانير الإسلاميّة)

البلد	اعتمادات سنة 2023 بحسب الكيانات					الحصة من صافي الاعتمادات منذ التأسيس (%)
	موارد البنك الرأسمالية العادية	المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص	المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة	أخرى[2]	المجموع	
أفغانستان	0.0	0.0	0.0	14.6	14.6	0.1
ألبانيا	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.3
الجزائر	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	1.8
أذربيجان	0.0	11.2	7.5	0.2	18.8	0.6
البحرين	113.6	0.0	0.0	0.0	113.6	1.0
بنغلاديش	211.0	97.2	1,017.4	0.0	1,325.6	14.1
بنين	71.9	22.4	0.0	0.0	94.2	0.7
بروناي	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
بوركينافاسو	159.3	0.0	182.5	0.1	341.9	2.3
الكاميرون	87.7	0.0	60.5	0.0	148.1	1.6
تشاد	52.3	0.0	0.0	0.4	52.7	0.6
الاتحاد القُمري	0.0	0.0	75.9	0.2	76.1	0.4
كوت ديفوار	149.0	11.9	27.9	0.1	188.9	1.5
جيبوتي	11.4	0.0	234.8	0.4	246.7	1.1
مصر	265.7	63.4	1,523.7	0.4	1,853.1	11.7
الغابون	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.3
غامبيا	11.5	0.0	82.0	0.0	93.5	0.6
غينيا	70.4	8.8	0.0	0.1	79.3	0.9
غينيا بيساو	0.0	0.0	0.0	0.1	0.1	0.0
غيانا	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.1
إندونيسيا	722.0	0.0	14.9	0.1	737.0	4.0
إيران	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	3.3
العراق	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.3
الأردن	0.0	0.0	7.5	0.0	7.5	1.7
قازاقستان	0.0	0.0	0.0	0.1	0.1	0.9
الكويت	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.5
جمهورية قرقيزستان	44.1	0.0	0.0	0.1	44.2	0.3
لبنان	0.0	0.0	0.0	0.1	0.1	0.8
ليبيا	0.0	0.0	0.0	1.3	1.3	0.5
ماليزيا	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.5
المالديف	30.3	0.0	386.1	0.0	416.4	1.5
مالي	59.4	0.0	128.5	0.1	188.0	1.2
موريتانيا	37.0	0.0	104.3	0.3	141.6	1.1
المغرب	152.8	0.0	0.0	7.8	160.6	3.8
موزمبيق	15.0	0.0	0.0	0.3	15.3	0.3
النيجر	0.0	0.0	0.0	0.1	0.1	0.5
نيجيريا	49.4	0.0	0.0	7.9	57.3	1.0
سلطنة عمان	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	1.1
باكستان	200.4	0.0	149.1	0.0	349.4	8.5
فلسطين	0.0	0.0	0.0	22.6	22.6	0.3
قطر	121.2	0.0	0.0	0.0	121.2	0.3
المملكة العربية السعودية	15.9	18.7	0.0	0.0	34.6	2.9
السنغال	85.7	0.0	389.1	0.2	475.0	3.1
سيراليون	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.2
الصومال	0.0	0.0	0.0	0.2	0.2	0.1
السودان	0.0	0.0	0.0	1.1	1.1	0.9
سورينام	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.1
سوريا	0.0	0.0	0.0	1.1	1.1	0.4
طاجيكستان	46.7	0.0	0.0	7.4	54.2	0.4
توغو	125.8	16.4	78.1	0.2	220.5	0.6
تونس	0.0	0.0	97.1	0.1	97.2	3.1
تركيا	240.4	70.8	273.5	1.1	585.9	7.2
تركمانستان	0.0	7.5	0.0	0.1	7.5	0.7
الإمارات العربية المتحدة	0.0	0.0	0.0	1.5	1.5	0.6
أوغندا	79.3	0.0	0.0	0.2	79.5	1.0
أوزبكستان	0.0	48.7	190.1	14.9	253.7	2.1
اليمن	0.0	0.0	0.0	0.2	0.2	0.6
البلدان غير الأعضاء	0.0	0.0	29.8	2.1	31.9	0.5
المشاريع الإقليمية	0.0	19.4	95.5	121.1	236.1	3.3
صافي الاعتمادات	**3,229.2**	**396.3**	**5,155.7**	**209.2**	**8,990.4**	**100**

[1] يعود تاريخ البيانات الواردة في هذا الجدول إلى 31 ديسمبر 2023.
[2] وتشمل عمليات صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف وصناديق المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص وصندوق التضامن الإسلامي للتنمية والتجارة قبل إنشاء المؤسسة الإسلامية الدولية لتمويل التجارة (برنامج تمويل الصادرات ومحفظة البنوك الإسلامية وعمليات تمويل الواردات) وعمليات المعونة الخاصة والعلوم والتكنولوجيا والابتكار والصناديق الاستئمانية والوقف.
المصدر: إدارة كبير الاقتصاديين في مجموعة البنك

الملحق 8ب: صافي اعتمادات مجموعة البنك بحسب البلدان والكيانات[1] (بملايين الدولارات الأمريكية)

البلد	اعتمادات سنة 2023 بحسب الكيانات					الحصة من صافي الاعتمادات منذ التأسيس (%)
	موارد البنك الرأسمالية العادية	المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص	المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة	أخرى[2]	المجموع	
أفغانستان	0.0	0.0	0.0	19.6	19.6	0.1
ألبانيا	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.4
الجزائر	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	1.6
أذربيجان	0.0	15.0	10.0	0.3	25.3	0.7
البحرين	150.0	0.0	0.0	0.0	150.0	1.1
بنغلاديش	274.3	130.4	1,365.0	0.0	1,769.7	14.3
بنين	107.4	30.0	0.0	0.0	137.4	0.7
بروناي	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
بوركينافاسو	213.3	0.0	244.8	0.1	458.2	2.3
الكاميرون	124.0	0.0	81.1	0.0	205.1	1.6
تشاد	69.6	0.0	0.0	0.5	70.1	0.6
الاتحاد القُمري	0.0	0.0	101.8	0.3	102.1	0.4
كوت ديفوار	200.2	16.0	37.4	0.1	253.8	1.5
جيبوتي	16.6	0.0	315.0	0.6	332.2	1.1
مصر	355.9	85.0	2,044.3	0.6	2,485.7	11.5
الغابون	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.3
غامبيا	15.3	0.0	110.0	0.0	125.3	0.7
غينيا	94.5	11.8	0.0	0.2	106.5	0.9
غينيا بيساو	0.0	0.0	0.0	0.2	0.2	0.0
غيانا	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.1
إندونيسيا	945.6	0.0	20.0	0.1	965.7	4.0
إيران	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	3.4
العراق	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.2
الأردن	0.0	0.0	10.0	0.1	10.1	1.6
قازاقستان	0.0	0.0	0.0	0.1	0.1	0.9
الكويت	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.5
جمهورية قرقيزستان	59.0	0.0	0.0	0.1	59.1	0.3
لبنان	0.0	0.0	0.0	0.1	0.1	0.9
ليبيا	0.0	0.0	0.0	1.7	1.7	0.4
ماليزيا	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.5
المالديف	40.0	0.0	518.0	0.0	558.0	1.4
مالي	78.0	0.0	172.4	0.1	250.5	1.2
موريتانيا	50.0	0.0	140.0	0.4	190.3	1.2
المغرب	202.2	0.0	0.0	10.4	212.7	3.9
موزمبيق	19.5	0.0	0.0	0.4	19.9	0.3
النيجر	0.0	0.0	0.0	0.1	0.1	0.5
نيجيريا	66.2	0.0	0.0	10.5	76.7	1.1
سلطنة عمان	0.0	0.0	0.0	0.1	0.1	1.0
باكستان	267.6	0.0	200.0	0.0	467.6	8.5
فلسطين	0.0	0.0	0.0	30.3	30.3	0.3
قطر	160.0	0.0	0.0	0.0	160.0	0.3
المملكة العربية السعودية	21.3	25.1	0.0	0.0	46.4	3.1
السنغال	103.6	0.0	522.1	0.2	625.9	3.1
سيراليون	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.2
الصومال	0.0	0.0	0.0	0.3	0.3	0.1
السودان	0.0	0.0	0.0	1.5	1.5	0.9
سورينام	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.1
سوريا	0.0	0.0	0.0	1.5	1.5	0.3
طاجيكستان	62.0	0.0	0.0	10.0	72.0	0.4
توغو	167.7	22.0	104.8	0.3	294.7	0.6
تونس	0.0	0.0	130.3	0.1	130.4	3.1
تركيا	320.0	95.0	367.0	1.5	783.5	7.1
تركمانستان	0.0	10.0	0.0	0.1	10.1	0.7
الإمارات العربية المتحدة	0.0	0.0	0.0	2.0	2.0	0.6
أوغندا	106.0	0.0	0.0	0.3	106.3	1.0
أوزبكستان	0.0	65.3	255.0	20.0	340.4	2.1
اليمن	0.0	0.0	0.0	0.3	0.3	0.5
البلدان غير الأعضاء	0.0	0.0	40.0	2.8	42.8	0.5
المشاريع الإقليمية	0.0	26.0	128.2	162.8	317.0	3.3
صافي الاعتمادات	**4,289.8**	**531.7**	**6,917.2**	**280.8**	**12,019.4**	**100**

[1] يعود تاريخ البيانات الواردة في هذا الجدول إلى 31 ديسمبر 2023.
[2] وتشمل عمليات صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف وصناديق المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص وصندوق التضامن الإسلامي للتنمية والتجارة قبل إنشاء المؤسسة الإسلامية الدولية لتمويل التجارة (برنامج تمويل الصادرات ومحفظة البنوك الإسلامية وعمليات تمويل الواردات) وعمليات المعونة الخاصة والعلوم والتكنولوجيا والابتكار والصناديق الاستئمانية والوقف.
المصدر: إدارة كبير الاقتصاديين في مجموعة البنك

الملحق 9: مجموع عمليات مجموعة البنك بحسب صيغ التمويل الكبرى (1975-2023)[1]

البلد	تمويل المشاريع			عمليات المساعدة الفنية			تمويل التجارة			عمليات المعونة الخاصة			المجموع العام[2]		
	العدد	بملايين الدنانير الإسلامية	بملايين الدولارات الأمريكية	العدد	بملايين الدنانير الإسلامية	بملايين الدولارات الأمريكية	العدد	بملايين الدنانير الإسلامية	بملايين الدولارات الأمريكية	العدد	بملايين الدنانير الإسلامية	بملايين الدولارات الأمريكية	العدد	بملايين الدنانير الإسلامية	بملايين الدولارات الأمريكية
أفغانستان	9	97.4	142.0	31	20.7	28.0	0	0.0	0.0	18	9.8	13.4	58	127.9	183.4
ألبانيا	28	421.8	641.7	6	1.3	2.0	2	4.8	7.2	3	0.3	0.5	39	428.3	651.4
الجزائر	30	304.2	488.5	14	1.7	2.6	347	1,932.5	2,493.0	7	4.5	5.6	398	2,243.0	2,989.8
أذربيجان	34	663.9	1,012.4	22	2.9	4.2	20	125.9	185.8	3	1.2	2.0	79	793.9	1,204.4
البحرين	47	1,013.1	1,551.1	23	2.4	3.6	25	255.9	375.4	0	0.0	0.0	95	1,271.5	1,930.1
بنغلاديش	108	1,637.5	2,260.0	54	61.7	86.1	358	16,344.7	23,649.8	22	57.7	78.9	542	18,101.5	26,074.8
بنين	64	713.8	1,036.5	22	3.3	5.0	12	135.4	189.9	1	1.0	1.4	99	853.6	1,232.8
بروناي	2	8.0	9.9	2	0.0	0.0	0	0.0	0.0	0	0.0	0.0	4	8.0	9.9
بوركينافاسو	113	846.6	1,196.3	39	10.5	14.6	53	2,138.5	2,971.5	7	8.0	8.8	212	3,003.6	4,191.2
الكاميرون	74	923.2	1,336.9	19	1.8	2.7	38	1,098.4	1,524.1	3	1.2	1.7	134	2,024.7	2,865.4
تشاد	70	711.7	1,040.5	47	5.0	7.6	4	30.2	42.3	11	9.5	11.2	132	756.4	1,101.5
الاتحاد القمري	7	26.4	33.9	30	4.6	6.9	41	477.6	658.8	4	3.1	4.3	82	511.7	703.9
كوت ديفوار	60	1,521.5	2,085.8	12	0.9	1.3	19	406.9	568.6	5	1.0	1.2	96	1,930.3	2,656.9
جيبوتي	47	236.1	353.8	28	3.4	4.8	39	1,191.2	1,643.0	11	1.7	2.4	125	1,432.3	2,003.9
مصر	91	1,844.1	2,689.3	37	4.7	6.9	271	13,094.3	18,314.4	8	1.7	2.4	407	14,944.7	21,013.0
الغابون	19	317.6	473.4	3	0.3	0.3	1	18.8	25.2	0	0.0	0.0	23	336.6	499.0
غامبيا	60	245.1	364.0	32	2.9	4.4	67	575.9	818.6	3	1.3	1.9	162	825.1	1,188.8
غينيا	123	1,064.9	1,491.5	44	13.9	19.8	8	49.4	63.8	8	7.2	8.6	183	1,135.4	1,583.7
غينيا بيساو	8	38.4	53.0	15	2.1	3.0	3	13.1	17.0	3	0.6	1.3	29	54.2	74.3
غيانا	3	178.4	234.6	7	0.3	0.4	0	0.0	0.0	3	0.4	0.5	13	179.1	235.6
إندونيسيا	124	3,505.9	5,019.3	38	4.7	6.8	181	1,569.9	2,245.4	5	3.7	5.4	348	5,084.2	7,277.0
إيران	70	2,048.1	3,085.1	21	1.8	2.7	327	2,136.8	3,057.7	10	10.8	15.1	428	4,197.5	6,160.7
العراق	5	51.3	65.0	10	1.4	2.0	59	319.3	369.1	13	3.9	5.9	87	375.9	442.0
الأردن	66	852.5	1,176.9	37	4.1	5.8	340	1,323.4	1,790.8	1	0.2	0.3	444	2,180.1	2,973.7
قازاقستان	20	462.4	656.5	21	2.0	3.1	25	659.1	984.0	5	1.3	1.9	71	1,124.8	1,645.5
الكويت	11	72.2	106.8	25	2.0	2.8	24	591.1	864.0	3	5.3	7.3	63	670.6	980.9
جمهورية قرقيزستان	41	332.3	477.1	23	4.1	6.4	7	28.0	40.0	7	1.7	2.4	78	366.1	525.8
لبنان	61	895.0	1,333.9	13	1.1	1.6	9	152.1	212.1	19	7.4	10.6	102	1,055.6	1,558.3
ليبيا	17	268.0	372.7	16	3.6	5.1	15	320.1	419.9	7	4.0	5.9	55	595.8	803.6
ماليزيا	51	399.8	587.6	25	1.8	2.7	85	261.6	361.4	5	7.0	11.4	166	670.2	963.2
المالديف	34	164.9	248.2	11	1.2	1.6	43	1,709.3	2,358.0	3	0.6	0.8	91	1,876.0	2,608.7
مالي	109	868.4	1,244.7	33	6.3	8.7	33	702.8	985.6	11	14.1	16.5	186	1,591.6	2,255.5
موريتانيا	99	688.6	1,030.4	53	7.0	9.9	37	741.0	1,055.2	7	9.4	11.1	196	1,446.1	2,106.6
المغرب	71	1,952.2	2,915.9	58	7.6	11.1	126	2,897.9	4,123.4	4	1.1	1.5	259	4,858.9	7,051.9
موزمبيق	26	335.1	480.9	17	2.4	3.7	5	48.3	70.0	6	2.0	2.5	54	387.8	557.1
النيجر	83	488.2	699.6	58	55.6	81.9	24	144.2	189.8	18	9.3	11.5	183	697.4	982.8
نيجيريا	44	704.6	1,019.9	33	13.1	18.3	40	616.2	894.7	28	5.6	7.5	145	1,339.5	1,940.4
سلطنة عمان	41	1,341.2	1,859.2	10	1.2	1.8	2	3.7	5.0	2	0.4	0.5	55	1,346.4	1,866.5
باكستان	99	2,088.9	3,221.7	35	22.5	31.4	298	8,802.6	12,126.1	12	10.4	13.9	444	10,924.4	15,393.2
فلسطين	26	81.9	116.8	151	278.0	388.3	3	4.0	6.0	44	37.5	49.5	224	401.3	560.7
قطر	12	331.9	475.1	1	0.1	0.1	6	33.8	54.1	0	0.0	0.0	19	365.8	529.4
المملكة العربية السعودية	95	1,255.8	1,857.8	44	4.1	5.7	309	2,504.1	3,711.8	3	0.2	0.3	451	3,764.2	5,575.6
السنغال	154	2,249.0	3,190.8	47	6.6	9.7	78	1,729.6	2,379.1	7	12.3	14.5	286	3,997.5	5,594.1
سيراليون	47	211.3	309.3	24	8.1	12.0	4	18.1	26.0	4	2.6	3.5	79	240.2	350.8
الصومال	5	12.8	18.2	21	9.0	13.2	4	35.9	46.2	56	32.7	47.9	86	90.3	125.5
السودان	98	738.8	1,124.5	42	28.1	39.5	38	328.1	462.6	23	21.1	26.4	201	1,116.2	1,653.0
سورينام	15	85.5	124.1	12	0.7	1.0	5	65.4	92.0	3	0.2	0.2	35	151.8	217.3
سوريا	31	331.8	452.2	20	8.1	11.8	27	135.1	169.3	11	2.2	3.0	89	477.1	636.3
طاجيكستان	46	360.4	511.1	27	4.2	6.1	21	163.8	235.0	7	0.9	1.2	101	529.3	753.4
توغو	42	414.1	584.0	11	1.8	2.5	21	387.8	540.1	2	1.0	1.5	76	804.7	1,128.0
تونس	71	1,371.7	2,052.8	30	4.8	7.1	189	2,632.8	3,637.4	4	3.2	4.2	294	4,012.5	5,701.6
تركيا	109	2,890.4	4,259.0	37	2.9	4.1	406	6,288.4	8,702.6	9	17.2	22.8	561	9,198.9	12,988.4
تركمانستان	13	803.6	1,139.4	10	1.1	1.6	6	69.9	95.0	1	0.2	0.3	30	874.8	1,236.2
الإمارات العربية المتحدة	26	307.0	437.2	22	10.8	15.6	35	494.0	706.9	0	0.0	0.0	83	811.8	1,159.7
أوغندا	48	1,143.3	1,593.2	38	5.2	7.4	10	94.4	126.2	8	2.8	3.6	104	1,245.7	1,730.3
أوزبكستان	50	1,708.2	2,454.8	17	1.8	2.7	83	926.7	1,281.4	6	1.1	1.5	156	2,637.8	3,740.5
اليمن	55	335.6	501.3	32	18.7	26.4	44	379.0	451.2	9	5.8	8.2	140	739.2	987.1
البلدان غير الأعضاء	44	171.6	244.1	19	5.7	8.6	29	268.6	407.8	1,029	221.0	305.4	1,121	667.0	965.9
المشاريع الإقليمية	56	1,470.1	2,079.9	898	877.8	1,304.7	23	1,249.4	1,737.3	338	582.6	879.4	1,315	4,180.0	6,001.2
صافي الاعتمادات	**3,112**	**46,608.2**	**67,622.3**	**2,527**	**1,565.3**	**2,279.5**	**4,329**	**78,730.3**	**110,568.7**	**1,850**	**1,153.0**	**1,651.5**	**11,818**	**128,056.7**	**182,121.9**
إجمالي الاعتمادات	**3,770**	**56,598.3**	**81,986.2**	**2,772**	**1,849.4**	**2,538.8**	**4,548**	**80,592.4**	**113,142.7**	**2,103**	**1,279.5**	**1,830.2**	**13,193**	**140,319.6**	**199,498.0**

[1] يعود تاريخ البيانات الواردة في هذا الجدول إلى 31 ديسمبر 2023.

[2] الأرقام لا تتضمّن العمليات الملغاة (ما لم يُذكر خلاف ذلك). وتشمل عمليات صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف وصناديق المؤسسة الإسلاميّة لتنمية القطاع الخاص وصندوق التضامن الإسلاميّ للتنمية والتجارة قبل إنشاء المؤسسة الإسلاميّة الدولية لتمويل التجارة (برنامج تمويل الصادرات ومحفظة البنوك الإسلاميّة وعمليات تمويل الواردات) وعمليات المعونة الخاصة والعلوم والتكنولوجيا والابتكار والصناديق الاستئمانية والوقف.

المصدر: إدارة كبير الاقتصاديين في مجموعة البنك

الملحق 10أ: الاعتمادات بحسب الكيانات وصيغ التمويل (1975-2023)[1]
(بملايين الدنانير الإسلامية)

	2020	2021	2022	2023	المجموع العام[2]
أ. موارد البنك الرأسمالية العادية					
القروض	82.7	110.4	181.6	210.3	5,400.7
المساهمة في رأس المال	18.5	7.0	23.3	16.2	1,358.1
الإجارة	157.5	70.9	311.4	362.5	8,046.8
البيع الآجل	867.2	1,200.3	1,778.2	2,640.3	13,104.8
خطوط التمويل المختلطة	0.0	0.0	0.0	0.0	238.6
المشاركة	0.0	0.0	0.0	0.0	112.5
الاستصناع	61.7	38.2	0.0	0.0	13,695.8
المضاربة	0.0	0.0	0.0	0.0	730.4
المساعدة الفنية	0.7	1.1	0.0	0.0	1.9
المجموع الجزئي	**1,188.2**	**1,427.9**	**2,294.4**	**3,229.2**	**42,689.4**
ب. المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص					
المساهمة في رأس المال	9.4	11.1	0.0	5.1	983.7
الإجارة	6.9	0.0	58.6	32.3	578.2
البيع الآجل	0.0	0.0	0.0	0.0	84.2
الاستصناع	5.6	0.0	0.0	0.0	76.1
المضاربة	0.0	0.0	0.0	0.0	10.8
التجارة (المرابحة)	190.9	162.9	336.6	358.9	3,125.7
المجموع الجزئي	**212.9**	**174.1**	**395.1**	**396.3**	**4,858.6**
ج. المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة					
المرابحة	**3,236.6**	**4,607.3**	**5,118.9**	**5,155.7**	**52,244.5**
د. أخرى					
صناديق المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص	0.0	0.0	0.0	0.0	674.5
صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف	6.5	14.6	0.0	0.0	105.8
العلوم والتكنولوجيا والابتكار	1.3	0.0	0.0	0.0	5.7
عمليات المعونة الخاصة	1.4	5.8	2.2	5.6	612.6
صندوق التضامن الإسلامي للتنمية	56.1	61.2	30.6	159.0	984.1
الصناديق الاستئمانية	73.4	65.7	50.8	35.5	2,216.1
الوقف	8.0	5.9	8.4	9.1	523.0
التجارة قبل إنشاء المؤسسة الإسلامية الدولية لتمويل التجارة (برنامج تمويل الصادرات ومحفظة البنوك الإسلامية وعمليات تمويل الواردات)	0.0	0.0	0.0	0.0	23,142.4
المجموع الجزئي	146.7	153.3	91.9	209.2	28,264.2
المجموع العام	**4,784.4**	**6,362.6**	**7,900.4**	**8,990.4**	**128,056.7**

ملاحظة:
هـ. عمليات المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات خلال السنوات الخمس الماضية، ومجموع عملياتها منذ إنشائها (بملايين الدنانير الإسلامية)

	2020	2021	2022	2023	المجموع العام[2]
الاتفاقات التأمينية المبدئية الجديدة	2,676.2	2,252.9	3,009.5	3,121.6	42,766.1
الأعمال المؤقتة	6,846.2	7,000.2	8,748.4	9,926.2	77,061.7

موارد البنك الرأسمالية العادية والتمويل (في نهاية السنة)

	2020	2021	2022	2023
إجمالي الأصول	24,421.9	26,026.7	27,057.6	29,272.1
إجمالي الدخل (ناقصاً استهلاك الإجارة)3	592.8	563.5	693.9	1,007.5
صافي الدخل	116.2	106.9	173.1	316.7
الاحتياطيات العامة	2,994.5	3,074.6	3,168.0	3,320.3
احتياطيات القيمة العادلة	279.0	382.3	328.5	424.4
رأس المال المكتتب فيه	50,260.5	50,260.5	55,256.7	55,256.7
الموازنة الإدارية المعتمدة*	154.4	149.6	148.8	161.2
الموازنة الإدارية الفعلية*	141.9	135.7	152.3	156.3

* تشمل الصندوقين الاستئمانيين (أي صندوق القدس وصندوق الأقصى).
[1] يعود تاريخ البيانات الواردة في هذا الجدول إلى 31 ديسمبر 2023.
[2] الاعتمادات التراكمية منذ التأسيس سنة 1975.
[3] يُعدَّل إجمالي الدخل بحسب الاستهلاك بحيث يمكن التوفيق بين الرقم المبلغ عنه بسهولة وبين البيانات المالية المراجعة.
المصدر: إدارة كبير الاقتصاديين في مجموعة البنك

أسعار التحويل في مختلف السنوات هي كما يلي:
1 دينار إسلامي = 1.44027 دولار أمريكي :2020
1 دينار إسلامي = 1.39959 دولار أمريكي :2021
1 دينار إسلامي = 1.33084 دولار أمريكي :2022
1 دينار إسلامي = 1.34167 دولار أمريكي :2023
1 دينار إسلامي = 1.4222 دولار أمريكي (تقريبي فقط) :1975-2023

الملحق 10ب: الاعتمادات بحسب الكيانات وصيغ التمويل (1975-2023)[1]
(بملايين الدولارات الأمريكية)

	2020	2021	2022	2023	المجموع العام[2]
أ. موارد "البنك" الرأسمالية العادية					
القروض	114.4	156.6	240.1	281.2	7,750.1
المساهمة في رأس المال	26.6	9.8	30.9	21.7	1,976.2
الإجارة	230.0	100.6	405.0	483.9	11,692.6
البيع الآجل	1,215.3	1,697.5	2,284.9	3,503.1	18,435.2
خطوط التمويل المختلطة	0.0	0.0	0.0	0.0	344.3
المشاركة	0.0	0.0	0.0	0.0	168.3
الاستصناع	82.2	51.0	0.0	0.0	20,463.3
المضاربة	0.0	0.0	0.0	0.0	1,160.7
المساعدة الفنية	1.0	1.6	0.0	0.0	2.6
المجموع الجزئي	**1,669.5**	**2,016.9**	**2,961.0**	**4,289.8**	**61,993.5**
ب. المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص					
المساهمة في رأس المال	13.6	15.6	0.0	6.8	1,455.5
الإجارة	10.0	0.0	77.9	43.4	832.2
البيع الآجل	0.0	0.0	0.0	0.0	125.2
الاستصناع	8.0	0.0	0.0	0.0	105.4
المضاربة	0.0	0.0	0.0	0.0	15.0
التجارة (المرابحة)	275.0	228.0	447.9	481.5	4,387.0
المجموع الجزئي	**306.6**	**243.6**	**525.8**	**531.7**	**6,920.2**
ج. المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة					
المرابحة	**4,661.6**	**6,448.3**	**6,812.5**	**6,917.2**	**74,431.3**
د. أخرى					
صناديق " المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص"	0.0	0.0	0.0	0.0	992.2
صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف	8.9	20.7	0.0	0.0	153.8
العلوم والتكنولوجيا والابتكار	1.8	0.0	0.0	0.0	7.9
عمليات المعونة الخاصة	1.9	8.4	2.9	7.5	832.7
صندوق التضامن الإسلامي للتنمية	78.4	85.9	40.9	213.6	1,399.3
الصناديق الاستئمانية	101.6	92.7	68.0	47.6	3,184.2
الوقف	11.2	8.3	11.4	12.1	793.5
التجارة قبل إنشاء "المؤسسة الإسلامية الدولية لتمويل التجارة" ("برنامج تمويل الصادرات" و"محفظة البنوك الإسلامية" و"عمليات تمويل الواردات")	0.0	0.0	0.0	0.0	31,413.4
المجموع الجزئي	**203.8**	**216.0**	**123.2**	**280.8**	**38,777.0**
المجموع العام	**6,841.5**	**8,924.8**	**10,422.4**	**12,019.4**	**182,121.9**

ملاحظة:

هـ. عمليات "المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات" خلال السنوات الخمس الماضية، ومجموع عملياتها منذ إنشائها (بملايين الدولارات الأمريكية)

	2020	2021	2022	2023	المجموع العام[2]
الاتفاقات التأمينية المبدئية الجديدة	3,854.5	3,153.1	4,005.1	4,188.2	61,257.1
الأعمال المؤمّنة	9,860.4	9,797.4	11,642.7	13,317.6	108,269.8

[1] يعود تاريخ البيانات الواردة في هذا الجدول إلى 31 ديسمبر 2023.
[2] الاعتمادات التراكمية منذ التأسيس سنة 1975.

المصدر: إدارة كبير الاقتصاديين في مجموعة البنك.

الملحق 11: الهيكل التنظيمي العام للبنك الإسلامي للتنمية

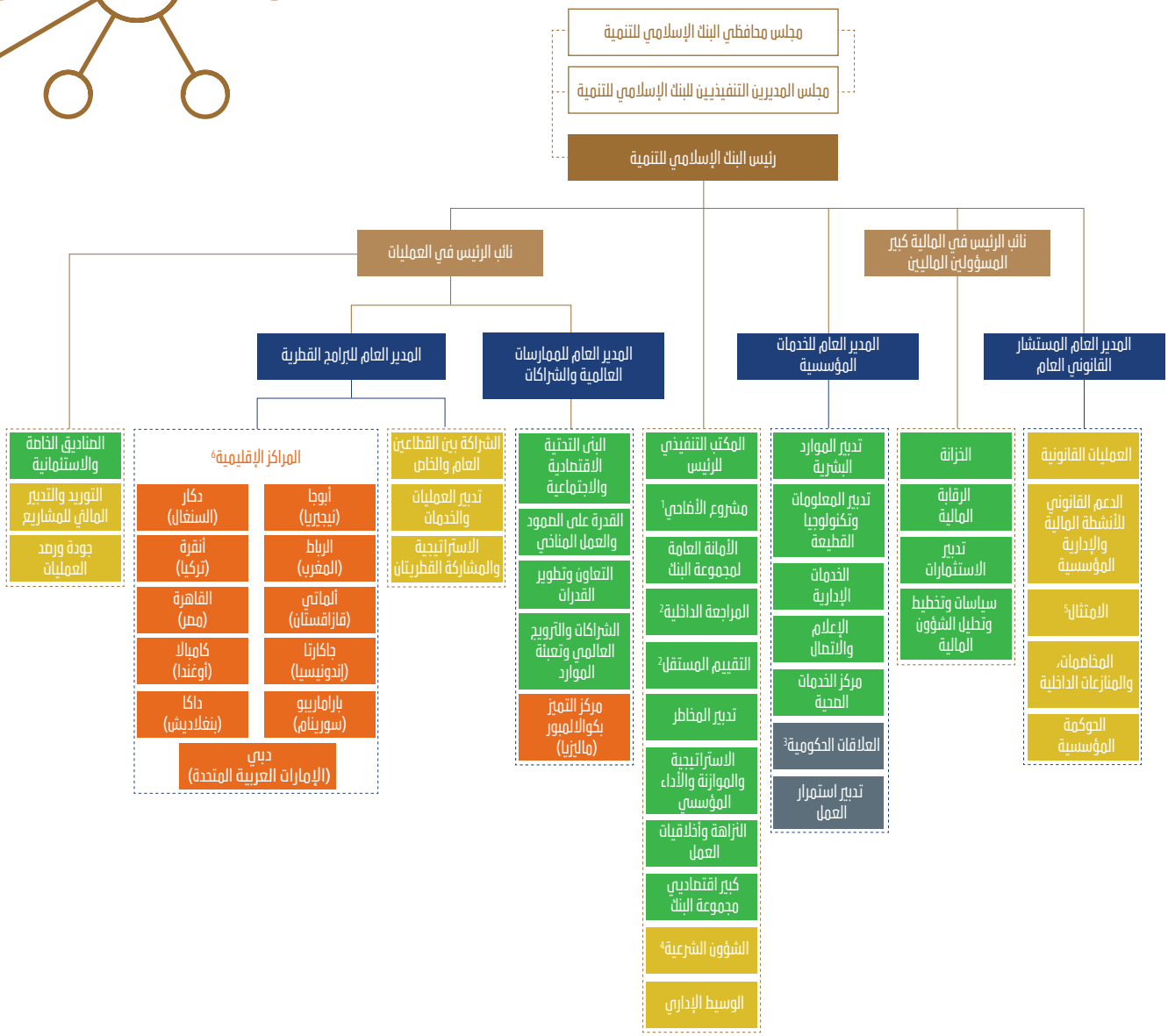

1 يشرف كبير المساعدين التنفيذيين للرئيس على مشروع الأضاحي.
2 يتبع كلٌ من إدارة المراجعة الداخلية وإدارة التقييم المستقل مجلس المديرين التنفيذيين من الناحية الوظيفية، والرئيس من الناحية الإدارية.
3 يتبع قسم العلاقات الحكومية الرئيس من الناحية الوظيفية، والمدير العامّ للخدمات المؤسسية من الناحية الإدارية.
4 تتبع شعبة الشؤون الشرعية الهيئة الشرعية من الناحية الوظيفية، والرئيس من الناحية الإدارية.
5 تتبع شعبة الامتثال الرئيس من الناحية الوظيفية، والمدير العام المستشار القانوني العام من الناحية الإدارية.
6 يكون على رأس المراكز الإقليمية موظفون برتبة مدير شعبة، إلا إذا قرر الرئيس خلاف ذلك.

المفتاح

مجمّع (نائب للرئيس)	مديرية (مدير عام)	إدارة (مدير إدارة)	شعبة (مدير شعبة)	قسم (مدير معاون أو موظف رائد)	موظف رئيسي	مركز إقليمي/ مركز تميز

الملحق 12:
أين نعمل

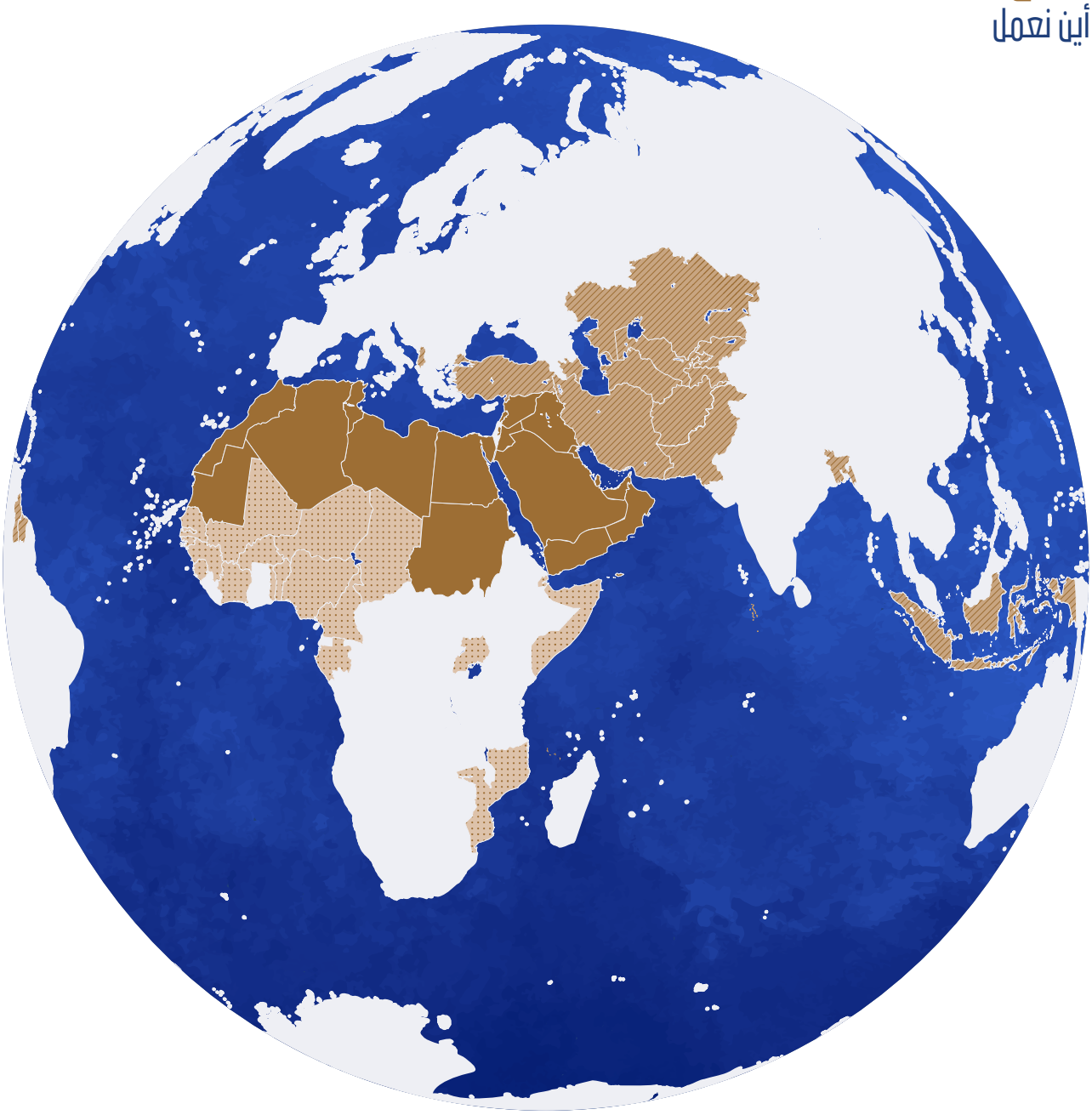

الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

الجزائر
البحرين
مصر
العراق
الأردن
الكويت
لبنان
ليبيا
موريتانيا
المغرب
سلطنة عمان
فلسطين
دولة قطر
المملكة العربية السعودية
السودان
سوريا
تونس
الإمارات العربية المتحدة
اليمن

آسيا وأمريكا اللاتينية وأوروبا

أفغانستان
ألبانيا
أذربيجان
بنغلاديش
بروناي
غُيانا
إندونيسيا
إيران
قازاقستان
جمهورية قرقيزستان
ماليزيا
جزر المالديف
باكستان
سورينام
طاجيكستان
تركيا
تركمانستان
أوزبكستان

أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى

بنين
بوركينافاسو
الكاميرون
تشاد
الاتحاد القُمُري
كوت ديفوار
جيبوتي
الغابون
غامبيا
غينيا
غينيا بيساو
مالي
موزمبيق
النيجر
نيجيريا
السنغال
سيراليون
الصومال
توغو
أوغندا

ملاحظات

ملاحظات

اتّسمت الخمسون سنة المنصرمة
من وجود البنك بنموّ كبير والتزامات
مالية مهمة للوفاء بتطلعات البلدان
الأعضاء. وتجسّد جهودُ البنك تفانيَه
في النهوض بكرامة الإنسان،
والتنمية المستدامة، والقدرة على
الصمود في مواجهة الصعوبات
العالمية المتجدّدة.

البنك الإسلامي للتنمية
شارع الملك خالد 8111
النزلة اليمنية
الوحدة 1 جدة 22332-2444
المملكة العربية السعودية

(+966-12) 6361400
(+966-12) 6366871
idbarchives@isdb.org
www.isdb.org

isdbgroup
isdb_group
isdb_stories
company/islamic-development-bank
IslamicDevelopmentBankGroup